إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 540 - تشرين الثاني/ نوفمبر 2025
www.uabonline.org

محمد الإتربي الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي المصري»
ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعام 2025

الحوار المصرفي العربي - الأميركي في دورته الـ 12 في نيويورك:
شراكة حيّة تضمن تواصل البنوك العربية والبنوك المراسلة

الذكرى الـ 80 لتأسيس «الميدل إيست»

تقرير: إغلاق الحكومة الأميركية وتأثيره على المصارف العربية

مقال: نهاية عام لا تخلو من المخاطر في الأسواق المالية والإقتصادات الكبرى

QNB

الخدمات المصرفية أصبحت أكثر بساطة الآن.

حمّل تطبيق QNB واستمتع بخدماتنا وقتما تشاء.

MOBILE

Call 4440 7777 or visit qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

سليمان عيسى العزابي
(ليبيا)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

الجزائر

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

مطلوب تطوير إطار عربي موحّد لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب 7

موضوع الغلاف

مؤتمر «الحوار المصرفي العربي –الأميركي» في دورته الـ 12 في نيويورك 8

رعايات مصرفية لمؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي في نيويورك 22

إتحاد المصارف العربية نظم حفل إستقبال في واشنطن في حضور كبار الشخصيات الدولية 25

حفل إستقبال البنوك العربية في واشنطن 35

الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن 2025 44

البنوك العربية المشاركة في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن 2025 50

نهاية عام محفوفة بالمخاطر من أسواق المال إلى الاقتصادات الكبرى:

ماذا لو صحّت تحذيرات صندوق النقد والبنوك الأميركية 84

إغلاق الحكومة الأميركية في أكتوبر 2025 الآثار الإنعكاسات على المصارف العربية

وخارطة الطريق لمواجهة التحدّيات 89

الأبحاث والتقارير

تحدّيات الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات الإلكترونية 94

الإتجاهات الحديثة في إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 98

«إصلاح المصارف» في لبنان قانون مُقيّد بـ «الفجوة المالية» 101

نشاط الاتحاد

الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف بدورته الخامسة 81

أخبار مصرفية

د. فتوح: 11 مصرفاً سعودياً يستحوذون على ربع موجودات أكبر 100 مصرف عربي 110

إطلاق مبادرة «إفتح حسابك في مصر» للعاملين في الخارج 111

البنك الأهلي المصري: جائزة أفضل مجموعة قانونية في مجال البنوك والتمويل 113

عقد تمويل إسلامي مشترك طويل الأجل بصيغة المضاربة لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية 113

مؤتمر الناس والبنوك في نسخته الـ 19 114

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416–11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961–1–364955 / 961–1–364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

إفتتاح بنك «مصر – جيبوتي» لدعم الشراكة الإقتصادية بين البلدين 117

بنك القاهرة يحصد جائزة «البنك الأكثر إستدامة في مصر لعام 2025» 118

حفل إفتتاح المتحف المصري الكبير يسجل يوماً تاريخياً مجيداً وحفلاً مبهراً يليق بمكانة مصر 119

QNB يقدّم لعملائه أفضل أسعار الفائدة على القروض الجديدة لمناسبة اليوم الوطني 122

818.1 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الثالث من العام 2025 123

«الكويت الدولي» يُطلق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية 124

الخطة الإستراتيجية الجديدة لمصرف الجمهورية الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات 126

بنك الإمارات دبي الوطني يستحوذ على حصة الأغلبية في بنك «آر بي إل» 127

مصرف الإمارات للتنمية يختتم الدورة التاسعة من «ملتقى التواصل والشراكة» في الشارقة 128

نشاطات البنك الإسلامي الأردني 129

المستشار أحمد خليل: مصر حريصة على التعاون الدولي وتعزيز التكنولوجيا لدعم مكافحة الإرهاب 132

تعكس السياسة السورية الجديدة إلتزاماً بإقتصاد موجّه نحو السوق الحرة وتحرير القطاع المالي 133

أخبار اقتصادية

التجارة العربية البينية في السلع ترتفع 16.6 % خلال العام 134

عرس وطني كبير تحت سقف هنغارات «طيران الشرق الأوسط» 105

تونس تعتزم الإستعانة مجدداً بالبنك المركزي لسدّ العجز المالي في الخزينة 135

بقيادة الخليج.. صناديق المنطقة السيادية تقفز إلى 8.8 تريليونات دولار في حلول العام 2030 136

الذكاء الإصطناعي والرقمنة لمكافحة التهرّب الضريبي: أين يقف النموذج المالي اللبناني؟ 137

الذكاء الإصطناعي يُهدّد البنوك بخسارة 170 مليار دولار من أرباحها 137

لبنان يُحرز تقدّماً في ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة 138

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

مقالات

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

مطلوب تطوير إطار عربي موحّد لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

يشهد النظام المالي العالمي تحوّلاً جذرياً في فهم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ لم يعد الإمتثال مجرد إستجابة لمتطلّبات رقابية، بل أصبح جزءاً من إستراتيجية الحوكمة المؤسسية وأداة لتعزيز الثقة والإستقرار. ومع التطوُّر التشريعي والتقني المتسارع، تبرز أهمية بناء برامج إمتثال قائمة على الفعّالية، تُقاس بقدرتها على الوقاية والإكتشاف لا بعدد التقارير أو السياسات المكتوبة. ويُعدُّ هذا التحوُّل ضرورة ملحّة للمصارف العربية الراغبة في تعزيز موقعها في النظام المالي الدولي، إذ إن التكيُّف مع المعايير العالمية لم يعد كافياً ما لم يُترجم إلى أداء ملموس ونتائج قابلة للقياس.

ويتطلّب بناء بيئة إمتثال عربية متطوّرة، الجمع بين الرقابة الوقائية والإبتكار المالي، وصولاً إلى نموذج متكامل من الإمتثال الذكي القائم على البيانات والتحليل الإستباقي. ولتحقيق ذلك، من المهم أن تُعزّز المصارف الشفافية الداخلية، وأن تستثمر في الكفاءات المتخصّصة، وأن تطوّر ثقافة مؤسسية تجعل من الإلتزام سلوكاً يومياً وليس إلتزاماً إدارياً عابراً. كما ينبغي توسيع التعاون الإقليمي لتوحيد الجهود في مواجهة المخاطر العابرة للحدود وبناء مؤشرات قياس عربية لفعّالية الإمتثال.

ولكي يتحقق هذا التوجُّه، يُستحسن أن تُنشأ آلية عربية دائمة لتبادل المعلومات والخبرات بين وحدات الإمتثال والمصارف المركزية، وأن تُعتمد حلول رقمية متقدمة في الرصد والتحليل بإستخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرسومية ضمن أطر حوكمة شفّافة. كما يتعيّن الإستثمار المستمر في تدريب الكوادر المصرفية على تحليل المخاطر وتمييز الأنماط غير التقليدية للمعاملات المالية، ودمج الإمتثال ضمن الخطط الإستراتيجية للمصارف بوصفه مكوّناً من مكوّنات الأداء المؤسسي، إلى جانب تطوير إطار عربي موحّد لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب يُراعي الخصوصيات المحلية والإقليمية.

ولا شك في أن إدارة المخاطر لم تعد مجرد وظيفة فنية متخصّصة، بل أصبحت ثقافة مؤسسية شاملة تتغلغل في عمق الهيكل المصرفي، وتؤثر على جميع مستوياته التشغيلية والإستراتيجية، بما يُعزّز قدرة المصارف على التعامل مع بيئة التحديات المتشابكة والمتزايدة. فالمنطقة العربية تشهد تصاعداً غير مسبوق في المخاطر السياسية والصراعات، ما يُلقي بظلاله الثقيلة على القطاع المصرفي والبيئة الإستثمارية ككل، ويُهدّد بشكل مباشر إستقرار الأنظمة المالية.

وفي هذا السياق، نحذر من ظاهرة تزايد مستويات الدين العام في العديد من الدول العربية، والتي بدأت تُشكّل ضغطاً متزايداً على القطاع المصرفي والإقتصاد الكلي معاً، إذ إن معدّلات الدين العام إرتفعت بشكل مطّرد في السنوات الأخيرة لتتجاوز في بعض الحالات 100 % من الناتج المحلي الإجمالي، بل وصلت إلى مستويات تقارب أو تفوق 150 %، وهو ما يدق ناقوس الخطر حيال الإستدامة المالية في المنطقة.

في المحصّلة، نجدّد الدعوة إلى ضرورة مواجهة التحدّيات الناجمة عن صعود المنصّات المالية اللامركزية، في ظل غياب الأطر التنظيمية الواضحة، وما تثيره هذه الكيانات من مخاطر تتعلق بالشفافية ومكافحة غسل الأموال وحماية المستهلك، ونذكّر بإلتزام إتحاد المصارف العربية دعم إدارات المخاطر في المصارف الأعضاء من خلال تعزيز المعرفة والتدريب وخلق منصّات للحوار وتبادل الخبرات، كذلك الدعوة إلى المزيد من التعاون بين المصارف والسلطات الرقابية لتحقيق التوازن بين متطلّبات الإمتثال وضرورات الإبتكار.

بنك نيويورك (BNY Mellon) إستضاف أكبر مؤتمر مصرفي دولي لإتحاد المصارف العربية
مؤتمر «الحوار المصرفي العربي-الأميركي» في دورته الـ12

حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025:
«تعزيز الإمتثال المالي في ظل مشهد عالمي سريع التطوّر»

في وقت تتّجه فيه الأنظمة المصرفية حول العالم إلى توسيع نطاق التعاون الدولي، بما يدعم إستقرار الأسواق المالية، ويُعزّز من فرص النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة العربية، عقد إتحاد المصارف العربية الدورة الثانية عشرة من حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PSD) في مقر بنك نيويورك (BNY) في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة. وقد جاء تنظيم هذا المنتدى الرفيع المستوى بالتعاون مع بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك (FRBNY) وبمشاركة صندوق النقد الدولي (IMF) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ووزارة الخزانة الأميركية. وقد جمع الحدث نخبة من كبار المسؤولين والهيئات التنظيمية وقادة القطاع المصرفي من الولايات المتحدة والمنطقة العربية.

تحت شعار «تعزيز الإمتثال المالي في مشهد عالمي سريع التطور»، إنعقدت دورة العام 2025 من حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PSD) في وقت يشهد العالم تحوُّلاً تنظيمياً وتكنولوجياً عميقاً، فيما تواجه المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم تشديد المعايير الإحترازية، وتشديد الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وظهور تهديدات متطورة مثل غسل الأموال القائم على التجارة والجرائم المالية الإلكترونية.

وفي الوقت نفسه، أعادت التطورات التكنولوجية، ولا سيما الإستخدام المتزايد للذكاء الإصطناعي في الإمتثال، تشكيل كيفية تحديد المخاطر وإدارتها. وقد فاقمت هذه التطوُّرات الضغوط الهيكلية طويلة الأمد، بما في ذلك هشاشة علاقات البنوك المراسلة وتحدّيات دمج الأصول الرقمية في النظم المالية الخاضعة للتنظيم.

وفي هذا السياق، شكّل الحوار منصةً مناسبة لتعزيز التعاون عبر الإقليمي، مما مكّن أصحاب المصلحة في الولايات المتحدة ومنطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مواجهة تحدّيات الإمتثال المشتركة وحماية النزاهة المالية عبر الحدود. ومنذ إنشائه في العام 2006، سعى الحوار إلى بناء الثقة وتعميق المشاركة التنظيمية وتعزيز الحلول التعاونية، وهي مهمة أكد عليها مؤتمر العام 2025 بوضوح.

وقد جمع المؤتمر عدداً كبيراً من المصرفيين العرب (إتحادات وجمعيات مصارف)، ومصرفيين من الولايات المتحدة، مع قادة ومسؤولين من السلطات الرقابية والتنظيمية والتشريعية الأميركية، لبحث المواضيع الراهنة حول التطورات الرقابية في ما يتعلق بالعقوبات وتعزيز العلاقة مع البنوك المراسلة، وذلك عطفاً على التطوُّرات والتعديلات الطارئة على المشهد الرقابي والتنظيمي. علماً أن مؤتمر «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» كان قد ناقش مستجدّات القوانين الأميركية المتعلقة ببرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية، ومتطلّبات العلاقات مع البنوك المراسلة بما يُواكب المعايير والمتغيّرات الدولية، والأطر التنظيمية للأصول المشفّرة والعملات الرقمية والمدفوعات العابرة للحدود.

وتزامناً مع الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، أقام إتحاد المصارف العربية حفل إستقبال (16 تشرين الأول/ أكتوبر 2025) في العاصمة واشنطن.

أهمية حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُعدُّ حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مبادرةً طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التعاون التنظيمي والمصرفي بين الولايات المتحدة والعالم العربي. وقد تأسس الحوار في العام 2006 من قِبل جهات معنية من القطاعين العام والخاص من كلا الجانبين، وعقد منذ ذلك الحين العديد من اللقاءات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل. ويعمل الحوار كجسرٍ يركز على السياسات بين السلطات الأميركية (مثل وزارة الخزانة والإحتياطي الفيدرالي) والجهات التنظيمية المالية والبنوك المركزية والمسؤولين التنفيذيين في البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحوار، يُوفر الحوار منصّةً مستدامةً لمعالجة القضايا ذات الإهتمام المشترك، من غسل الأموال والإمتثال للعقوبات إلى الإبتكار والشمول المالي، في بيئةٍ صريحةٍ وتعاونية.

وترتكز الرؤية الكامنة وراء هذه المبادرة على تعزيز إستقرار ونزاهة القطاع المصرفي في كلا المنطقتين، ويسعى إتحاد المصارف العربية وشركاؤه، من خلال إطار حوار القطاع الخاص، إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية. تسعى هذه المبادرة إلى:

- تعزيز معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصارمة، وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد.
- دعم الإمتثال للوائح المتطورة لحماية النظام المالي من التهديدات الأمنية.
- تعزيز المشاركة البنّاءة والتواصل بين الأوساط المصرفية في الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية والإشرافية والقطاع الخاص في مواجهة تحدّيات الإمتثال المشتركة.

ومن خلال السعي لتحقيق هذه الأهداف، يُساعد منتدى التعاون بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مواءمة التوقعات التنظيمية وأفضل الممارسات بين مختلف الولايات القضائية، وقد أصبح هذا المنتدى «حدثاً طال إنتظاره» في التقويم المصرفي السنوي، إذ يجمع تحالفاً واسعاً من المؤسسات، بما في ذلك صندوق النقد الدولي وهيئات دولية أخرى، لتعزيز النزاهة والشمول الماليين بشكل جماعي.

في جوهره، يُمثل منتدى التعاون بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتدىً موثوقاً به لمناقشة السياسات: فهو يُمكّن المصرفيين والجهات التنظيمية الأميركية والعربية من تبادل الخبرات، ومناقشة الإتجاهات الناشئة، وتنسيق الإستجابات لمخاطر الجرائم المالية والامتثال. ومع مرور الوقت، ساهم هذا الحوار في بناء ثقة أكبر بين شركاء المصارف المراسلة، وتحسين شفافية بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومرونتها، وضمان المضي قدماً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الجهود المشتركة. وقد واصلت نسخة العام 2025 هذا التقليد، مما عزّز أهمية القطاع الخاص كمحرّك للتعاون عبر الحدود في عصر التغيُّر السريع.

كلمات الإفتتاح

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي
تعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي العربي والمؤسسات المالية الأميركية والدولية لدعم إستقرار الأنظمة المالية وتعزيز الشفافية والحوكمة

الأستاذ محمد الإتربي يفتتح الحوار المصرفي العربي – الأميركي

في كلمته الرئيسية، أكد محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أهمية تعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي العربي والمؤسسات المالية الأميركية والدولية، بما يُسهم في دعم إستقرار الأنظمة المالية وتعزيز الشفافية والحوكمة، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي»، مشدّداً على «ضرورة تكثيف الجهود المشتركة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبة التطورات التنظيمية العالمية، وخصوصاً في مجالات الأصول الرقمية المشفّرة، والتقنيات المالية الحديثة والمدفوعات العابرة للحدود».

وعبّر الإتربي عن نبرة تفاؤلية وحازمة في آنٍ واحد حيال الدور المتطوّر للإمتثال في القطاع المالي الحديث، مشيراً إلى «أن منتدى الإمتثال بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُعزز كل عام الجسر بين المنطقة العربية والولايات المتحدة، جسر مبني على الثقة والتعاون والإلتزام المشترك بحماية سلامة النظام المالي العالمي».

وتأكيداً على موضوع المؤتمر، أشار الإتربي إلى «أننا نعيش في عصر يشهد تغيّرات هائلة، حيث تُحدث التقنيات الجديدة إضطرابًا في القطاع المالي، وتتحوّل التيارات الجيوسياسية، وتُشكل تهديدات الجرائم المالية والهجمات الإلكترونية والعقوبات إختباراً لمرونة المؤسسات.

أضاف الإتربي: «في هذا السياق، مع التحدّيات تأتي الفرص، فالإمتثال، الذي كان يُنظر إليه سابقاً على أنه عبء تنظيمي، أصبح الآن مفتاح المصداقية والإستدامة والنمو في الأسواق العالمية، والأساس الذي تُبنى عليه الثقة، فالثقة نفسها هي جوهر التمويل الحديث»، موضحاً أن التحوّل الملحوظ في وظيفة الإمتثال على مدى العقدين الماضيين: ما بدأ كتركيز ضيّق على مكافحة غسل الأموال ومعرفة العميل توسع ليشمل إطاراً شاملًا يشمل تمويل مكافحة الإرهاب والعقوبات والشفافية الضريبية والأمن السيبراني وحتى إعتبارات الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية».

وأكد الإتربي «أن الإمتثال لم يعد تفاعلياً، بل أصبح تنبؤياً ومدفوعاً بالتكنولوجيا، مستفيداً من التحليلات المتقدمة ومراقبة المعاملات في الوقت الفعلي والذكاء الإصطناعي وحلول

سلسلة الكتل (البلوكتشين) للكشف عن الشذوذ وتخفيف المخاطر قبل تفاقمها. يعني هذا التطوّر أن الإمتثال نظام حيّ ومتكيّف، حيث يجب أن يتطوّر بإستمرار لمواجهة التهديدات المتطوّرة بشكل متزايد»، والأهم من ذلك، أكد الإتربي «أن البنوك العربية لا تقف مكتوفة الأيدي في هذا التطور».

وقال الإتربي: «نحن نمضي قدماً، ونحوّل الإمتثال من درع دفاعي إلى محرّك إستباقي للإبتكار والمرونة والقدرة التنافسية. وتستثمر البنوك الإقليمية في الموارد البشرية، من خلال تدريب أجيال جديدة من قادة الإمتثال، وتسخير التكنولوجيا، نشر الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي وأدوات التكنولوجيا التنظيمية، للبقاء في صدارة المخاطر الناشئة. كما أنهم يتبنّون الشفافية ليس فقط لإرضاء الجهات التنظيمية ولكن لأن العملاء والشركاء والمجتمعات يطالبون بها».

وتتمثل الرؤية، كما أوضح الإتربي، في «ألاّ تكتفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالوفاء بالمعايير الدولية فحسب، بل أن تكون قدوة في الريادة في الامتثال، مستفيدة من طاقة الشباب وإمكاناتهم في المنطقة لتكون في طليعة أفضل الممارسات العالمية»، مسلطاً الضوء على «أن مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنمية أكثر من مجرد مؤتمر، بل إن حوار الولايات المتحدة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو شراكة حيّة، تحافظ على إتصال البنوك العربية بالأسواق العالمية والمؤسسات الأميركية المنخرطة في واحدة من أكثر مناطق العالم ديناميكية. وهذا التعاون ضروري ليس فقط للحد من المخاطر ولكن أيضاً لتوسيع الفرص».

وفي إشارة واضحة إلى تقليل المخاطر، قال الإتربي إن «الإمتثال لا ينبغي أن يؤدي إلى الإقصاء، بل ينبغي أن يؤدي إلى الشمول، ومن وجهة نظره، ينبغي أن تسهّل الإدارة الفعّالة للمخاطر التدفقات المشروعة للتجارة والإستثمار والتحويلات المالية التي ترتقي بالمجتمعات وتعزز التنمية، بدلاً من عزل المناطق عن النظام المالي عن غير قصد».

وختم الإتربي كلمته بالحث على «الجرأة والقدرة على التكيُّف والعمل الجماعي في مواجهة التغيير. وبفضل الإبتكار، والجهات التنظيمية الملتزمة، والإيمان الراسخ بأن النزاهة أمرٌ لا يقبل المساومة، يُمكن للشراكة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن ترسم مستقبل القطاع المالي بدلاً من مجرد التفاعل معه»، مؤكداً «أن هذه الشراكة ستواصل إزدهارها، ليس بدافع الضرورة، بل كمنارة تُجسّد كيف يُمكن للمناطق، من خلال العمل يداً بيد، أن تبني الثقة والمرونة والإزدهار للأجيال المقبلة».

شخصيات رسمية ومصرفية وإعلامية لبنانية وعربية وأجنبية في الملتقى

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
الإتحاد سبّاق بإتجاه تطوير الممارسات المصرفية وتعزيز ثقافة الإمتثال والشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته في الافتتاح

في كلمته، شدّد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح على العديد من المحاور ذاتها، مركّزاً على التطوّرات والتحدّيات الملموسة في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووصف د. فتوح مؤتمر القطاع الخاص بأنه «منصّة مهمة تعكس إلتزاماً أميركياً عربياً مشتركاً بالتواصل والتعاون خدمةً للإستقرار المالي والنمو المستدام»، شاكراً شركاء المؤتمر (بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وصندوق النقد الدولي، ووزارة الخزانة الأميركية، التي غابت الأخيرة بسبب إغلاق الحكومة الأميركية – وبنك نيويورك كمضيف)، مشيراً إلى «أن المشاركة الواسعة من الجهات المعنية أكدت المسؤولية الجماعية في رسم مستقبل القطاع المالي».

ثم إنتقل د. فتوح إلى حالة المنطقة، مشيراً إلى «أن العام الماضي شهد تغييرات إيجابية كبيرة وفرصاً جديدة. علماً أن خطر الإرهاب الذي كان يُزعزع إستقرار المنطقة آخذ في الإنحسار: الإرهاب يُهزم بثبات، ويتجلّى ذلك في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب في دول مثل سوريا ولبنان والعراق».

ومع ذلك، حذّر د. فتوح من «أن هذه المهمة لم تكتمل بعد، ولتعزيز المكاسب في مكافحة التمويل غير المشروع، لا بد من معالجة الثغرات المتبقية في الشفافية المالية. والأهم من ذلك هو التحدّي المستمر الذي يفرضه الإقتصاد القائم على النقد في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى أساليب غسل الأموال البديلة»، مشيراً إلى «إساءة إستخدام الأصول عالية القيمة، مثل الأعمال الفنية والتحف والأحجار الكريمة وغيرها من الأشياء الثمينة، لإخفاء الأموال غير المشروعة ونقلها كقلق متزايد».

وحذّر د. فتوح قائلاً: «ما دام النقد هو السائد وظلت هذه القنوات البديلة من دون رقابة، فإن التدفقات غير المشروعة ستجد طريقها، وستتقوّض ثقة الجمهور في النظم المالية. ويشير هذا الواقع إلى حقيقة بسيطة: إن ضمان تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتدفقات غير المشروعة الأخرى بشكل دائم يتطلب إصلاحات شاملة للقطاع المصرفي، وليس مجرّد تحسين الإمتثال».

وقال د. فتوح: «الإصلاح لا يقتصر على الإمتثال فحسب؛ بل يشمل أيضاً بناء الهياكل والأنظمة والحوكمة التي تمكّن البنوك من دفع عجلة التكامل والتحديث والنمو في جميع أنحاء إقتصاداتنا. بمعنى آخر، ترتبط مكافحة الجرائم المالية ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الإقتصادية والمؤسسية الأوسع. وفي هذا الصدد، كان إتحاد المصارف العربية في طليعة جهود التحديث، حيث عمل بشكل وثيق مع الجهات التنظيمية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية

لتطوير الممارسات المصرفية، وتعزيز ثقافة الإمتثال والشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وقدم الدكتور فتوح تقييماً موضوعياً لأوضاع دول عدة لتوضيح التحدّيات المتنوّعة التي تواجهها المنطقة ودور إتحاد المصارف العربية في معالجتها:

في العراق، دأب إتحاد المصارف العربية على تقديم الدعم لتعزيز القطاع المصرفي، إلاّ أن التقدم كان محدوداً بسبب غياب جهة نظيرة موحّدة وفعّالة على أرض الواقع. ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين عدد قليل من البنوك العراقية الراسخة التي تتمتع بالإمتثال والربحية نسبياً، وقائمة طويلة من المؤسسات الأضعف، التي تطوّر العديد منها من شركات الصرافة، التي لا تزال تواجه أوجه قصور خطيرة في الإمتثال والتنظيم. هذا الخلل غير مستدام: كما أشار الدكتور فتوح، لا يُمكن للعراق تحقيق إنتعاش إقتصادي دائم دون إصلاح مصرفي حاسم. إن أسس هذا الإصلاح موجودة، لكن الإلتزام بتنفيذها يجب أن يصبح «أقوى وأكثر ثباتاً وعزيمة».

في سوريا، بعد رفع بعض العقوبات الدولية مؤخراً، فُتحت فرصة كبيرة للتقدم في القطاع المالي، لكن الطريق وعر. لقد تركت سنوات من الصراع والعزلة النظام المصرفي السوري مع لوائح ضعيفة وفقدان ثقة الجمهور. لمعالجة هذه التحدّيات، إقترح إتحاد المصارف العربية خارطة طريق تدريجية لإعادة تأهيل القطاع المصرفي السوري: البدء بإعادة هيكلة البنوك المتعثّرة وبناء البنية التحتية الأساسية للإمتثال، ثم وضع تدابير حوكمة وشفافية قوية، والقيام بتدريب مكثف وبناء القدرات (خصوصاً للموظفين الذين عملوا خلال فترة العقوبات)، وأخيراً السعي لتحقيق نمو مستدام من خلال الإبتكار والشراكات الدولية الجديدة. يهدف هذا النهج المنهجي إلى إعادة دمج البنوك السورية تدريجاً في النظام العالمي.

وفي ما يتعلق بلبنان، أرجأ د. فتوح التفاصيل إلى المتحدث اللبناني في المؤتمر (الدكتور مازن سويد، رئيس هيئة الرقابة على المصارف، لبنان)، لكنه سلّط الضوء على إتجاه إيجابي واحد: حتى في ظل مواجهة لبنان لضغوط إقتصادية شديدة، كان هناك تحوّل تدريجي بعيداً عن الإعتماد على النقد، مع زيادة إستخدام المدفوعات الإلكترونية (بطاقات الخصم والائتمان) من قبل الجمهور، وهي علامة مشجعة على التقدم في تحديث الثقافة المالية.

وفي اليمن (عدن تحديداً)، أشار د. فتوح إلى مرونة البنوك التي، رغم الظروف القاسية، حسّنت ممارساتها في مجال الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويفخر إتحاد المصارف العربية بدعم هذه الجهود، بما في ذلك المساعدة في إنشاء جمعية جديدة للبنوك اليمنية (التي حضر رئيسها المؤتمر)، وهو تطوّر وصفه د. فتوح بأنه نموذج للصمود في المنطقة.

على صعيد أقل إيجابية، أقرّ د. فتوح بأنه في السودان، رغم رفع العقوبات في السنوات الأخيرة، إلاّ أن إندلاع الحرب في العام 2023 عكس بشكل مأساوي الكثير من التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في قطاعه المصرفي.

وبالتوسع في الموضوع، لفت د. فتوح الإنتباه إلى التطوّرات التنظيمية المهمة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيراً إلى أن الحجم الكبير للقطاع المصرفي وعلاقاته الدولية الواسعة في دول مجلس التعاون الخليجي يُجبران البنوك على الحفاظ على علاقات مراسلة قوية والتمسك بأعلى معايير الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والبنية التحتية التكنولوجية والشفافية. وقد أجرت العديد من الولايات القضائية إصلاحات مهمة: على سبيل المثال، نفذت كل من الإمارات العربية المتحدة والأردن تحسينات قانونية وتنظيمية رئيسية، مما مكنهما من الخروج من «القائمة الرمادية» لمجموعة العمل المالي للولايات القضائية الخاضعة للمراقبة المتزايدة. وقد عزّزت هذه النجاحات قوة ومصداقية أنظمتها المالية، وراقب إتحاد المصارف العربية هذه التطوّرات عن كثب (في الواقع، كان من المقرّر مناقشة هذه المواضيع في الجلسة الثانية من المؤتمر).

ومن بين المواضيع الأكثر إلحاحاً في خطاب د. فتوح، التحدّي المستمر المتمثل في الوصول إلى الخدمات المصرفية المراسلة وتقليل المخاطر، مشيراً إلى أنه في العام 2015، كشف أول مسح مشترك بين صندوق النقد الدولي وإتحاد المصارف العربية حول تقليل المخاطر عن آثار شديدة على بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فقد شهد ما يقرب من 40 % من البنوك في 17 دولة إغلاق حسابات المراسلة أو تشديد القيود، مما أدى إلى إرتفاع تكلفة التحويلات المالية وتمويل التجارة وصعوبة الوصول إليها في المنطقة. وبعد عقد كامل، في العام 2025، لا يزال تقليل المخاطر مصدر قلق كبير. لم يهدأ الضغط التنظيمي العالمي، ولا تزال البنوك في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكافح في بعض الأحيان للحفاظ على علاقاتها مع البنوك المراسلة.

ولاحظ د. فتوح أن الفرق اليوم هو ظهور قنوات بديلة للمدفوعات والتحويلات عبر الحدود. إذ في العام 2015، كانت البدائل محدودة، لكن الآن، تُتيح تقنيات مثل الحلول القائمة على تقنية البلوكتشين، وشركات التكنولوجيا المالية وخدمات الأموال، ومنصّات الدفع الرقمية، آفاقًا جديدة. ومع ذلك، لم تخضع هذه البدائل للتنظيم الكامل بعد، وقد تُشكل مخاطر جسيمة إذا تُركت دون رادع. لذلك، أكد ضرورة إخضاع هذه القنوات الناشئة لأطر تنظيمية واضحة ومتسقة، بما يضمن تعزيز الإبتكار لا تقويضه لاستقرار النظام المالي. (إدراكًا للأهمية الإستراتيجية لهذه القضية، خصص منظمو مؤتمر القطاع الخاص جلسة خاصة من المؤتمر للتمويل الرقمي والإشراف على التكنولوجيا المالية). ورغم التحدّيات المذكورة، كانت رسالة د. فتوح في نهاية المطاف رسالة تصميم وحذر.

كلمات إفتتاحية ورئيسية مميّزة

الدكتور محمد بعاصيري

رئيس مبادرة الأمن السيبراني بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكدا فيها على القيمة الراسخة للحوار كمنصّة لتعزيز التفاهم المتبادل وتوطيد الثقة بين الجهات التنظيمية والمجتمع المصرفي في المنطقتين.

السيد شون أومالي

المدير العام ورئيس وحدة الإستخبارات المالية والتحقيقات في بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك

السيد روري كوركوران

المدير المنسق، مركز الإنتربول للجرائم المالية ومكافحة الفساد

سلّطا الضوء على أهمية التنسيق الدولي والإبتكار التكنولوجي في مكافحة الجريمة المالية وبناء منظومات مالية رقمية آمنة وشفافة.

السيدة ساندرا رو

الرئيسة التنفيذية لمجلس أعمال بلوكتشين العالمي وعضو اللجنة الفرعية لأسواق الأصول الرقمية USA

وتتويجاً لفعاليات حفل افتتاح مؤتمر «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» في دورته الـ12، قدّم الأستاذ محمد الإتربي والدكتور وسام فتوح دروع الإتحاد التقديرية كل من:

الدكتور محمد بعاصيري
رئيس مبادرة الأمن السيبراني بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السيد شون أومالي
المدير العام ورئيس وحدة الإستخبارات المالية والتحقيقات في بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك

السيدة بانا عقاد الازهري
المدير العام – The Bank of New York Mellon
رئيس خدمات الخزانة في بنك نيويورك في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا

السيد شيب بونسي
الرئيس المشارك العالمي لشركة K2 للنزاهة
ممارسات إدارة مخاطر الجرائم المالية،
الولايات المتحدة الأميركية

جلسات مؤتمر «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» في دورته الـ 12 في نيويورك
ناقشت تعزيز الإمتثال المالي في ظل المشهد العالمي سريع التطوّر

تناولت الجلسات الثلاث لمؤتمر «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» في دورته الـ 12 تحت شعار «تعزيز الإمتثال المالي في ظل المشهد العالمي سريع التطوّر»، جوانب الإمتثال والتعاون المالي، بمشاركة كبار المسؤولين الأميركيين، والجهات التنظيمية العربية، والخبراء الدوليين، وقادة القطاع الخاص، مما أتاح تبادلاً ثرياً لوجهات النظر.

الجلسة الأولى

«تعزيز وتحديث برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية»

ركّزت الجلسة الأولى، التي أدارها الدكتور شهدان جبيلي، كبير المستشارين في إتحاد المصارف العربية، على كيفية تعزيز البنوك لأطر عملها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء اللوائح الجديدة والمخاطر الناشئة.

وقد إفتتح السيد شون أومالي، المدير الإداري ورئيس وحدة الإستخبارات المالية والتحقيقات في بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، الجلسة بنظرة عامة شيقة وإستشرافية حول كيفية إعادة تشكيل أولويات التنظيم الأميركي المتطوّرة وإتجاهات الإستخبارات المالية العالمية لمشهد الإمتثال.

وقد ضمّت الجلسة الأولى متحدّثين من مؤسسات أميركية ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بينهم خبراء الإمتثال المخضرمين مثل تشيب بونسي (K2 Integrity)، وجاكلين شاير (بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك)، والدكتور مازن سويد (رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان)، والسيد سمير باندیت، المدير العام/ رئيس قسم الإمتثال – خدمات الخزانة، وإدارة العملاء العالميين وخدمات الإئتمان، بنك نيويورك، وجمال الهندي، المستشار، شركة كليفورد تشانس يو إس إل إل بي، المدير بالإنابة السابق لشبكة مكافحة الجرائم المالية، وزارة الخزانة الأميركية، والسيد ميتش بيرغر، الشريك الأول، سكوير باتون بوغز.

كان التركيز الرئيسي في الجلسة على «ما هو الجديد» في برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمريكية وكيف تؤثر هذه التطورات على البنوك في الخارج. على سبيل المثال، بحثت الجلسة في التقديم الأخير لأولويات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية الأميركية (كما حدّدتها شبكة مكافحة الجرائم المالية في العام 2024) وإستراتيجيات البنوك لدمج هذه الأولويات في أطر تقييم المخاطر المؤسسية الخاصة بها. ويتضمن ذلك مواءمة نماذج المخاطر الداخلية مع المجالات التي أبرزتها الجهات التنظيمية (مثل مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتمويل الإرهاب، والاحتيال، والفساد، وما

إلى ذلك) وضمان إنسجام حوكمة مجلس الإدارة مع هذه الأولويات الوطنية.

وبناءً على ذلك، ناقش المشاركون تطوير مناهج الإمتثال القائمة على المخاطر لجعل جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر فعّالية. ويستلزم ذلك تجاوز عقلية وضع علامة صح في المربع وإستخدام أساليب قائمة على البيانات لتخصيص موارد الإمتثال حيث تكون المخاطر أعلى.

وأكدت الجلسة أهمية ترسيخ حوكمة ورقابة قوية على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا بحيث تُدمج إعتبارات الإمتثال في عملية صنع القرار الاستراتيجي. ومن خلال تعزيز «النهج في القمّة»، يُمكن للمؤسسات المالية أن تُزرع بشكل أفضل ثقافة إمتثال إستباقية بدلاً من رد الفعل.

وكان أحد الموضوعات الرئيسية الأخرى في الجلسة الأولى هو تحدّيات الإمتثال التي تواجه البنوك العربية، وخصوصاً تلك التي تعمل في أو مع ولايات قضائية عالية المخاطر.

وتطرّق النقاش إلى الوضع الحالي للإمتثال التنظيمي في دول مثل العراق وسوريا، مع الإعتراف بالتقدم والصعوبات المستمرة، وقدم تحديثًا حول أنظمة العقوبات العالمية التي تؤثر على المنطقة.

وأشار المشاركون إلى أن البنوك في الأسواق المتأثرة بالصراعات أو ما بعد الصراعات غالباً ما تواجه عقبات فريدة، منها فجوات في البنية التحتية، وضعف في بيئات الرقابة، وإرث العقوبات أو العزلة السابقة.

وناقش المتحدثون، من منظورين أميركي وإقليمي، الحاجة إلى بناء قدرات مصممة خصّيصاً في مثل هذه السياقات، مؤكدين أن تحديث برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس مسعى واحداً يناسب الجميع؛ بل يتطلّب مراعاة الظروف المحلية حتى في ظل سعي البنوك جاهدةً لتلبية المعايير الدولية.

وفي ختام الجلسة الأولى، كان هناك إجماع عام على أن التحسين والتحديث المستمر لبرامج الإمتثال، من خلال الإبتكار وتدريب الموظفين والمشاركة التنظيمية، أمر لا غنى عنه للبنوك للحفاظ على مرونتها وإندماجها بثقة في النظام المالي العالمي.

الجلسة الثانية

«حماية الوصول إلى الخدمات المصرفية المراسلة تزايد توقعات الامتثال والتحديات الناشئة»

تناولت الجلسة الثانية التوازن الدقيق بين متطلّبات الإمتثال الصارمة وضرورة الحفاظ على علاقات مصرفية مراسلة سليمة. أدار الجلسة السيد شهدان جبيلي، المستشار الدولي الأول للشؤون القانونية والإمتثال في إتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف لبنان، وقد جمعت خبراء بارزين يتعاملون بشكل مباشر مع مخاطر الخدمات المصرفية المراسلة والجرائم المالية.

وضمّت الجلسة الثانية قائمة المتحدّثين البارزين السيد رشيد نسيم، مدير إدارة المخاطر ورئيس إدارة المخاطر المتخصصة في مجموعة الأسواق، بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ والسيدة ميريام خيرالله، الخبيرة في فريق الرصد 1988/1267، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ والسيدة سارة ك. رونجي، المديرة التنفيذية لشركة K2 Integrity والرئيسة السابقة لمجموعة العمل المالي التابعة لوزارة الخزانة الأميركية؛ والسيد ديفيد ويلدنر، الرئيس العالمي لمكافحة غسل الأموال ونائب الرئيس العالمي لبنك نيويورك ميلون، السيد أرز المر، خبير أول في القطاع المالي، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة؛ والسيد مايكل ماتوسيان، الرئيس العالمي للإمتثال التنظيمي للمجموعة، مجموعة البنك العربي.

الزميل منير الأكحل

وكان من المواضيع الرئيسية تلبية متطلّبات البنوك المراسلة المتطوّرة من خلال الشفافية والحوار. وقد خضعت الخدمات المصرفية المراسلة، شريان الحياة للمدفوعات عبر الحدود، لتدقيق مكثّف في السنوات الأخيرة، حيث يتوقع المراسلون (غالباً بنوك أميركية أو أوروبية كبيرة) معايير أعلى للعناية الواجبة، وشفافية العملاء، وإدارة المخاطر من شركائهم من البنوك المراسلة.

وشددت الجلسة الثانية على ضرورة تفاعل البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنشاط مع مراسليها الأجانب، وإظهار تحديثات إمتثالها بوضوح، وتبادل المعلومات لبناء الثقة المتبادلة. ويُمكن لخطوط التواصل المفتوحة أن تساعد في منع سوء الفهم وإستباق مخاوف المخاطر التي تؤدي إلى قرارات «تخفيف المخاطر». والأهم من ذلك، أن للجهات التنظيمية دوراً في تسهيل هذا الحوار المستمر وتشجيع النهج المتناسب بحيث لا تُعزل ولايات قضائية أو قطاعات بأكملها بشكل غير عادل عن النظام الدولي.

ولمعالجة ضغوط تخفيف المخاطر بشكل أكبر، إستكشف النقاش الخطوات العملية التي تتخذها البنوك والسلطات. ومن التطورات الإيجابية التي لوحظت موجة الإصلاحات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات وإنفاذها داخل البنوك المحلية.

على سبيل المثال، وكما ذُكر في الكلمات الإفتتاحية، نفّذت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن تحسينات جذرية على أطرها القانونية وأنظمتها الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي خطوات حظيت بإعتراف دولي (على سبيل المثال، من خلال رفعها من قوائم مراقبة مجموعة العمل المالي).

ورأى المشاركون بأن هذا التقدم يُسهم في طمأنة الشركاء العالميين بإلتزام بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعايير الدولية. ومع ذلك، أقرّوا بأن تصوّرات المخاطر قد لا ترقى إلى مستوى الواقع، وبالتالي، فإن المشاركة المستمرة ووجود أدلّة على التحسُّن أمران ضروريان لتخفيف مخاوف المراسلين بشكل حقيقي.

كما إستكشفت الجلسة الثانية التمويل غير الرسمي والقنوات المالية غير المصرفية كتحدّيات ناشئة متشابكة مع مشكلة المراسلين. غالبًا ما تواجه البنوك تدقيقاً مشدّداً، ويرجع ذلك جزئياً إلى المخاطر في النظام المالي المحيط بها، وخصوصاً في الإقتصادات التي تعتمد في الغالب على النقد.

وأشارت الجلسة الثانية إلى إنتشار المعاملات النقدية وشبكات تحويل الأموال غير الرسمية في العديد من أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها «مضاعفًا لمخاطر الإمتثال»، فعندما تعمل قطاعات كبيرة من الإقتصاد خارج نطاق رؤية القطاع المصرفي، فإن ذلك يزيد من المخاطر الإجمالية وقد يردع المراسلين.

وبالمثل، فإن صعود مقدّمي الخدمات المالية (MSPs) وأنظمة الصيرفة الموازية يمثل سلاحاً ذي حدّين. فمن ناحية، يُمكن لهذه البدائل (بما في ذلك مقدّمي خدمات التحويلات المالية عبر التكنولوجيا المالية، ومكاتب الصرافة، وغيرها من الكيانات غير المصرفية) أن تساعد في تلبية إحتياجات الدفع، لا سيما في الحالات التي قلصت فيها البنوك أنشطتها. ومن ناحية أخرى، إذا لم تُنظَّم بشكل صحيح، فقد تصبح قنوات للتمويل غير المشروع أو التهرب من العقوبات، مما يزيد من قلق البنوك المراسلة. وقد ردّد الخبراء ملاحظات الدكتور فتوح السابقة: فبينما تنمو هذه القنوات البديلة، من الضروري إشراكها في المجال التنظيمي. وستساعد الأطر التنظيمية الواضحة والإشراف على مقدمي الخدمات المالية وشركات التكنولوجيا المالية وأنظمة تحويل القيمة غير الرسمية على ضمان ألاّ يأتي الإبتكار على حساب النزاهة المالية.

وفي الواقع، لاحظت الجلسة الثانية أن الفشل في السيطرة على المخاطر في هذه المجالات قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بالبنوك من خلال دفع المراسلين إلى الإنسحاب بشكل أكبر.

في الخلاصة، أكدت الجلسة الثانية على أن حماية وصول المراسلين تتطلّب جهداً متعدّد الجوانب. فالشفافية، وتحسين ضوابط الإمتثال، والتواصل المستمر هي الأدوات الفورية التي تُمكّن البنوك من الحفاظ على علاقات المراسلة وإستعادتها. وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات التنظيمية تعزيز البيئة المصرفية المحلية، من خلال حوكمة أقوى، وتطبيق، ورقابة على جميع الوسطاء الماليين، حتى يكتسب الشركاء الدوليون ثقة في النظام ككل. ومن خلال معالجة كل من الإمتثال الداخلي للبنوك ومخاطر النظام البيئي الخارجي، يتمثل الهدف في الحد من عمليات تخفيف المخاطر العشوائية والحفاظ على الروابط المالية الحيوية التي تدعم التجارة والتحويلات المالية والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجلسة الثالثة
«حوكمة النظام المالي الرقمي والإستفادة من الذكاء الإصطناعي»

تناولت الجلسة الثالثة والأخيرة أحدث الإبتكارات المالية – التمويل الرقمي – وتداعياته على الإمتثال والحوكمة التنظيمية.
مع تسارع التحوُّل الرقمي، تواجه البنوك والهيئات التنظيمية تحدّياً في إدارة التقنيات والخدمات الجديدة (مثل العملات المشفّرة، ومنصّات الدفع في مجال التكنولوجيا المالية، وأدوات الذكاء الإصطناعي) التي تتجاوز الحدود.

أدار الجلسة المهندس سليمان برادة، الشريك الإداري في شركة Xeevolve، قطر، وضمّت نخبة من الخبراء في قطاعات التكنولوجيا والقانون والإمتثال. وضمت قائمة المتحدثين السيد بهافين شاه، المدير الإداري لشركة سيكريتاريت، الإمارات العربية المتحدة؛ والسيد ستيوارت جونز الإبن، الرئيس التنفيذي لشركة Sigma360، الولايات المتحدة؛ والسيدة غريتيل إيكارتي موراليس، المستشارة القانونية في شركة Mayer Brown LLP، الولايات المتحدة؛ والسيد ستيرلينغ داينز، المدير الإداري لإدارة المخاطر والإمتثال في بنك نيويورك ميلون.

قدّمت خبرات المشاركين في الجلسة الثالثة، رؤىً معمّقة حول الفرص التي يوفرها التمويل الرقمي والضمانات الأساسية اللازمة لضمان تقدم الإبتكار بطريقة آمنة وشفّافة ومتوافقة. وكان أحد المواضيع المحورية هو مجموعة أدوات التمويل الرقمي الناشئة وأهمية معالجة أبعادها العابرة للحدود.

فعلى عكس المنتجات المصرفية التقليدية، غالباً ما تعمل الخدمات المالية الرقمية (مثل الأصول المشفرة أو التحويلات المالية عبر الإنترنت) على منصّات عالمية ويُمكن الوصول إليها من أي مكان

ستيوارت جونز الابن المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سيجما 360

تقريباً. ويمكن أن يؤدي هذا الإنتشار الواسع إلى تفاقم التحكيم التنظيمي وفرض تحديات على ضوابط أي ولاية قضائية واحدة. وقد ناقشت الجلسة الثالثة الجهود المبذولة للتنسيق الدولي حيال معايير العملات المشفّرة ومقدّمي خدمات الأصول الإفتراضية (VASPs) – بناءً على توجيهات من هيئات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) – لضمان التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإحتيال حتى مع إزدهار الإبتكار.

وكان هناك جانب من التركيز على الإشراف على التمويل الرقمي: إذ تحتاج الهيئات التنظيمية إلى قدرات تقنية وأدوات قانونية جديدة للإشراف على شركات التكنولوجيا المالية، وبورصات العملات المشفّرة، وغيرها من الكيانات غير المصرفية التي تُسهّل الآن تدفقات مالية كبيرة.

وقد سلّط المتحدّثون الضوء على مخاطر مثل قنوات تداول الأصول الرقمية غير المشروعة (مثل إساءة إستخدام البورصات، أو منصّات الخلط، أو عملات الخصوصية من قِبل جهات فاعلة) ونقاط ضعف التمويل اللامركزي، والتي تتطلّب جميعها مراقبة يقظة وتبادلاً للمعلومات عبر الحدود.

من جانب القطاع، شدّد المتحدّثون على مسؤولية المؤسسات العاملة في مجال التمويل الرقمي في تطبيق ضوابط مؤسسية فعّالة للمخاطر المتعلّقة بتحويلات الأصول الرقمية، إذ يجب على البنوك وشركات التكنولوجيا المالية التي تتعامل مع العملات الرقمية أو غيرها من

المنتجات الرقمية تعزيز برامج الامتثال الخاصة بها – على سبيل المثال، من خلال إجراء فحص شامل للعميل من قِبل مزوّدي خدمات الأصول الرقمية (VASP)، ومراقبة المعاملات على سلاسل الكتل (blockchain) بحثًا عن أي مؤشرات تحذيرية، وضمان قدرتهم على التخفيف من المخاطر التقنية مثل التهديدات الإلكترونية أو اختراقات البروتوكولات.

ولا يقتصر تعزيز إمتثال مزوّدي خدمات الأصول الرقمية على اتباع اللوائح فحسب، بل يشمل أيضاً حماية سلامة النظام المالي الأوسع. وقد إستمع الحضور إلى أن بعض البنوك الرائدة تعمل بالفعل على تطوير أطر عمل صارمة للتعامل مع الأصول الرقمية، والتي غالباً ما تتجاوز المتطلّبات التنظيمية الحالية تحسبًا للقواعد المستقبلية.

أخيراً، إستكشفت الجلسة الثالثة كيفية تسخير الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز النزاهة المالية بشكل عام. وكان هناك إتفاق واسع على أن الأدوات التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي – بدءاً من خوارزميات التعلُّم الآلي التي تكشف عن أنماط المعاملات المشبوهة، ووصولاً إلى معالجة اللغة الطبيعية التي تساعد في فحص العملاء ورصد الأخبار السلبية – تحمل في طياتها إمكانات واعدة في جعل وظائف الامتثال أكثر كفاءة وفعالية. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الإصطناعي غربلة مجموعات البيانات الضخمة بسرعة أكبر بكثير من المحلّلين البشريين، مما قد يُمكّن من تحديد أنماط غسيل الأموال المعقدة أو شبكات التهرب من العقوبات التي قد تمر دون أن تُلاحظ. ومع ذلك، حذرت الجلسة أيضاً من أن الذكاء الاصطناعي ليس حلاً سحرياً. فالحوكمة الفعّالة ضرورية لضمان إستخدام هذه التقنيات بشكل أخلاقي وموثوق. وقد أُشير إلى قضايا مثل شفافية الخوارزميات، وخصوصية البيانات، وتجنّب التحيُّز في نماذج الذكاء الإصطناعي، بإعتبارها اعتبارات مهمة للهيئات التنظيمية والبنوك على حد سواء.

علاوة على ذلك، لا يزال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في أنظمة وسير عمل البنوك التقليدية يُمثل تحديًا عمليًا. من جانبها، لا تزال الهيئات التنظيمية تُكيّف أطر عملها لإستيعاب الذكاء الإصطناعي – من خلال وضع إرشادات حول إدارة مخاطر النماذج والتحقق من صحة إستخدام الذكاء الإصطناعي في الإمتثال. رغم هذه المحاذير، أجمع الجميع على أن الإستخدام الذكي للتكنولوجيا أمرٌ لا غنى عنه في ظل بيئة عالمية سريعة التطوّر، حيث يسارع الفاعلون غير المشروعين إلى إستغلال الإبتكار. وكما أشار أحد المتحدّثين، إلى أنه يجب على المجتمع المالي الإستفادة من الذكاء الإصطناعي وحلول التكنولوجيا التنظيمية الأخرى ليتمكن من «زيادة فعّاليته وكفاءته» في حماية النظام، ومواكبة سرعة وتعقيد القطاع المالي الحديث.

حضور مصرفي عربي – أميركي

ملاحظات حول حوار القطاع الخاص
بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دورته الـ 12

مع ختام الدورة الثانية عشرة من حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكد المشاركون والمنظمون على حد سواء، الدور الحيوي لمؤتمر الحوار المصرفي العربي – الاميركي في دورته الـ 12، كجسر تواصل مستمر بين السياسات واللوائح التنظيمية بين المنطقتين.

وعلى حد تعبير أحد المتحدثين، يُعدّ الحوار «شراكة حيّة» تضمّن بقاء البنوك العربية على إتصال بالأسواق العالمية، بينما تظل المؤسسات الأميركية منخرطة في الفرص والتحدّيات التي توفرها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الديناميكية.

ويُتوقع أن تستمر هذه المنصّة في التطور إستجابةً للمناخ المالي الدولي، مما يُوفر مساحةً ضروريةً للنقاش الصريح وتبادل المعرفة والعمل المنسق حيال القضايا الناشئة. ومن خلال عقد إجتماعات منتظمة بين المصرفيين والجهات التنظيمية وصانعي السياسات، يُسهم حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إستدامة حوار مفتوح حول القضايا الجوهرية المتعلقة بالنزاهة والإستقرار المالي.

وربما الأهم من ذلك، أن الحوار يبني العلاقات الشخصية والمؤسسية التي تدعم الثقة، وهي العملة الأساسية في مجال الخدمات المصرفية المراسلة والتمويل الدولي.

في عصر التكنولوجيا المتغيّرة بسرعة والتعقيدات التنظيمية، أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PSD) أنها حجر الزاوية في تعزيز التفاهم المتبادل والمرونة، فهي تُمكّن الجانبين من التوافق على المعايير، ومعالجة الخلافات، وإيجاد أرضية مشتركة لتعزيز دفاعات النظام المالي العالمي ضد التمويل غير المشروع.

وكما أُبرز خلال المؤتمر، فإن تعزيز هذه الثقة والتوافق هو المفتاح لضمان ألاّ تؤدي متطلّبات الإمتثال إلى إقصاء مالي غير مقصود، بل تمهد الطريق لمنظومة مالية أكثر شمولاً وأماناً، وتالياً، تُسهم الجهود المستمرة التي تبذلها الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PSD) في الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في دمج القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بثقة في الإقتصاد العالمي، بما يعود بالنفع على الإستقرار والازدهار لجميع الأطراف.

ومن خلال مواصلة العمل جنباً إلى جنب من خلال هذا الحوار، يهدف قادة المصارف الأميركية والعرب إلى تحويل التحديات المشتركة إلى نجاحات مشتركة، مما يجعل الشراكة ليست مجرد استجابة للاحتياجات الحالية، بل «منارة» لكيفية مساهمة التعاون الإقليمي في بناء ثقة مستدامة ومرونة ونمو في القطاع المالي الدولي.

رعايات مصرفية لمؤتمر
الحوار المصرفي العربي – الأميركي في نيويورك

رعت مجموعة من المصارف العربية مؤتمر الحوار المصرفي العربي–الأميركي الذي عُقد في نيويورك، وذلك عبر مشاركة نخبة من القيادات المصرفية البارزة في جلساته ونقاشاته المتخصصة. كما شاركت هذه القيادات في الاجتماعات السنوية لكلٍّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، ما يعكس الدور الفاعل للمصارف العربية في مواكبة التطورات المالية العالمية وتعزيز حضورها على الساحة الدولية.

وقد شكّل الحوار المصرفي العربي–الأميركي منصة استراتيجية جمعت أبرز صانعي القرار المالي من الجانبين لمناقشة القضايا المشتركة، وخصوصًا ما يتعلق بتعزيز الامتثال، مكافحة الجرائم المالية، وتطوير أطر العمل المشترك. وقد أظهر الحضور العربي مرونة وانفتاحًا في معالجة الملفات ذات الأولوية، بما يعزّز الثقة المتبادلة ويفتح المجال أمام تعاون مستدام.

كما تناولت جلسات الحوار التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، إلى جانب مستقبل المدفوعات الرقمية وحلول الأمان السيبراني. وقد أتاحت النقاشات فرصة لعرض التجارب العربية الناجحة، وتبادل أفضل الممارسات مع المؤسسات المالية الأميركية، بما يدعم تحديث البنى التحتية المصرفية ورفع كفاءتها.

وقد شكّلت هذه المشاركة فرصة لتعميق الحوار البنّاء بين المؤسسات المصرفية العربية ونظيراتها الأميركية، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات الامتثال، الابتكار المالي، وتمويل التنمية. كما ساهمت في تسليط الضوء على التزام المصارف العربية بأعلى معايير الحوكمة والشفافية بما يواكب المتطلبات الدولية.

كما أتاحت الاجتماعات الدولية منصة مهمة لعرض وجهة نظر القطاع المصرفي العربي حول التحديات الاقتصادية الراهنة، وسبل تعزيز الاستقرار المالي العالمي. وقد حرصت الوفود العربية على إبراز دور المنطقة كشريك رئيسي في دعم مبادرات التنمية والاستثمار، بما يعكس الثقة المتزايدة في قدرات المصارف العربية وفعاليتها على المستوى الدولي.

بنك حضرموت

في إطار حرصه على تعزيز حضوره الإقليمي والدولي ومتابعة المستجدات المصرفية العالمية، شارك بنك حضرموت ممثلًا بالدكتور عبدالله المخزوم، عضو مجلس الإدارة، في فعّاليات الحوار الأميركي – العربي الأفريقي للقطاع الخاص (US–MENA PSD 2025)، في نيويورك.

وقد جاءت هذه المشاركة لتؤكد إلتزام بنك حضرموت في تعزيز موقعه كمؤسسة مصرفية فاعلة تسعى إلى مواكبة أحدث الإتجاهات العالمية في مجالات: الإمتثال المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، والتحوُّل الرقمي والحوكمة المالية وتوظيف الذكاء الإصطناعي في تعزيز الشفافية وإدارة المخاطر. وقد جسّد هذا الحضور الدولي رؤية البنك نحو بناء منظومة مالية حديثة وآمنة، تتماشى مع المعايير العالمية، وتدعم توجهه نحو الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية داخل اليمن وخارجها. علماً أن مشاركة بنك حضرموت في هذا الحدث العالمي تعكس حرصه على أن يكون جسراً مالياً يربط اليمن بالعالم، وأن يُواصل مسيرته في الدمج بين الأصالة والإبتكار في تقديم خدمات مصرفية موثوقة ومواكبة للتطورات الحديثة.

جمعية البنوك في فلسطين

رعت جمعية البنوك في فلسطين مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي في حضور ممثل عن الجمعية، نائب رئيس مجلس الإدارة جوزف نسناس، وذلك بمشاركة العديد من الشخصيات الإقتصادية والمالية والمصرفية العربية والأجنبية.

كما شاركت الجمعية في المؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مقر صندوق النقد الدولي، واشنطن، وعقد تحت عنوان «تمويل التنمية خطة التنمية 2030».

بنك القطيبي الإسلامي يعزّز حضوره الدولي

شارك بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر في أعمال مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي 2025.

ومثّل البنك في المؤتمر عبد السلام الوردي، الرئيس التنفيذي لبنك القطيبي الإسلامي، الذي أكد أن هذه المشاركة تأتي في إطار حرص البنك على تعزيز حضوره الدولي والتفاعل مع المنصات المصرفية العالمية، مشيراً إلى أن المؤتمر يشكّل فرصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب مع البنوك والمؤسسات المالية المشاركة، وبحث المستجدات المتعلقة بأنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك الأطر التنظيمية للتقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية.

وعلى هامش فعّاليات المؤتمر، عقد الرئيس التنفيذي للبنك الوردي عدداً من اللقاءات مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك الإقليمية والدولية، جرى خلالها بحث فرص التعاون المشترك وتعزيز الشراكات المصرفية المستقبلية، بما يُسهم في دعم التبادل المصرفي وتطوير قنوات التمويل الإسلامي الموجّه لقطاعي المشاريع الصغيرة والأصغر.

وفي تصريح صحافي، أكد الوردي «أن المشاركة في مؤتمر بهذا الحجم تعكس إلتزام بنك القطيبي الإسلامي بالمعايير الدولية في مجالات الحوكمة والإمتثال والشفافية، وتؤكد سعي البنك المستمر نحو بناء جسور تعاون مع المؤسسات المصرفية الإقليمية والعالمية، بما يُسهم في تطوير القطاع المالي الإسلامي في اليمن وتعزيز ثقافة التمويل المسؤول والمستدام».

وأضاف الوردي: «أن بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر يحرص من خلال مشاركته في مثل هذه الفعّاليات على مواكبة أحدث التطوّرات المصرفية العالمية، وتطبيق أفضل الممارسات التشغيلية والإدارية، بما يتماشى مع توجهات البنك نحو التميُّز والجودة والابتكار في الخدمات المالية».

يُذكر أن بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر كان قد حصل مؤخراً على شهادة الجودة العالمية ISO 9001:2015، بعد إستيفائه جميع متطلّبات ومعايير نظام إدارة الجودة الدولي، في إنجاز يُعدُّ الأول من نوعه على مستوى بنوك التمويل الأصغر في اليمن.

بنك الشرق / اليمن

في إطار توجهه نحو تعزيز الحضور الدولي والإنفتاح على التجارب المصرفية العالمية، شارك بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر في مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي 2025.

وقد مثّل البنك في هذا الحدث الدولي الأستاذ هاشم حمود بن ناجي، مدير عام بنك الشرق اليمني، الذي أكد «أن مشاركة البنك تأتي في إطار إستراتيجيته الرامية إلى بناء علاقات مصرفية دولية فاعلة، تُسهم في تعزيز قدراته التشغيلية، ومواكبة التطورات المتسارعة في مجالات التمويل الأصغر والإبتكار المالي، بما يدعم التمويل المسؤول والمستدام في اليمن»، موضحاً «أن المؤتمر مثّل منصة رفيعة المستوى لتبادل الخبرات ومناقشة أبرز القضايا المصرفية الراهنة، وعلى رأسها أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، والتطورات في مجالات التقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية»، مؤكداً «حرص البنك على الإلتزام بأعلى معايير الشفافية والحوكمة والكفاءة التشغيلية».

وعلى هامش المؤتمر، عقد بن ناجي عدداً من اللقاءات الثنائية مع قيادات مصرفية عربية ودولية، جرى خلالها بحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير قنوات التمويل الإسلامي والمستدام، بما يُسهم في دعم المشاريع الصغيرة والأصغر وتنمية الإقتصاد المحلي اليمني. وتأتي هذه المشاركة ضمن توجه بنك الشرق اليمني نحو ترسيخ موقعه كمؤسسة مصرفية يمنية رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، تسعى إلى دمج الخبرات العالمية بالتجربة المحلية، بما يُعزّز الشمول المالي ويدعم فرص التنمية في اليمن.

الحضور المشارك في جلسات مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي

على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين
إتحاد المصارف العربية نظم حفل إستقبال في واشنطن
في حضور كبار الشخصيات الدولية

رئيس إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي
والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح

نظم إتحاد المصارف العربية، حفل إستقبال كبير في العاصمة الأميركية واشنطن، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي أُقيمت في الولايات المتحدة. في هذا السياق، إستقبل معالي الأستاذ محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، كبار الشخصيات الإقتصادية الدولية، في حضور مسؤولين كبار من المؤسسات المالية الدولية والحكومات وقادة الأعمال من مختلف دول العالم. وشارك في حفل الإستقبال الذي أقيم في أحد فنادق العاصمة الأميركية واشنطن، الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وممثل المجموعة العربية والماليديف في صندوق النقد الدولي، ووزير المالية اللبناني ياسين جابر، وهشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وعمرو الجارحي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـMid Bank ، وطارق قابيل، رئيس مجلس إدارة بنك نكست NXT bank، وحسين الرفاعي، الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الصناعية، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

سعادة السفير جاسم البديوي
الأمين العام – مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور عمار حمد خلف
نائب المحافظ – البنك المركزي العراقي

معالي السيد ناجي عيسى
محافظ مصرف ليبيا المركزي

الدكتور عبد القادر الحصرية
حاكم مصرف سوريا المركزي

السيدة رندة الصادق
الرئيس التنفيذي للبنك العربي - الاردن

الأستاذ صائل الوعري
الرئيس التنفيذي لمجموعة ABC - البحرين

سعادة السيد ميشال عيسى
السفير الأميركي الجديد في لبنان

سعادة السيدة ندى حمادة
سفيرة لبنان في واشنطن

سمو الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود
رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان
وزارة المالية ـ السعودية

الأستاذ محمد شيمشك
وزير المالية التركي

الأستاذ البسان تشاكار
رئيس جمعية البنوك التركية

معالي الأستاذ علي بن أحمد الكواري
وزير المالية القطري

السيد عبدالله مبارك آل خليفه
الرئيس التنفيذي QNB

كبار قيادات البنوك الكويتية المشاركة في حفل الإستقبال

أصحاب المعالي الوزراء، وسعادة الاستاذ مكرم أبو نصار نائب حاكم مصرف لبنان
على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن

د. فتوح مع السيد سعد الأزهري

د. فتوح مع النائب اللبناني إبراهيم كنعان

القيادات المصرفية المصرية المشاركة في حفل الإستقبال

البنك التجاري الدولي نظم إحتفالية في واشنطن لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسه

نظّم البنك التجاري الدولي CIB إحتفالية كبيرة في العاصمة الأميركية واشنطن لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسه، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، في حضور نخبة من الشخصيات الاقتصادية الدولية وقادة البنوك المصرية والعالمية.

وإستقبل هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي، كبار الحضور من مسؤولي المؤسسات المالية الدولية والحكومات ورجال الأعمال من مختلف دول العالم، مؤكداً أن هذه المناسبة تمثل محطة فخر في مسيرة البنك الذي أصبح أحد أبرز المؤسسات المصرفية في المنطقة.

وألقى جيمي دايمون، الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورجان»، كلمة خلال الحفل هنأ فيها البنك التجاري الدولي على مسيرته الناجحة وريادته في دعم التنمية الإقتصادية والإستدامة المالية في مصر والمنطقة.

وشهد الحفل حضور عدد من كبار المسؤولين المصريين، من بينهم حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، وحسن الخطيب وزير الإستثمار والتجارة الخارجية، إلى جانب الدكتور محمود محيي الدين مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، والدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وممثل المجموعة العربية والماليف في صندوق النقد الدولي.

كما شارك عدد من قيادات القطاع المصرفي المصري، منهم محمد الإتربي رئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وحسن غانم الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان، وعمرو الجارحي الرئيس التنفيذي لـMid Bank، وطارق قابيل رئيس مجلس إدارة بنك نكست، وحسين الرفاعي الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الصناعية، وعمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات، ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

وعكست الإحتفالية مكانة البنك التجاري الدولي كأحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في مصر والمنطقة، ودوره في تعزيز صورة القطاع المصرفي المصري على الساحة الدولية.

60
DIB

على هامش مشاركتها في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

حفل إستقبال البنوك العربية في واشنطن

نظّم عدد من إتحادات وجمعيات البنوك العربية، وبنوك عربية منفردة، حفل إستقبال على هامش مشاركتها في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي هدفت إلى إبراز قوة وتماسك دور القطاع المصرفي العربي في المحافل الدولية، حيث يجتمع ويحضر هذا الحدث شخصيات مصرفية، عربية وأوروبية وأميركية، وكبار المسؤولين من الصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، ووفود رفيعة المستوى من اللجان الإقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وسفراء الدول العربية لدى واشنطن، حيث تشكّل فرصاً للحوار والتقارب مع المجتمع الدولي في إطار مهني جامع، لإبراز قوة قطاعاتها المصرفية كلاعب دولي في التمويل، وتتيح البنوك العربية بناء علاقات مباشرة مع زعماء المال العالميين والمستثمرين، والمؤسسات المالية دولية.

إتحاد مصارف الكويت

نظّم إتحاد مصارف الكويت حفل إستقبال البنوك الكويتية في العاصمة الأميركية واشنطن، وذلك على هامش مشاركته في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، برعاية معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون، وفي حضور معالي الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم، وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار بالوكالة، وسعادة الشيخة الزين الصباح، سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة، ومعالي السيد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، وقيادات رفيعة من القطاعين المالي والمصرفي، وعدد من الشخصيات الإقتصادية البارزة حول العالم.

المرزوق / إتحاد مصارف الكويت ومجموعة بيت التمويل الكويتي

وقال رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت، ورئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق: «إن المشاركة في الفعّاليات والإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025 في واشنطن، فرصة جيدة لبحث فرص التعاون والشراكة مع مؤسسات التمويل العالمية، وعرض أبرز التطورات الإقتصادية والمالية»، مشيراً إلى «أن حفل إستقبال البنوك الكويتية الذي نظمه إتحاد مصارف الكويت على هامش الإجتماعات المذكورة يُعتبر من أبرز الفعّاليات الإقتصادية التي تجمع مسؤولين حكوميين وصنّاع قرار ورؤساء المؤسسات المالية والإستثمارية لتبادل الرؤى، ومناقشة التحدّيات، والتطورات الإقتصادية والمالية»، موضحاً «أن مثل هذه المشاركات تمثل فرصة لإبراز قوة الإقتصاد الكويتي، وجدارة وملاءة ومرونة القطاع المصرفي الكويتي، في ظل ما يشهده من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية والنمو المستدام، وما يتمتع به من تصنيفات إيجابية من أعرق وكالات التقييم العالمية، وسلامة المؤشرات المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في

ضوء الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي وإعتماد القطاع المصرفي لأفضل المعايير التنظيمية والرقابية، ما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الاستثمار الثنائي والتعاون المالي». وذكر المرزوق «أن إجتماعات مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025 ناقشت آفاق النمو العالمي في ظل التحدّيات الجيوسياسية وضغوط التضخُّم وسبل إدارة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية، والتحوُّل الرقمي، فضلاً عن ملفات حول أهمية مواجهة التغيُّر المناخي»، مشيراً إلى «أن مشاركة بيت التمويل الكويتي في إجتماعات مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين تؤكد مكانته الرائدة على الساحة الإقليمية والعالمية كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة عالمياً، ويمتد نطاقها ليشمل 10 دول حول العالم، كما تؤكد أهمية صناعة التمويل الاسلامي ودوره كنموذج قادر على دعم الإستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة».

الصقر / إتحاد مصارف الكويت وبنك الكويت الوطني

شارك الوفد الرسمي لبنك الكويت الوطني في الفعّاليات والإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة محافظي البنك الدولي، في واشنطن. وقد ضمّ الوفد الذي ترأسه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد عصام الصقر، كلاً من الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة السيد عمر بو حديبة، ورئيس قطاع المؤسسات المالية السيد ناصيف شهاب، ومدير عام بنك الكويت الوطني– نيويورك السيد راني سلوانس.

كما شارك وفد البنك في حفل الاستقبال الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في العاصمة الأميركية واشنطن، برعاية محافظ بنك الكويت المركزي، السيد باسل الهارون، وفي حضور وزير المالية وزير الدولة للشؤون الإقتصادية والاستثمار ووزير النفط بالوكالة، السيدة/ نورة الفصام، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية، الشيخة الزين الصباح، إضافة إلى محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، ونخبة من قيادات القطاع المصرفي المحلي، وعدد من الشخصيات الإقتصادية والمالية والمصرفية حول العالم.

وتخلل الحفل لقاءات للمصرفيين الكويتيين مع نظرائهم العرب والأجانب لنقاش آخر المستجدات المالية والمصرفية، كما تم بحث فرص تبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون في مجالي التمويل والإستثمار.

دعيج / البنك التجاري الكويتي

من جانبه، قال الشيخ أحمد دعيج الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي: «إن مشاركة البنك في إجتماعات صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، إلى جانب حفل إستقبال الإتحاد، تمثل فرصة قيّمة لتعزيز حضور البنك على الساحة الدولية، وتبادل الرؤى حول أبرز التطورات الاقتصادية والمالية العالمية»، مؤكداً «أن هذه اللقاءات تُسهم في ترسيخ مكانة البنك التجاري كمؤسسة مالية رائدة تمتلك شبكة علاقات تراسل مصرفية واسعة مع نخبة من المؤسسات المالية الدولية، ما يُتيح فرصاً أكبر للتعاون وتبادل الخبرات ودعم العمليات المصرفية العابرة للحدود»، مشيراً إلى «أن البنك التجاري يواصل الإستثمار في مجالات التحول الرقمي بهدف تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية مبتكرة وآمنة ومستدامة».

محفوظ / بنك الخليج

أما سامي محفوظ الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج فأكد «أهمية المشاركة في هذا الحدث الهام، الذي يضم صُنّاع القرار من مختلف دول العالم لمناقشة أبرز التحدّيات الإقتصادية الراهنة»، وقال: «إن هذه الإجتماعات تمثل فرصة ثمينة لتعزيز التعاون الدولي، وتبادل الرؤى حول سبل تحقيق التنمية المستدامة، والتوازن الإقتصادي، كما تُسهم في دعم جهود تمكين القطاع الخاص ورفع كفاءته، بإعتباره شريكاً رئيسياً في مسيرة التنمية»، مشيداً بـ «التمثيل الكويتي القوي والمشاركة الفعّالة من الحكومة والقطاع الخاص بالإجتماعات، وجهود إتحاد مصارف الكويت في تنظيم الفعّالية الإقتصادية المميّزة في جامعة جورج واشنطن».

جيل جان فان دير تول/ «الأهلي الكويتي»

وأعرب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول عن سعادته بالمشاركة في حفل الإستقبال، لمتابعة التطوُّرات الاقتصادية والمالية ووضع الحلول لضمان الإستقرار والنمو والإزدهار، خصوصاً وأن الظروف العالمية الراهنة والتحدّيات الجيوسياسية تتطلّب تضافر الجهود وتعزيز التعاون النقدي الدولي».

وأضاف فان دير تول «إن تنظيم مثل هذه الفعّاليات يُسهم في بناء علاقات جديدة مع البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، والإستفادة من خبرات مسؤوليها لوضع خطط إستباقية وتحقيق الأهداف المنشودة والإرتقاء بالقطاع المصرفي الكويتي».

بوخمسين/ بنك الكويت الدولي KIB

من جانبه، أعرب السيد رائد جواد بوخمسين، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي (KIB)، عن سعادته بالمشاركة، مؤكداً «أن الحفل يعكس إلتزام البنوك الكويتية في تعزيز التعاون الدولي، وعرض نماذجها المتميّزة في دعم المشاريع الإستثمارية»، مشدّداً على «دور البنوك الكويتية كركيزة أساسية في دعم التنمية وتمويل المشاريع الحيوية».

وكان قد شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في أنشطة وفعّاليات الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، في واشنطن، في حضور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجدّدة وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور صبيح المخيزيم، وسفير الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخة الزين الصباح، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج جاسم البديوي، ورئيس إتحاد مصارف الكويت ومجلس إدارته، وممثلي البنوك، وعدد من الضيوف الدوليين لتعزيز التواصل مع المجتمع المالي العالمي.

كما إستضافت الشيخة الزين الصباح الوفد الكويتي على حفل عشاء في سفارة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بحضور الدكتور صبيح المخيزيم.

وقد حققت مشاركة KIB نجاحاً ملحوظاً من خلال تعزيز حضوره كمؤسسة مالية مصرفية كويتية لها دور بارز في دعم الإقتصاد الوطني والإرتقاء بمفهوم الإستدامة، مما يعكس إلتزامه بمعايير التميُّز العالمية ويساهم في ترسيخ سمعة الكويت كمركز مالي إقليمي وعالمي.

وفي حين تُبرز مشاركة القطاع المصرفي الكويتي في هذه المحافل الدولية إلتزاماً مشتركاً بتعزيز التعاون العالمي وإستشراف

أحدث الإتجاهات، حيث يثري هذا التفاعل رؤى البنوك الكويتية ويدعم مسيرتها التنموية، يؤكد KIB من خلال هذه المشاركات إستراتيجياته المستقبلية في تبنّي الابتكارات التكنولوجية والحلول المالية المستدامة، لا سيما وأن هذه الخطوات تعزز قدرته التنافسية. علماً أنKIB يعتبر المشاركة في الملتقيات المصرفية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، جزءاً أساسياً من إستراتيجيته الهادفة إلى تأكيد مكانته في القطاع المالي، وتوسيع دائرة معارفه وخبراته، بما ينعكس إيجاباً على دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

معرفي/ بنك برقان

وقال السيد عبدالله عبد المجيد معرفي، مدير عام إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك برقان: «يواصل بنك برقان تبنّي مبادئ الإبتكار والإستدامة كركائز أساسية في إسترتيجيته لتحقيق النمو المتوازن في بيئة مالية متسارعة التحوّل، كما نحرص على أن تكون مشاركاتنا الخارجية فرصة لتبادل الخبرات وإستكشاف شراكات جديدة تدعم استراتيجية البنك من جهة، وتعزّز مكانة الكويت كمركز مالي رائد في المنطقة من جهة أخرى».

وأضاف: «نثمّن جهود إتحاد مصارف الكويت في تنظيم هذا اللقاء الذي أتاح للمؤسسات المصرفية الكويتية مساحة مميّزة للتواصل مع نظرائها العالميين، ومناقشة أبرز القضايا المالية والإقتصادية من منظور وطني يرسّخ حضور الكويت في الساحة الدولية».

الماجد/ بنك بوبيان

بدوره قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد: «إن حفل إستقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه إتحاد مصارف الكويت سنوياً على هامش الإجتماعات، يُعد من أبرز المحافل الدولية التي يحرص بنك بوبيان على حضورها والمشاركة فيها، حيث تجمع نخبة من القيادات الحكومية والمصرفيين والمستثمرين وصنّاع القرار المالي حول العالم لمناقشة آخر المستجدات في القطاع المالي والمصرفي، وعرض فرص التعاون وتبادل الخبرات في مجالي التمويل والإستثمار»، مؤكداً «حرص بنك بوبيان على دعم جهود اتحاد مصارف الكويت»، ومثمّناً دوره الفاعل في تعزيز مكانة القطاع المصرفي الكويتي وترسيخ حضوره على المستويين الإقليمي والدولي.

الشلفان / بنك وربة

بدوره، أوضح السيد بدر خالد الشلفان، نائب رئيس مجلس الإدارة لبنك وربة، «أن المشاركة في هذا المؤتمر العالمي تُمثل فرصة مهمة لتعزيز حضور البنوك الإسلامية على الساحة الدولية وإبراز نجاحاتها المتواصلة في بناء نموذج مالي متوازن ومستدام، يجمع بين الإبتكار والإلتزام بالمبادئ الشرعية»، مشيراً إلى «أن بنك وربة يمضي بخطى ثابتة نحو تطوير منظومته المصرفية وتوسيع خدماته بما يواكب النمو العالمي في التمويل الإسلامي، ويُسهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي إسلامي رائد في المنطقة والعالم».

المرزوق / بيت التمويل الكويتي

وشارك بيت التمويل الكويتي برئاسة رئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في إجتماعات صندوق النّقد والبنك الدوليّين، وضم الوفد الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان، ومجموعة من قيادات المجموعة.

وخلال إجتماعات صندوق النّقد والبنك الدوليّين، شارك وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي في لقاءات مختلفة ضمت وزراء ومالية ومحافظي بنوك مركزية ونخبة من المصرفيين والمستثمرين وصانعي السياسات المالية حول العالم، حيث جرت مناقشة سبل تعزيز آفاق النمو، مع تسليط الضوء على عدد من القضايا الخاصة في مجالات التنمية الإقتصادية وتعزيز القطاع المالي والمصرفي.

وشارك رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في جلسة حوارية بعنوان: «البنية التحتية المالية كمنصة: مرونة القطاع المصرفي الكويتي، وريادة التمويل الإسلامي، والابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية»، في جامعة جورج واشنطن، حيث قدّم المرزوق رؤية شاملة حول متانة واتجاهات القطاع المصرفي الكويتي، مؤكداً دوره المحوري كمنصّة للتحوُّل الإقتصادي الوطني.

وخلال حفل خاص أُقيم على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، تسلّم وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي 9 جوائز مرموقة ضمن النسخة الثامنة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2025، التي تمنحها مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية، وذلك تقديراً لريادة المجموعة في قطاع التمويل الإسلامي، وتأكيداً على نجاح إستراتيجيتها في تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية. والجوائز هي: أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم، أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم، أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم، أفضل مزود للتكافل في العالم، أفضل مزوّد للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم، أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط، أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي – تركيا)، أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين) وأفضل بنك في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين).

«المركز»

وقدم «المركز» رعايته ومشاركته في مؤتمر «الكويت– منارة عصر جديد: أسس التحوُّل الإقتصادي»، والذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في جامعة جورج واشنطن، والذي عُقد بالتزامن مع الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين في واشنطن.

وقد مثّل «المركز» في المؤتمر علي خليل، الرئيس التنفيذي، إلى جانب نخبة من القيادات المصرفية والإقتصادية من الكويت والولايات المتحدة والعالم. كما حضر المؤتمر وفد من فريق إدارة الثروات في «المركز»، بقيادة السيد عبد اللطيف وليد النصف، العضو المنتدب، إدارة الثروات وتطوير الأعمال، وفريق العقار الدولي، بقيادة سامي شبشب، رئيس شركة مارغالف مانجمنت إنك، الذراع العقاري لـ«المركز» في الولايات المتحدة.

وتأتي رعاية «المركز» للمؤتمر كجزء من مسؤوليته الإجتماعية في مواءمة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية عبر تبادل الخبرات بين قادة المال والأعمال وصنّاع السياسات، وتبنّي أفضل الممارسات في بيئة الأعمال لتعزيز التنافسية، مما يرسخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي ودولي.

هيئة تشجيع الاستثمار (KDIPA)

شاركت هيئة تشجيع الاستثمار (KDIPA) في حفل استقبال البنوك الكويتية والحوار الاقتصادي الذي نظمته اتحاد المصارف الكويت تحت رعاية السيد باسل احمد الهارون، محافظ البنك المركزي الكويتي، في العاصمة الأميركية واشنطن دي سي. في

حضر الاستقبال كبار المسؤولين منهم معالي الدكتور صبيح المخيزيم؛ وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، ووزير المالية بالإنابة، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ؛ وسعادة الشيخة الزين الصباح، سفيرة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة؛ ومعالي السيد جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (GCC)، إلى جانب كبار ممثلي المؤسسات المصرفية العربية والدولية.

وشارك مساعد المدير العام لتطوير الأعمال السيد محمد يوسف ملا يعقوب في حوار القطاع الخاص بعنوان "التحول الاقتصادي في الكويت – أسس لعهد جديد" والذي عقد بالتعاون مع جامعة جورج واشنطن.

كما مثل الهيئة الشيخ علي مشعل الأحمد الجابر الصباح، من ادارة النافذة الموحدة (OSS).

وتأتي هذي المشاركة في إطار الجهود الهيئة المستمرة التي تبذلها لتعزيز التعاون الاقتصادي، ودعم تنمية القطاع الخاص، والترويج للكويت كوجهة استثمارية جاذبة.

البنوك الإماراتية

على هامش الإجتماعات السنوية، نظّمت وزارة المالية، بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسفارة الدولة في واشنطن، حفل إستقبال البنوك الإماراتية، في حضور مسؤولين دوليين ورؤساء مؤسسات مالية عالمية.

وشكّل الحفل منصّة مهمّة لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به البنوك الوطنية في دعم التوجُّهات الإستراتيجية للدولة في مجال التمويل المستدام، وتوسيع شبكة الشراكات الدولية في مجالات الإستثمار والتكنولوجيا المالية وتمويل التنمية.

كما أتاح الحدث فرصة لتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي منفتح ومتطوّر، وتأكيد جاهزية القطاع المصرفي الإماراتي للمساهمة في تمويل التحوُّل الإقتصادي العالمي، عبر حلول مالية مبتكرة وشراكات عابرة للحدود تعزّز مرونة وإستدامة النظام المالي الدولي.

يُذكر أن حفل الإستقبال يحظى بدعم ورعاية عدد من أبرز المؤسسات المالية في دولة الإمارات، وتشمل كلاً من مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، ومصرف الشارقة الإسلامي، ومصرف عجمان، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك رأس الخيمة الوطني، وبنك المشرق، والبنك العربي المتحد.

حفل الاستقبال السنوي للبنوك القطرية في واشنطن

شارك سعادة السيد علي بن أحمد الكواري، وزير المالية، وسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، في حفل الاستقبال المشترك للبنوك القطرية، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي تقام في العاصمة الأميركية.

وقد حضر الحفل عدد من الرؤساء التنفيذيين ومديري أبرز البنوك والمصارف والمؤسسات المالية، ويعد حفل الاستقبال فرصة لتبادل الآراء والنقاشات الاقتصادية متعددة الأطراف بين كبار مسؤولي البنوك وصنّاع القرار

الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن 2025

الإقتصاد العالمي يُواجه الوضع الجديد المتمثل بـ «غمامة عدم اليقين» ويرزح تحت ضغط «التحوُّل العميق» وسط تحدّي الديون وتباطؤ النمو

ركّزت الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في خريف 2025، في العاصمة الاميركية واشنطن، على إستقرار الأسعار، إدارة الديون، التحوُّل الرقمي ودور البنوك المركزية في إعادة الإعمار، بمشاركة البنوك المركزية العربية بفاعلية، مع إهتمام دولي بزيادة التنسيق في السنوات المقبلة. وقد مثّلت هذه الإجتماعات علامة فارقة في التعاطي مع التفكك الهيكلي للنظام المالي العالمي، متحوّلة من إدارة الأزمات الدورية إلى التأكيد على المرونة (Resilience) في ظل التجزئة الجيوسياسية ومطالب الجنوب العالمي بتغيير حوكمة المؤسسات. وقد كانت التحرُّكات الدولية عموماً تهدف إلى تسييس التمويل والإنخراط المباشر في ملفات الصراع (مثل إعادة إعمار غزة وأوكرانيا) من جهة، ومقاومة التغيير الجذري في ميزان القوى داخل الصندوق من جهة أخرى.

جاء إنعقاد الإجتماعات السنوية (ما بين 13 و18 تشرين الأول/ أكتوبر 2025)، بخلاف الأعوام السابقة، (والتي كانت تبحث في مجالات الركود أو إرتفاع أسعار الفائدة)، على وقع المستجدات السياسية، الإقتصادية، العسكرية والمناخية، وقد جرى بحثها في الندوات والإقليمية والمؤتمرات الصحافية، كما في العديد من الفعّاليات الأخرى التي ركّزت على الإقتصاد العالمي وتغيُّر المناخ والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي ومعالجة الديون، وتمويل التحوُّل إلى الطاقة النظيفة، وتسريع المساواة بين الجنسين، وآليات تحقيق التنمية المستدامة، والقضايا التي تواجه الأسواق المالية العالمية.

وفي المحاور الرئيسية لإجتماعات الخريف 2025، تركّزت الإجتماعات على ضرورة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو العالمي في ظل بيئة عالمية متقلّبة، مع التركيز على تحدّيات النمو والديون والسياسة النقدية، رغم وجود مرونة غير متوقعة في

بعض المناطق على وقع إستمرار تشديد السياسات النقدية عالمياً لمواجهة التضخُّم.

وقد تصدّرت مسألة معالجة الديون السيادية جدول الأعمال؛ حيث أقرّ صندوق النقد الدولي بأن البنية القانونية لتسوية الديون التي يحتفظ بها دائنو القطاع الخاص تعمل بشكل عام، لكنه حذّر من وجود نقاط ضعف خطرة. وقد تركّز هذا التحذير على إخفاقات التنسيق بين الدائنين الحكوميين ومن القطاع الخاص، وجداول إعادة الهيكلة الطويلة التي تزيد من تكلفة الأزمة على الدول المدينة، فيما دعا الصندوق إلى تحسين الإطار العالمي لتسوية الديون ليكون أكثر سرعة وفاعلية.

كما نوقشت أهمية مواصلة تشديد السياسات النقدية للحدّ من التضخُّم في عدد من الإقتصادات التي لم تصل بعد إلى الإستقرار السعري الكامل. كذلك وجّه الصندوق دعوة واضحة إلى الإقتصادات الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، لضرورة خفض العجز الإتحادي الكبير الذي يشكل مصدر قلق عالمي ويُسهم في إستدامة الضغوط التضخمية. علماً أن الصندوق إستمر في تعزيز آلياته التمويلية الجديدة، أبرزها مرفق الصلابة والإستدامة، لضمان إستمرارية دعم جهود الدول النامية في بناء قدرتها على الصمود أمام التحدّيات طويلة الأجل، مثل التكيُّف مع تغيُّر المناخ والإستعداد للأوبئة المستقبلية؛ مما يعكس تكييف أدوات الصندوق لخدمة أجندة التنمية المستدامة.

لا شك في أن التركيز على قضايا التنمية، الوظائف، والتحوُّل الأخضر، شكل إستراتيجية متجدّدة ولا سيما حيال الإرتقاء بالعمل التنموي وربطه بشكل مباشر بـ «خلق فرص العمل والتصدّي للتحدّيات العالمية».

في هذا السياق، لقد تم التأكيد على أجندة الوظائف والتنمية بإعتبارها «أضمن السبل لمكافحة الفقر وتحقيق الرخاء؛ مما يعكس تحوُّلاً من التركيز على النمو الإقتصادي المجرّد إلى النمو الشامل الذي يركز على الإنسان. وفي هذا الإطار، أطلق أجاي بانغا رئيس مجموعة البنك الدولي، مبادرة Mission AgriConnect كحدث رئيسي لتوضيح رؤية البنك لإعادة تشكيل الأعمال الزراعية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الوظائف وسبل العيش من خلال تفعيل سلاسل قيمة زراعية مرنة، وتحدّي القطاع الخاص والحكومات والجهات المانحة لتسليط الضوء على الإجراءات الجديدة والمختلفة التي يُمكن إتخاذها لدعم هذا التحوُّل.

ولتحقيق هذه الأجندة الطموحة للوظائف، تم التأكيد بقوة على ضرورة تعبئة الإستثمار الخاص على نطاق واسع، وفي هذا السياق، أقرّ البنك بأن التمويل العام وحده غير كافٍ لسدّ فجوات التنمية، عارضاً أدوات مالية جديدة مبتكرة، أبرزها صفقة

التوريق الإفتتاحية للبنك الدولي ضمن نموذج Originate–to–Distribute)) تهدف إلى جذب رؤوس الأموال المؤسسية الكبرى إلى الأسواق الناشئة وتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص؛ مما يُوفر مصادر تمويل ضخمة لإنشاء البنية التحتية والمشاريع المولّدة للوظائف.

كما شملت التحركات مبادرات طموحة في قطاع الصحة؛ حيث تم إطلاق إئتلاف Health Works Leaders Coalition لمناقشة كيفية تحويل الإستثمار في النظم الصحية إلى محرك للتنمية الإقتصادية. وقد دارت مناقشات معمّقة حول مبادرات تهدف إلى تحسين الوصول إلى الأدوية الأساسية وتطوير صناعة صحية محلية مستدامة في أفريقيا، مع الإقرار بالضعف الهيكلي للقارة في الإنتاج الدوائي.

أخيراً، ظلّ التمويل المناخي والتنمية المستدامة محوراً حيوياً، حيث دعا البنك الدولي إلى زيادة التمويل الأخضر، وهو ما إنعكس في الإسهامات المعلنة من دول مثل إسبانيا لصندوق البنك الدولي في إتجاه «كوكب صالح للعيش» (Livable Planet Fund) ، وقد شملت التحرُّكات زيادة الدعم لآليات تخفيف الديون المرتبطة بالإستدامة.

وقد تمت الإشادة بشكل خاص بجهود بعض الدول النامية في التحوُّل إلى الإقتصاد الأخضر وتوطين صناعات الطاقة النظيفة؛ مما يؤكد ربط الإستثمار في الطاقة المستدامة بزيادة القدرة التنافسية وخلق الوظائف.

في المحصّلة، لم تقتصر إجتماعات الخريف لعام 2025 على مناقشة السياسات الإقتصادية والتمويل، بل تناولت تحوُّلات هيكلية أعمق في النظام العالمي؛ حيث سيطر شعور طاغٍ بـ «الغموض وعدم اليقين» على الأجواء العامة، وقد وجهت المؤسسات الدولية دعوات متكرّرة لتعزيز القدرة على الصمود (Resilience)، ليس فقط على مستوى الإقتصاد الكلي للدول (عبر إحتياطات النقد الأجنبي) بل وأيضاً على مستوى الشركات والبنية التحتية لمواجهة الصدمات المستقبلية. كما فرضت التوترات الجيوسياسية نفسها كعامل رئيسي في الأجندة التمويلية؛ حيث تم بحث وتأكيد الحاجة إلى دعم مناطق الصراع، وشمل ذلك مناقشة الإحتياجات لمواصلة دعم أوكرانيا إقتصادياً وجهود إعادة إعمارها على المدى الطويل، إضافة إلى الإنخراط المباشر في تقييم تكاليف إعادة إعمار المناطق المنكوبة. هذا التحرك يؤكد تسييس التمويل الدولي وإعتباره أداة للإستقرار الأمني والسياسي في المناطق الحيوية. وقد شكّل دور مجموعة العشرين (G20) محوراً تنسيقياً مهماً؛ حيث عُقدت إجتماعات لوزراء مالية دول المجموعة على هامش إجتماعات الخريف، لمناقشة التحدّيات الإقتصادية والمالية العالمية المُلحة؛ مما يضمن توافقاً (ولو جزئياً) بين أكبر الإقتصادات في صوغ الإستجابة للتقلُّبات العالمية.

CENTRAL ASIA
ANNUAL MEETINGS
2025
IMF
JIHAD AZOUR

QATAR
PALAU

SMALL
STATES
FORUM
BELIZE
BAHRAIN

The Future of Finance

ANNUAL
MEETINGS
2025 | WASHINGTON DC

Café

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين
إجتماع محافظي البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

محافظ المركزي السعودي أيمن بن محمد السياري: عدم اليقين العالمي يُعزّز الحاجة لإدارة اقتصادية حصيفة وتعاون إستباقي

معالي محافظ البنك المركزي السعودي"ساما" الأستاذ أيمن بن محمد السياري
يلتقي رئيس مجلس إدارة بنك "بي إن بي باريبا" السيد جان ليمير

قال محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، أيمن بن محمد السياري: «إن حالة عدم اليقين العالمية تُعزّز الحاجة إلى إدارة اقتصادية حصيفة، وتعاون دولي وإقليمي إستباقي».

جاء ذلك خلال كلمة محافظ البنك المركزي السعودي، في إجتماع محافظي البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في العاصمة الأميركية واشنطن.

وذكر السياري «أن الإقتصاد العالمي يُواصل التكيُّف مع التطوُّرات المستمرة في الحركة التجارية، وتقلُّب معدّلات التضخُّم والنمو، ولا تزال التوترات الجيوسياسية، وإرتفاع حالة عدم اليقين حيال السياسات، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية تشكل تحدّياً لدى صانعي السياسات في البنوك المركزية في الحفاظ على الثقة والإستقرار».

وقال محافظ البنك المركزي السياري: «في المملكة العربية السعودية، لا يزال الإستقرار النقدي والإقتصادي والمالي مستمراً، وتواصل الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية السعودية 2030 تنويع الإقتصاد وتعميق الأسواق المالية، مدعومة بسياسة سعر صرف موثوقة».

وأضاف السياري: «أن البنك المركزي السعودي يُواصل العمل على تعزيز الأطر المؤسسية وتوضيح السياسات، ويعكس ذلك القرارات الإستباقية التي يتخذها البنك في تحديد رأس المال الإحتياطي عند مواجهة التقلُّبات الدورية».

عوامل تعيد صياغة النظرة إلى الإستقرار المالي

وخلال الإجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، قال السياري، في جلسة «الهيكل المالي الدولي»: «إن تزايد مواطن الضعف الناشئة من الدين، وتقلُّبات تدفقات رأس المال، والدور المتنامي للوساطة المالية غير البنكية، تُعد جميعها عوامل تُعيد صياغة نظرتنا إلى الاستقرار المالي والتنمية المستدامة».

وأشار محافظ البنك المركزي السعودي إلى «أن مجموعة الدول العشرين تضطلع بدور رئيسي في تعزيز مرونة تدفقات رأس المال، والذي يشكل أهمية كبرى لإقتصادات الأسواق الناشئة».

وأضاف السياري: «رغم إستنادنا إلى أسس متينة تتمثل في تشريعات القطاع البنكي، وإرشادات صندوق النقد الدولي حيال الإحتياطات، وعمل مجلس الإستقرار المالي حيال الوساطة المالية غير البنكية، إلاّ

أن هذه الأطر بحاجة إلى التكيُّف مع حجم القطاع غير البنكي الحالي وتعقيداته العابرة للحدود»، موضحاً «أن الأولويات ينبغي أن تشمل سدّ الفجوات في البيانات الرئيسية، وإعداد خارطة بيانية متكاملة ترصد البيانات في الميزانية العمومية وخارجها، وبيانات المشتقات المالية. كما ينبغي لمجموعة العشرين المبادرة في تعزيز الشفافية والرقابة، وضمان مرونة النظام المالي العالمي، لمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق اليوم».

وحذر السياري قائلاً: «تؤدي الوساطة المالية غير البنكية دوراً محورياً في التمويل العالمي، إلاّ أن توسعها قد ينتج عنه مخاطر نظامية تزيد من حدة الصدمات في حال عدم القيام بتدابير مناسبة لمعالجتها».

ضمان جاهزية الجهات الرقابية لتطوُّرات السوق

في الإجتماع عينه خلال جلسة «قضايا القطاع المالي» قال محافظ البنك المركزي السعودي السياري: إنه «يجب على وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين التأكيد على أهمية تزامن التشريعات الرقابية مع الإبتكار لضمان جاهزية الجهات الرقابية لتطورات السوق».

وأضاف السياري: «نشيد بالتقدم المُحرز عالمياً في تطبيق الإطار التنظيمي للأصول المشفّرة والعملات المستقرة العالمية، ولكن لا يزال التنفيذ غير المتسق لتوصيات مجلس الإستقرار المالي يُشكل تحديات تنظيمية ومالية»، مشدّداً على «ضرورة تركز جهود الجهات الدولية على التعاون الرقابي بين الدول وتبادل المعلومات، إلى جانب مواءمة المعايير الاحترازية والسلوكية خصوصاً في الاقتصادات الناشئة والنامية».

وأشاد محافظ البنك المركزي السعودي بـ «جهود بنك التسويات الدولية ومجلس الإستقرار المالي والبنك الدولي المتعلّقة بإعداد تقارير الذكاء الإصطناعي»، مشيراً إلى «أن التكامل المتسارع للذكاء الإصطناعي في الأنظمة المالية يبرز الحاجة إلى أطر قوية للحوكمة والشفافية والمساءلة».

وقال السياري: «نرى أهمية بناء القدرات والتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان جاهزية كلٍ من الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق للإشراف على تطبيقات الذكاء الإصطناعي ودعم الإستقرار المالي».

من إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن

ممثلاً المملكة العربية السعودية في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

وزير المالية السعودي محمد الجدعان:
الإقتصاد السعودي يُظهر مثالاً على الصمود والتحوّل الإستراتيجي والنمو القوي والمستدام

معالي الأستاذ محمد الجدعان وزير المالية يتحدث خلال إحدى الجلسات في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

شارك وفد السعودية برئاسة وزير المالية محمد الجدعان، في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2025، في واشنطن. وقد تركّزت مشاركات الجدعان على تقديم رؤية المملكة لتعزيز الإستقرار العالمي في ظلّ التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية المعقّدة، والتأكيد على قوة الإقتصاد السعودي بوصفه نموذجاً للصمود والتحوُّل.

الإقتصاد السعودي... نموذج للصمود والتحوُّل

خلال إجتماع الطاولة المستديرة في الغرفة التجارية الأميركية، أكّد الجدعان أن الإقتصاد السعودي، رغم حالة عدم اليقين التي يمرُّ بها الإقتصاد العالمي، يظهر مثالاً على الصمود والتحوُّل الإستراتيجي والنمو القوي والمستدام، موضحاً في جلسة المجلس الأطلسي «أن الجهود في المملكة توحّدت خلف رؤية السعودية 2030، بوصفها خطة واضحة وطويلة المدى لإحداث التحوُّل الإقتصادي».

دعوة إلى تعزيز التعاون الدولي

وفي ظلّ التحدّيات العالمية المتصاعدة، أكّد الجدعان في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، «أن الإقتصاد العالمي يُواجه واقعاً تتداخل فيه الصدمات الإقتصادية والتحدّيات الجيوسياسية»، مشدّداً على «أن هذا الواقع يستوجب تعزيز التعاون الدولي، وإعادة رسم مسارات النمو، وتعزيز شبكات الأمان المالية العالمية لضمان الإستدامة».

وفي سياق التعامل مع التحدّيات العالمية، أوضح الجدعان خلال مشاركته في إجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، «أن حلّ التحدّيات الإقتصادية العالمية لا

السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي ووزير المالية السعودي محمد الجدعان

يكمن في الإنعزال عن النظام التجاري متعدّد الأطراف؛ بل في إصلاحه، لتعزيز الثقة والإستثمارات طويلة المدى».

أولوية الديون والذكاء الإصطناعي

وقد ركزت مشاركات الجدعان على ملفين رئيسيين لمواجهة التحوُّل الإقتصادي هما:

• الذكاء الإصطناعي ورأس المال البشري: أكّد الجدعان «أهمية رفع الوعي بالفرص والمخاطر المتعلّقة بالذكاء الإصطناعي، وتمكين الدول من الإستفادة منه عبر دعم بنيتها التحتية وتطوير رأس مالها البشري». جاء ذلك خلال الجلسة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بعنوان «تعزيز نمو الإنتاجية في العصر الرقمي».

• الديون السيادية: دعا الجدعان إلى «تنفيذ سياسات مالية فعّالة، ودعم الإبتكار المالي، وتكثيف التعاون الدولي، لتعزيز المرونة الإقتصادية»، وذلك خلال اجتماع الطاولة المستديرة العالمية للديون السيادية.

المملكة تدعم الاستقرار الإقليمي والمؤسسات الدولية

على صعيد التعاون الإقليمي والدولي، أشار الجدعان خلال إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي، إلى «أن إعادة تعاون المجموعة مع سوريا بعد تسوية متأخراتها، تمثل محطة فارقة، وخطوة مهمة نحو تعزيز التنمية الإقليمية»، موضحاً «إلتزام المملكة الراسخ بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الإستقرار الدولي والإقليمي من خلال مبادراتها التنموية والإنسانية».

وعلى هامش الإجتماعات، عقد الجدعان عدداً من اللقاءات الثنائية مع قيادات المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، لبحث أبرز التطورات المالية والإقتصادية العالمية وسبل تعزيز التعاون المشترك.

دعوة لإصلاح بنوك التنمية

من جانب آخر، شارك مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية، عبد الله بن زرعة، في فعّاليات مهمة، فأكّد «أن المملكة تدعم إصلاحات بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لتعزيز الشفافية وتوسيع آفاق التمويل الميسر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية»، محذراً من «فرض المعايير التي تحدّ من فاعلية السياسات وتؤثر سلباً على تكاليف التمويل، خصوصاً في سياق تمويل المناخ»، ومؤكداً «أن المملكة تنظر إلى صندوق إستقرار القطاع المالي بوصفه أداة مهمة لمساعدة الدول في تعزيز مرونة أنظمتها المالية».

جلسة حوارية نظمها إتحاد مصارف الكويت

رئيس إتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبد المحسن المرزوق: القطاع المصرفي الكويتي مقبل على تمويل مشاريع كبرى في قطاعات الإسكان والطاقة والبنية التحتية

حمد عبد المحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي

قدّم رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبد المحسن المرزوق رؤية شاملة حول متانة وإتجاهات القطاع المصرفي الكويتي، مؤكداً دوره المحوري كمنصّة للتحوُّل الإقتصادي الوطني، خلال جلسة حوارية بعنوان: «البنية التحتية المالية كمنصّة: مرونة القطاع المصرفي الكويتي، وريادة التمويل الإسلامي، والإبتكار في الخدمات المصرفية الرقمية»، نظّمها اتحاد مصارف الكويت ضمن الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، عارضاً كيف يُترجم القطاع المصرفي إستقراره إلى ميزة تنافسية تدعم النمو الإقليمي والعالمي.

وشهدت الجلسة الحوارية حضور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجدّدة، والمالية، والدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار بالوكالة الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخة الزين صباح الناصر الصباح، ومجموعة من القيادات والمسؤولين في القطاع المصرفي الكويتي.

قوة القطاع المصرفي: أصل إستراتيجي لجذب الإستثمار

وعن كيفية إستثمار قوة النظام المالي في إستقطاب الشركاء والمستثمرين الدوليين على المدى الطويل، أكد المرزوق «أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمتانة إستثنائية»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بملاءة رأسمالية قوية، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 20 %، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى الرقابي البالغ 13 %، كما أثبت مرونته العالية خاصة عقب الأزمات الإقتصادية العالمية».

وعرض المرزوق بيانات تقرير بنك الكويت المركزي للنصف الأول من العام 2025، مشيراً إلى «أن جودة الأصول لا تزال

قوية، إذ يبلغ معدل التمويلات غير المنتظمة 1.6 % فقط، مع نسبة تغطية بلغت 242.1 % تُعد من الأعلى إقليمياً وعالمياً، في حين تتجاوز نسبة تغطية السيولة 150 %، كما تحقق البنوك المحلية عائداً على حقوق المساهمين يقارب 12 %، مما يعكس كفاءة تشغيلية وعوائد قوية».

وأضاف المرزوق: «أن القوة ليست مجرّد وسيلة تحوّط، بل أصل إستراتيجي. فالمصارف الكويتية توظّف هذا التميُّز في بناء شراكات إستراتيجية مع مديري الأصول الدوليين، ما يُعزّز مكانة الكويت كمركز مالي آمن وموثوق في أسواق مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، موضحاً «أن هذه المتانة تُترجم عملياً عبر التمويل المشترك والهياكل التمويلية المبتكرة»، مشيراً إلى «أن المشاريع الكبرى التي تموّلها البنوك الكويتية أو في صدد تمويلها تشمل مشاريع كهرباء، وميناء مبارك الكبير، والرهن العقاري الذي يُتوقع إقراره قريباً بموجب تشريعٍ جديد».

رؤية الكويت للتمويل الإسلامي

وفي حديثه عن التمويل الإسلامي، أشار المرزوق إلى أن حجم الصناعة عالمياً يُراوح بين 5 و6 تريليونات دولار، مؤكداً أن الكويت واحدة من الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية، حيث منحت أول رخصة لبنك إسلامي في العام 1977، وتمتلك المؤهلات والخبرة اللازمة لقيادة المرحلة المقبلة من تطور الصيرفة الإسلامية، مؤكداً أن تلبية الإحتياجات المالية لما يقارب ملياري مسلم يمثلون ربع سكان العالم يُعتبر أحد الأهداف الجوهرية للتمويل الإسلامي.

من جهة أخرى، شدّد المرزوق على أهمية التحوُّل الرقمي وتوحيد الممارسات الشرعية، مضيفاً أن بيت التمويل الكويتي يُعدُّ من أبرز المؤسسات التي أسست معايير شرعية موحّدة التي تسهّل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وتعزز ثقة المستثمرين، على غرار ما قام به في فروعه بالمملكة المتحدة وألمانيا ومصر.

كما أوضح أن بيت التمويل الكويتي دمج مبادئ الإستدامة (ESG) في أدوات التمويل الإسلامي مثل الصكوك الخضراء وتمويل الطاقة المستدامة، إلى جانب دعم البيئة الرقابية التجريبية (Sandboxes) للمنتجات والخدمات ذات التقنية المالية المتوافقة مع الشريعة، مما يرسخ مكانة الكويت كمركز عالمي للتمويل الأخلاقي والشامل والمستدام.

حماية الثقة وتحقيق التوازن التنظيمي في التحوُّل الرقمي

تناول المرزوق كذلك أهمية الثقة في مسار التحوُّل الرقمي، موضحاً أنها أهم «عملة» في عالم الصيرفة الحديثة، وقال: «كل مبادرة رقمية يجب أن تعزز هذه الثقة عبر أنظمة أمن سيبراني متقدمة تضمن الحماية القصوى من الهجمات الإلكترونية»، مشيراً إلى نجاح الكويت في إطلاق نظام المدفوعات الفورية «ومض» الذي يتيح تحويل الأموال بإستخدام رقم هاتف المستفيد فقط، مؤكداً أن هذه الخدمة شهدت أكثر من مليون معاملة في عامها الأول، ما يعكس ثقة العملاء بالبنية التحتية الرقمية المصرفية.

وأضاف المرزوق: أن مواجهة التهديدات الإلكترونية المتزايدة تعقيداً تشمل حملات توعية ضد الإحتيال أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية، إلى جانب غرفة طوارئ مركزية لتلقي بلاغات الاحتيال والاستجابة الفورية.

وفي ما يتعلق بالتوازن بين التنظيم والإبتكار، قال المرزوق: «رغم أن البنوك حول العالم تواجه عادة تشريعات مقيدة، إلاّ أن الوضع في الكويت أفضل، بفضل الحوار المستمر بين البنوك والبنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى، مما أفضى إلى تشريعات متوازنة تراعي المصلحة العامة دون أن تحد من مرونة البنوك وقدرتها على الإبتكار».

دروس من الأسواق المتقدمة وتنقل رؤوس الأموال

وأوضح المرزوق أن السياسات المالية يجب أن تُبنى وفق حجم الدولة ونضج مؤسساتها وأهدافها الوطنية، مؤكداً أهمية الاستفادة من تجارب الأسواق المتقدمة دون فقدان الخصوصية المحلية، وقال: «من أبرز الدروس التي إستخلصناها هي مدى سرعة تقلب السيولة بين الأسواق نتيجة زيادة الأموال الساخنة (Hot money) عالمياً، وقد كشفت أزمة العام 2008 هشاشة الإعتماد على تدفقات رأس المال المتقلبة»، مشيراً إلى «أن هناك مجالات أخرى يُمكن الإستفادة منها مثل تعزيز أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر، وإستخدام الذكاء الإصطناعي والروبوتات لتقديم خدمات ومنتجات مالية أكثر سرعة وكفاءة».

ربط البنية التحتية المالية بالتحوُّل الإقتصادي

وأوضح المرزوق أن الهدف الاستراتيجي للكويت هو التحوُّل من إقتصاد يعتمد على النفط إلى إقتصاد متنوع قادر على تحقيق هدفين رئيسيين: توليد مصادر دخل بالنقد الأجنبي بعيداً عن إيرادات النفط وخلق فرص عمل مستدامة، مؤكداً أن هذا التحوُّل يتطلّب شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، معتبراً أن تعزيز دور القطاع الخاص يمثل أولوية ضمن رؤية الكويت 2035، مشيراً إلى أن المؤسسات المالية والقطاع الخاص يعملان بإستمرار على تطوير البنية التحتية التقنية لتسهيل تدفقات رؤوس الأموال.

وأوضح المرزوق مساهمة بيت التمويل الكويتي قائلاً: «لقد إستثمرنا في أنظمة الأعمال بين الشركات (B2B) والبروتوكولات التي تمكّننا من الإندماج في شبكات المقاصة والتسوية العالمية، ما جعل الصكوك الكويتية والأدوات المالية الأخرى قابلة للتداول عالمياً بسهولة أكبر»، موضحاً أن هذه الجهود تسهم في ترسيخ موقع الكويت كمركز إقليمي للسيولة وإدارة المخاطر، مدعوماً بشبكات مدفوعات رقمية عبر الحدود وتمويل تجاري معزز بتقنيات البلوكتشين.

ما بعد الصيرفة التقليدية: منصّة للنمو والإبتكار

وأكد المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي يتطور ليصبح منصة شاملة للنمو والإبتكار والشمول المالي، موضحاً أن البنوك المحلية تطوّر منظومات تمويل للمشروعات الناشئة، وتوسع استخدام الحلول المصرفية عبر الهواتف الذكية لتشمل جميع فئات المجتمع، مشيراً إلى أن تبني مفاهيم الصيرفة المفتوحة (Open Banking) والصيرفة كخدمة (BaaS) يُتيح فرصاً جديدة للتكامل بين التقنيات المالية، ما يجعل من الكويت بيئة إختبار إقليمية لتكامل الأنظمة المالية الرقمية.

وقال المرزوق: «في هذا الشكل، يتحوّل نظامنا المالي من مجرد قناة مصرفية إلى منصّة متكاملة للإبتكار والشمول والتعاون العابر للحدود، تمكّن الكويت من أن تكون محوراً ومحفزاً للتحوُّل الإقتصادي».

وختم المرزوق: «يقف القطاع المصرفي الكويتي اليوم عند منعطف محوري، إذ أثبتنا متانتنا، لكن التحدّي الآن هو تحويل هذه القوة إلى إستثمار وإبتكار عالمي. ومن خلال الدمج بين إرثنا في الصيرفة الإسلامية وتطوُّرنا في الصيرفة الرقمية، وتعميق إرتباطنا بالأسواق الدولية، يُمكننا ضمان أن الكويت لا تواكب المستقبل المالي العالمي فحسب، بل تسهم في صناعته وتوجه مساره».

حصل الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري على جائزة مجلة غلوبال فاينانس العالمية كأحد أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم لعام 2025، تقديراً لجهوده في دعم إستقرار الإقتصاد المصري وتعزيز السياسات النقدية الفعّالة خلال الفترة الماضية.

وتسلّم الجائزة رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، خلال حفل خاص أقيم في العاصمة الأميركية واشنطن على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، وسط حضور نخبة من قيادات المؤسسات المالية الدولية ومحافظي البنوك المركزية حول العالم.

وكانت مجلة غلوبال فاينانس قد أصدرت تقريرها السنوي بعنوان «بطاقات تقييم محافظي البنوك المركزية لعام 2025» -Central Banker Report Cards الذي يُقيّم أداء أكثر من 100 محافظ بنك مركزي حول العالم وفق مجموعة من المعايير تشمل السيطرة على معدّلات التضخم وإستقرار العملة، ودعم النمو الإقتصادي، ومدى الإستقلالية في صنع القرار.

وضم التقرير قائمة المحافظين الذين حصلوا على أعلى التقييمات عالمياً، حيث جاء إسم حسن عبد الله ضمن هذه القائمة المرموقة، وهو ما يعكس نجاح السياسات النقدية التي انتهجها البنك المركزي المصري خلال العامين الماضيين في ظل التحديات الإقتصادية العالمية، وجهوده في تحقيق إستقرار مالي ونقدي ودعم مرونة الإقتصاد المصري.

ويُعد هذا التكريم شهادة دولية جديدة تضاف إلى سجل البنك المركزي المصري الحافل بالإنجازات، وتؤكد ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين في كفاءة إدارة السياسة النقدية، وقدرة مصر على الحفاظ على إستقرار إقتصادها ومواصلة مسيرة الإصلاح المالي والنقدي.

كشفت فوربس عن قائمتها السنوية لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعام 2025، والتي تسلط الضوء على الرؤساء التنفيذيين الذين يقودون أكبر الشركات في الشرق الأوسط، وقد تم إختيار محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعام 2025.

ويمثل الإتربي نموذجاً للريادة الحقيقية في المنطقة لما يتميّز به من قيادة استثنائية، ورؤية واضحة، وإنجازات ملموسة على أرض الواقع من صفقات التمويل المشترك الكبرى لدعم الطاقة والبنية التحتية، إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يشار إلى أن محمد الاتربي قبل أن يكون الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري في الوقت الحالي، كان رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وقد حصل الأخير بقيادته على العديد من الجوائز والمراكز المتقدمة في العام 2024 من كبرى المؤسسات العالمية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة في مختلف قطاعات الأعمال.

ويُعد حصول البنك على تلك الجوائز شهادة إستحقاق لثقة عملائه التي تعد محور إهتمامه دائماً، حيث إنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى البنك دائماً إلى تعزيز تميّز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التي تلبي إحتياجات عملائه، حيث إن قيم وإستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً إلتزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

ونجح الإتربي في قيادة بنك مصر ليصل إلى الترتيب الثاني على مستوى البنوك المصرية وفق حجم الأصول، بينما يحتفظ بالمركز الأول على مستوى عدد الفروع في السوق المصرفية المصرية.

ويشهد إتحاد المصارف العربية تحت قيادة محمد الاتربي نشاطاً كبيراً لا سيما وأنه يتولى هذه المهمة في ظروف إستثنائية يتصدرها الأزمات العالمية المتعددة التي يعانيها الإقتصادان العالمي والعربي، وأبرزها التضخم المستمر والصراعات في أوروبا الشرقية بين روسيا وأوكرانيا، فضلاً عن مشاكل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية وظهور العديد من المتحورات من فيروس كورونا.

وفد مصري رفيع المستوى يشارك في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تُلقي كلمة مصر الإجتماع الوزاري لمجموعة الـ24 الحكومية الدولية المعنية في الشؤون النقدية والتنمية الدولية (G-24)

معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، خلال اجتماعات المحافظين المركزية خلال عام 2025

تُمثل مشاركة الوفد المصري في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خريف 2025 في واشنطن استعراضًا استراتيجيًا مُحكمًا لـ "رؤية مصر للتنمية الاقتصادية: إصلاحات من أجل النمو والوظائف والمرونة". لقد جاء العرض المصري منسقًا بين ثلاث حقائب اقتصادية رئيسية، وتركّز على طمأنة المجتمع المالي الدولي بشأن قدرة مصر على تحقيق الصمود الاقتصادي والتحول بقيادة القطاع الخاص، خاصة في ظل التوترات الإقليمية. وفيما يلي تفاصيل تحركات الوفد المصري في اجتماعات الخريف 2025.

وضمّ الوفد المصرفي المصري المشارك في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، ورامي أبو النجا، نائب المحافظ، ومحمد الإتربي، رئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وهشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي CIB وحسن غانم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والاسكان، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي
د. جهاد أزعور: لا حاجة لتمديد برنامج التعاون مع مصر

أكد جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أنه لا توجد ضرورة لتمديد برنامج الصندوق الحالي مع مصر، مشيراً إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تحسناً كبيراً خلال العامين الماضيين، وأن الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة نحو التعافي، موضحاً خلال مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن، «أن الإقتصاد المصري من المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة4.3 % في نهاية العام المالي 2024 – 2025، على أن يرتفع إلى4.5 % خلال العام المالي 2025 – 2026، كما رجّح أن ينخفض معدل التضخُّم إلى نحو11.8 % خلال العام المالي الجاري؛ ما يعكس تحسن الأداء المالي والنقدي للدولة».

وأشار د. أزعور إلى «أن خسائر قناة السويس من موارد النقد الأجنبي بلغت نحو 7 مليارات دولار خلال عام واحد؛ نتيجة تداعيات التوترات في البحر الأحمر وتأثيرها على حركة الملاحة العالمية»، لافتاً إلى «أن هذا الإنخفاض في الإيرادات شكّل تحدياً مؤقتاً أمام الإقتصاد المصري»، مؤكداً «أن المرحلة المقبلة تتطلب دعم الإستثمارات الخاصة وتعزيز برامج الحماية الإجتماعية، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال».

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الدكتورة رانيا المشّاط تُلقي كلمة مصر بالاجتماع الوزاري لمجموعة الـ 24 الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية (G-24)

إستهلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، مُشاركتها في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، بإلقاء كلمة مصر، في الإجتماعات الوزارية لمجموعة الـ24 الحكومية الدولية المعنية في الشؤون النقدية الدولية والتنمية، وذلك في حضور كريستالينا غورغييفا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيدة آنا بيردي، نائبة رئيس البنك الدولي، وممثلي الدول الأعضاء.

وخلال اللقاء، أشادت مديرة صندوق النقد الدولي، بالجهود التي يقودها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في منطقة الشرق الأوسط، من أجل إحلال السلام، وإنعقاد القمة العالمية بمشاركة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وزعماء العديد من دول العالم من أجل وقف الحرب على غزة، مؤكدة أنه لا تنمية من دون سلام، مثمّنة الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية مؤخراً من أجل تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي، من خلال الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية.

وفي كلمتها، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن مصر أطلقت «السردية الوطنية للتنمية الإقتصادية»، إستكمالًا لمسار الإصلاح الإقتصادي، من خلال الإستفادة من البنية التحتية المتطورة الداعمة للتصنيع والتصدير، والتركيز على قطاعات الإقتصاد الحقيقي وزيادة الإنتاج، وتمكين القطاع الخاص، مشدّدة على «أن الحكومة لديها قناعة راسخة بأن إستمرار الإصلاح يُعزز إستقرار الإقتصاد الكلي»، موضحة «أن الإصلاحات التي نفذتها على مدار الفترة الماضية خاصة منذ مارس/ آذار 2024 أسهمت في تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق مرونة الإقتصاد المصري وسط التحديات الإقليمية والدولية الإستثنائية».

وأضافت أن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، تستند إلى تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يتضمن أكثر من 250 إصلاحاً قد تم، ويجري تنفيذها من قبل الجهات الوطنية، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين مثل الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يُعزّز قدرة الإقتصاد على الصمود».

GABON
ETHIOPIA
EGYPT
ECUADOR
NOT AN EXIT
MANAGING DIRECTOR
WORLD BANK
MANAGING DIRECTOR
WORLD BANK

وزير المالية أحمد كجوك
يشرح أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد في مصر

الأستاذ أحمد كجوك وزير المالية

شهدت «اجتماعات واشنطن»، نشاطًا موسعًا لوزير المالية أحمد كجوك وزير، حيث شارك في اللقاءات الرسمية لمجموعة العشرين، وأجرى عددًا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه ببعض الدول للتباحث حول تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى حضور الاجتماعات الوزارية لدول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مع المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

كما حضر وتحدث في عدد كبير من الاجتماعات التى نظمتها كبار بنوك الاستثمار الدولية، بمشاركة مئات المستثمرين وممثلى كافة مؤسسات التصنيف والمهتمين بشئون الاستثمار، كما أجرى عددًا من اللقاءات مع مراكز الفكر والتأثير ومنظمات مجتمع الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك التحدث فى العديد من الجلسات واللقاءات.

وتضمنت الزيارة أيضًا، إجراء مقابلات للتباحث مع ممثلي عدد من أهم المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات الإفريقية، مما أتاح الفرصة لشرح آخر التطورات الاقتصادية بمصر وجهود استمرار استقرار وتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية وطرح الرؤية المصرية في مختلف القضايا المالية والاقتصادية.

وشرح كجوك أهم التحديات الإقليمية والعالمية، وأهم الإصلاحات والتدابير المتخذة، وسط توقعات بتحسن معدلات النمو الاقتصادي، واستهداف الاستقرار المالي على المدى المتوسط مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي، والنتائج المالية الإيجابية والمشجعة المحققة خلال الفترة الماضية، وجهود رفع كفاءة إدارة الدين العام، واستهداف وضع المديونية الحكومية فى مسار نزولي باستراتيجية متكاملة، وكذلك الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التى أجرتها الحكومة المصرية، فى سبيل سعيها الجاد لتهيئة بيئة أعمال مواتية وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

كما استعرض وزير المالية الفرص المتنوعة والمحفزة للاستثمار،

والمستهدفات المالية والاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، وقد أبدى المستثمرون الدوليون تجاوبًا مع عرض خطط الإصلاح المالي والاقتصادي التي تجريها الحكومة المصرية.

وأعرب وزير المالية عن تطلع مصر لمشاورات إيجابية وبناءة خلال زيارة بعثة صندوق النقد المستهدفة فى إطار «المراجعة الرابعة» لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمقررة خلال الفترة المقبلة.

وأكد تطلعه لاستمرار جهود التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الدولية خلال الفترة المقبلة، بما يضمن استمرار جهود تسهيل وتحسين مناخ الاستثمار، والتنفيذ الكامل لحزمة التسهيلات الضريبية المستهدفة خلال العام المالى الحالى، واستكمال جهود تحسين بيئة الأعمال، والعمل على دفع وتعزيز جهود وتدابير الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية.

حيث أكد أحمد كجوك وزير المالية، «أن الإقتصاد المصري ينمو بخطى جيدة ومشجعة، ونشاط قوي ومحفّز ومتنوّع للقطاع الخاص في بيئة أعمال أكثر تنافسية»، لافتًا إلى «إستكمال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والتسهيلات الضريبية والجمركية؛ لجذب المزيد من الإستثمارات الخاصة».

وقال الوزير، في غرفة التجارة الأميركية على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن: «إننا مستمرون في مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، بمعالجات واقعية مرنة ومؤثرة للتحديات الضريبية»، موضحاً «أننا ملتزمون بدفع النمو برؤية أكثر شمولاً وإستدامة في حركة إقتصادية سليمة يقودها القطاع الخاص، وترتكز على التصنيع والتصدير».

أضاف كجوك: «نتطلع إلى تعزيز مساهمات وإستثمارات الشركات الأميركية في الإقتصاد المصري، في ظل تحسن المؤشرات الإقتصادية»، مشيراً إلى «أن المؤشرات الأولية لنتائج الربع الأول من العام المالي الحالي تعكس مساراً متوازناً ومستقراً للأداء المالي والإقتصادي»، موضحاً «أن الفائض الأولي يزيد على 170 مليار جنيه، والمديونية الحكومية تتراجع، والإيرادات الضريبية تتحسن بقوة بسبب النشاط الإقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية والتعامل الجيد مع الممولين»، مؤكداً «أن برنامج الإصلاح الإقتصادي يسير بصورة إيجابية، إنعكست في نظرة الأسواق والمستثمرين ومؤسسات التصنيف الدولية».

كجوك خلال لقائه مع نظيره اليوناني في واشنطن: تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات والرؤى في السياسات المالية بمصر واليونان

..ومشاركته في جلسة «التحول الرقمي فى إدارة الضرائب» في واشنطن: الأنظمة الضريبية الإلكترونية ساعدتنا في التيسير على الممولين وتوسيع القاعدة الضريبية

وزير المالية.. في حوار مفتوح مع المستثمرين
خلال 3 جلسات متعاقبة نظمتها «جي. بي. مورجان» و«مورجان ستانلي» و«جولدن مان ساكس»

المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية عقد اجتماعًا مع السيد دانيال بينتو، نائب رئيس مجلس إدارة شركة "جي بي مورجان تشيس" وأحد أبرز قيادات القطاع المالي العالمي

عقد المهندس حسن الخطيب، مائدة مستديرة مع شركة McLarty Associates وعدد من كبار المستثمرين الأمريكيين وخبراء أسواق المال، وذلك بحضور السيد علي طلبة، المدير التنفيذي الأول للشركة

المملكة المغربية شاركت في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين

المغرب يراهن على شراكة مرنة مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية

قالت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح، إن مشاركة المغرب في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي تنعقد بواشنطن، شكلت مناسبة لتعميق الحوار الاستراتيجي للمملكة مع الشركاء المؤسساتيين الدوليين، على ضوء الأولويات الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

ويرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2026 ترسم مسار تعزيز إقلاع المملكة، من خلال تعبئة مختلف روافع النمو والاستثمار والإصلاحات، قصد تعزيز الصلابة الاقتصادية والتنافسية الوطنية. ويهدف مشروع قانون المالية لسنة 2026 إلى تعزيز الإقلاع الاقتصادي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، وذلك من خلال دينامية استثمارية قوية، وتعزيز المهن العالمية للمغرب، وصعود صناعي يرسخ تموقع المملكة بشكل مستدام ضمن سلاسل القيمة العالمية.

وأبرزت فتاح، على هامش مشاركتها في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن "هذه الاجتماعات شكلت أيضا فرصة لاستعراض مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تعمل الحكومة، تحت قيادة الملك محمد السادس، على تنفيذها لتدعيم أسس الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو شامل ومستدام".

وأشارت الوزيرة، التي ترأست الوفد المغربي المشارك في هذه الاجتماعات، إلى أن هذا الحدث مكن أيضا من مناقشة مجالات التعاون بين المغرب ومجموعة البنك الدولي، مسجلة أن هذه اللقاءات تكتسي "أهمية كبرى" إذ تشكل منصة لتبادل الرؤى بشأن التحديات الاقتصادية وأيضا الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي من أجل نمو شامل ومستدام.

وعلى هامش هذه الاجتماعات، عقدت الوزيرة سلسلة من اللقاءات الثنائية رفيعة المستوى، وشاركت في جلسات عمل لبحث

التحديات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة". وأبرزت، في هذا الصدد، أن المغرب أكد أهمية التزام المؤسسات المالية الدولية بتقديم دعم مرن ويتلاءم مع حاجيات البلدان الأكثر هشاشة. وسجلت فتاح، من جانب آخر، أن مشاركة المغرب في هذه الاجتماعات السنوية تأتي في سياق دولي يتسم بتحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة، مما يجعل من الضروري تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء لمواجهة التحديات المشتركة، خاصة تلك المرتبطة بتمويل التنمية، والانتقال الطاقي، وتعزيز صمود الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

النائبة المغربية مريم الرميلي
تشارك في اجتماعات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أكدت النائبة المغربية مريم الرميلي، عقب مشاركتها في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2025 في واشنطن، والتي جمعت برلمانيين من مختلف دول العالم، أن النقاشات تناولت العلاقة بين المجالس النيابية والمؤسستين الدوليتين، بهدف التوصل إلى مسارات إصلاحية واضحة ومشاريع وبرامج قابلة للتنفيذ، تركز على إصلاح القطاع العام وتعزيز إنتاجية القطاع الخاص بهدف خلق المزيد من فرص الشغل.

و ذكرت النائبة أن البنك الدولي قد رفع في تقريره الأخير توقعات نمو الاقتصاد المغربي ، إلى 4,4 بالمائة في 2025، كما أشاد بالإصلاحات المهيكلة التي تبنتها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

دولة قطر تشارك في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شاركت دولة قطر في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، الذي إنعقد على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في واشنطن.

وقد مثّل دولة قطر معالي علي بن أحمد الكواري وزير المالية، في الإجتماع الذي عُقد برئاسة كريستالينا غورغيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي.

وقد ناقش المجتمعون القضايا الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالنمو الإقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية والسياسات المالية اللازمة لمكافحة التضخم، متناولين إستراتيجيات التمويل المستدام، وسبل تحفيز النمو الإقتصادي، ودعم الإبتكار في مجالات التنمية المالية.

كما جرى عرض التحدّيات الإقليمية والدولية، لا سيما مخاطر إرتفاع معدلات التضخم، وإنعدام الأمن الغذائي، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة الجهود للتكيُّف مع التطورات المالية والإقتصادية الراهنة.

وفد دولة قطر المشارك في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين يلتقي وزير الخزانة الأميركي

إجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، ومعالي السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية، مع سكوت بسنت وزير الخزانة الأميركي، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2025، وقد جرى خلال الإجتماع تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي.

محافظ مصرف قطر المركزي يلتقي الشريك المؤسس لمجموعة كارلايل

اجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي رئيس مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار مع السيد ستيفن شوارزمان رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة بلاكستون، والوفد المرافق له، في نيويورك وذلك خلال زيارته الحالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى خلال الاجتماع استعراض أبرز التطورات المالية الاستثمارية العالمية.

مشاركة القطاع المصرفي اللبناني في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

كريم سعيد حاكم مصرف لبنان يجتمع مع مسؤولي صندوق النقد الدولي

قام حاكم مصرف لبنان كريم سعيد يرافقه كل من نوابه سليم شاهين وكابي جنوزيان كما رئيس لجنة الرقابة على المصارف مازن سويد، بسلسلة إجتماعات مع مسؤولي صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الفريق المكلّف بملف لبنان، ورئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور، ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي نايجل كلارك.

وبحسب بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان، فإن المباحثات تمحورت خلال هذه الإجتماعات حول الإطار المقترح من قبل مصرف لبنان لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، والذي يشكّل جزءاً من المقاربة الشاملة للبنان، ويهدف إلى خفض العجز في ميزانية المصرف المركزي وضمان سداد الودائع الشرعية كاملة وعلى مراحل زمنية محددة.

وأفاد البيان بأنّ حاكم مصرف لبنان يعتزم، خلال المرحلة المقبلة، عقد إجتماعات مع عدد من المستشارين الإقتصاديين في البيت الأبيض، ومع فريق موسّع من وزارة الخزانة الأميركية، حيث ستتركّز المباحثات على القضايا المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن إطار التعاون الدولي المستمر للحفاظ على نزاهة النظام المالي في لبنان وتعزيز الامتثال للمعايير العالمية.

حاكم مصرف لبنان كريم سعيد

وزير المالية اللبناني ياسين جابر

وكان إستهل وزير المالية اللبناني ياسين جابر مترئساً الوفد اللبناني إلى إجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن بلقائه والوفد وفي إجتماع خاص مع المدير التنفيذي في البنك الدولي عبد العزيز الملا، بحث في خلاله برنامج عمل البنك الدولي في لبنان والمشاريع التي يقوم البنك بتمويلها وترتيبات زيارة مجموعة المدراء التنفيذيين في البنك الدولي إلى لبنان للإطلاع على المشاريع التي يقوم البنك بتمويلها.

ورأى الوزير جابر «أن هذه الزيارة تعد من الزيارات المهمة لتعزز التعاون بين لبنان والبنك».

كما عقد والوفد إجتماعاً مطولاً مع مجموعة لبنان في صندوق الدولي لإستكمال ما تم بحثه خلال زيارتهم الأخيرة إلى بيروت مؤخراً في جو من الإيجابية والتقدم.

وفي لقاء مع فريق الصندوق العربي للتنمية ومقره الكويت وصف جابر اللقاء بـ «الجيد والمثمر»، بحيث أبدى الفريق إستعداد الصندوق للمساهمة في صندوق إعادة الإعمار بعد صدور القانون في المجلس النيابي.

الى ذلك، عقد جابر والوفد إجتماعاً مع رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية محمد الجاسر، أكد خلاله الأخير إلتزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بدعم لبنان في التغلُّب على تحدّياته الراهنة، وإستعادة الإستقرار والإزدهار، ودفع جهود التنمية من خلال التركيز على المبادرات ذات الأولوية لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام.

معالي الأستاذ ياسين جابر وزير المالية اللبنانية

وسلطت مناقشات اللقاء أيضاً الضوء على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي ومواصلة تطوير مشاريع التنمية المشتركة مع سوريا لتعزيز النمو الشامل والازدهار المشترك.

وشدد جابر في اللقاءات مع صندوق النقد الدولي على «أهمية معالجة التزامات مصرف لبنان بطريقة قانونية وشفافة تحافظ على الإستدامة المالية»، لافتاً إلى «أن الحكومة تطبّق خطة مالية متوسطة الأجل تركز على تحسين الجباية لا فرض ضرائب جديدة»، معتبراً «أن إستعادة الثقة تمر عبر تشريعات جدية وتعاون صادق مع المجتمع الدولي».

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس لـ CNBC عربية:
الأردن لديه إحتياطات أجنبية متنوّعة تفوق ٤٢ مليار دولار

أكد محافظ البنك المركزي الأردني، د. عادل شركس في مقابلة حصرية لـ CNBC عربية، «أن الإقتصاد الأردني يشهد تحوّلاً من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو الحقيقي»، مشيراً إلى «تحقيق معدلات نمو بلغت 2.7 % في الربع الأول و2.8 % في الربع الثاني من العام الجاري (2025)، مع توقعات بأن يصل النمو إلى 3 % في العام 2026 ويتجاوز 4 % في نهاية العام 2028.

مسار الإصلاحات الإقتصادية

وعلى هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، أوضح شركس «أن الأردن أنهى المراجعة الرابعة لبرنامج التمويل مع صندوق النقد الدولي مؤخراً، كما أنهى المراجعة الأولى لبرنامج تسهيل الصلابة والإستدامة (RSF)، ما يؤهله للحصول على 344 مليون دولار بعد إستيفاء المعايير والإصلاحات الهيكلية المطلوبة».

وأضاف شركس: «أن الصادرات الأردنية نمت بنسبة 8 % خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، فيما سجل قطاع السياحة نمواً بنسبة 7.5 %»، مشيراً إلى «أن حوالات العاملين الأردنيين في الخارج بلغت نحو 3 مليارات دولار حتى الآن»، متوقعاً «أن تلامس 3.5 مليارات دولار في نهاية العام 2025».

ويشهد الإقتصاد الأردني مرحلة جديدة من التوازن المدروس بين النمو والإستقرار، حيث حافظت الواردات على وتيرة مستقرة، مع تركيز متزايد على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، بما يعكس حراكاً صناعياً نشطاً لإستهلاك داخلي متنامٍ.

صدى الأحداث الإقليمية على تدفق الإستثمارات

وفي ما يتعلق بالإستثمار، كشف شركس أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نمت بنسبة 36 % خلال النصف الأول من العام 2025، متوقعاً إستمرار هذا الزخم، خصوصاً في ظل الإستقرار الإقليمي الذي يدعم الإقتصاد الأردني بشكل إيجابي، مشيراً إلى أن حجم الصادرات إلى سوريا بلغ 361 مليون دولار خلال 8 أشهر، مؤكداً أن الإقتصاد الأردني مستعد لتلبية إحتياجات الاقتصادين السوري والعراقي.

ناقش دعم اليمن مع صندوق النقد الدولي

محافظ البنك المركزي اليمني يستعرض في واشنطن الخطوات الإصلاحية والنقدية

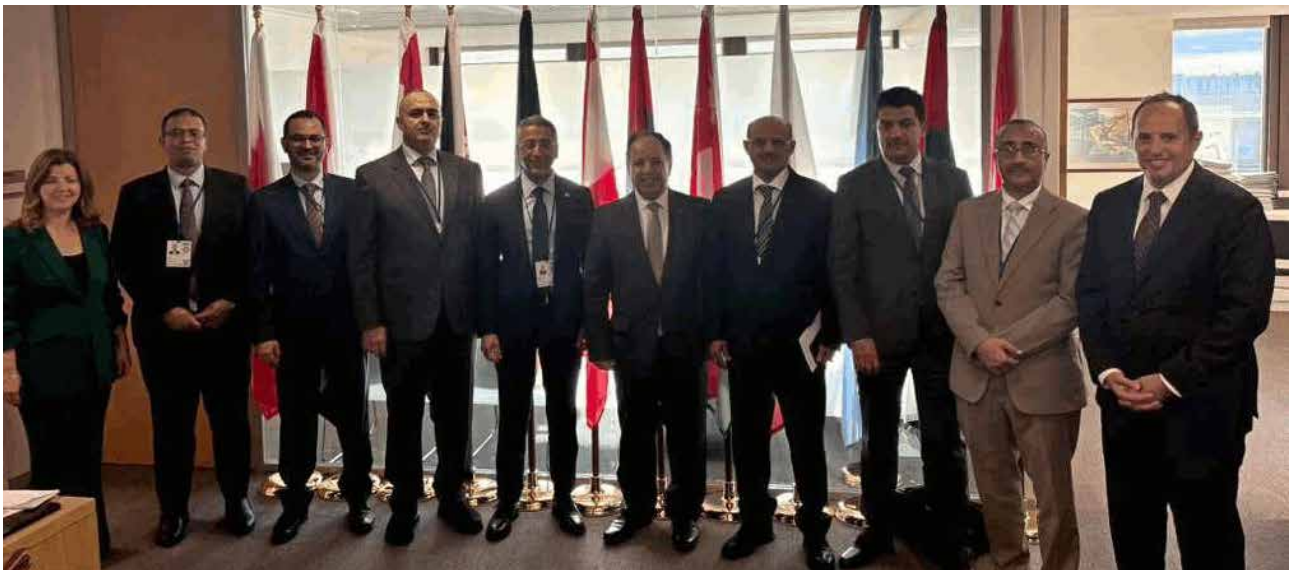

الأستاذ أحمد غالب محافظ البنك المركزي اليمني خلال إجتماعات صندوق النقدي الدولي

شارك محافظ البنك اليمني أحمد غالب في الإجتماع مع رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لليمن السيدة إيستر بيريز والممثل المقيم د. محمد جابر، وكان بحث في نتائج إجتماعات مشاورات المادة الرابعة التي عقدت مؤخراً مع الصندوق والخطوات المقبلة حيالها، وضرورة الإلتزام في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية المطلوبة حتى تتمكن الجمهورية اليمنية من الإستفادة من برامج التمويل الطارئة للصندوق، وبما يمكنها من تجاوز الاوضاع الإنسانية والخدماتية الصعبة التي تمر في اليمن.

وشارك في الإجتماع كل من سفير اليمن في واشنطن عبد الوهاب الهجري، ونائب وزير المالية هاني وهاب ووكلاء البنك المركزي ووزارة المالية المعنيين.

وفي السياق عينه، بحث محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب مع المدير التنفيذي للمجموعة العربية والمالديف في صندوق النقد الدولي في واشنطن د. محمد معيط، في الاوضاع الإقتصادية والصعوبات المالية التي تواجه اليمن، وتطرّق المجتمعون إلى نتائج مشاورات المادة الرابعة مع بعثة الصندوق التي عُقدت مؤخراً في عمّان، والمقرر رفع تقرير حيالها إلى مجلس المديرين في حلول نهاية العام الجاري 2025.

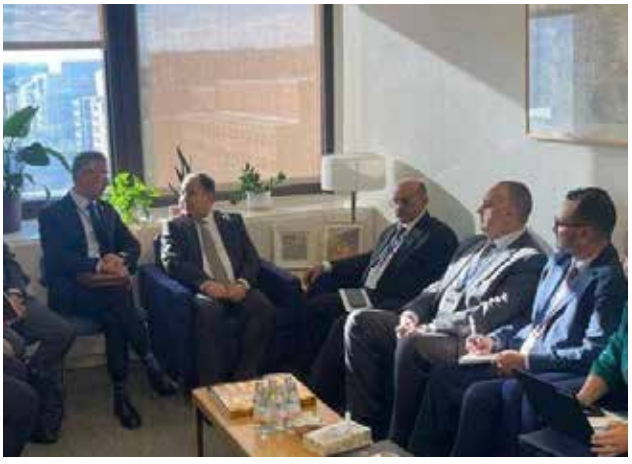

مشاركة واسعة من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية

وفد البنوك السودانية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2025

من لقاءات الوفد السوداني الرفيع المستوى خلال إجتماعات صندوق النقدي الدولي

شارك السودان في الاجتماعات وفد رفيع المستوى برئاسة الأستاذ محمد نور عبدالدائم، وزير الدولة بوزارة المالية، ويضم في عضويته الأستاذ محمد بشار وكيل التخطيط بالوزارة، والسفير محمد عبدالله إدريس سفير السودان لدى الولايات المتحدة، إلى جانب مسؤولين من وزارة المالية والبنك المركزي، وممثلين عن القطاعات الحكومية والخاصة.

ركزت الاجتماعات على الجهود الدولية لدعم النمو الاقتصادي العالمي ومعالجة تحديات الديون، إضافة إلى تمويل التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز آليات التنمية المستدامة. كما تناقش القضايا المتعلقة باستقرار الأسواق المالية العالمية وفعالية المساعدات الدولية.

وشارك في الاجتماعات محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية والبرلمانيون، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين، لمناقشة قضايا الاقتصاد العالمي، واستراتيجيات مكافحة الفقر، وأولويات التنمية الاقتصادية.

وتناولت الفعاليات المصاحبة ندوات وجلسات إعلامية ومؤتمرات صحفية ولقاءات إقليمية تتناول موضوعات الاقتصاد العالمي، وتغير المناخ، والتنمية الدولية، وإصلاح النظام المالي العالمي.

وتأتي مشاركة السودان في هذه الاجتماعات في ظل تحديات اقتصادية حادة يمر بها البلد، وسط تطلع إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم جهود التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي.

وزير الدولة للشؤون المالية الإماراتي محمد بن هادي الحسيني:

تواصل دولة الإمارات أداء دورها كشريك فاعل في تطوير منظومة الحوكمة المالية العالمية

مشاركة البنوك الإماراتية في واشنطن

شاركت الإمارات العربية المتحدة في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن، حيث شكلت مشاركة الدولة محطة بارزة لدعم الحوار الدولي حول تمويل التنمية، وإستقرار النظام المالي العالمي، ودفع الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، «أن مشاركة دولة الإمارات في الإجتماعات تأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز التنسيق المالي الدولي، وتطوير أدوات التمويل المبتكرة، ودعم استدامة النمو الاقتصادي العالمي»، مشيراً إلى «تواصل دولة الإمارات أداء دورها كشريك فاعل في تطوير منظومة الحوكمة المالية العالمية، وإيجاد حلول واقعية للتحدّيات التنموية والإقتصادية الراهنة. وقد شكّلت الإجتماعات السنوية هذا العام منصّة مهمة لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتبادل الخبرات حول التمويل المستدام والشمول المالي والتحول الأخضر».

اللجنة الدولية للشؤون النقدية (IMFC)

وشارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية في إجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية (IMFC) الذي إنعقد ضمن الإجتماعات السنوية، حيث ركزت المناقشات على السياسات العالمية لصندوق النقد الدولي، وقد ناقش الأعضاء الأجندة والتطورات الإقتصادية العالمية ودور الصندوق في مواجهتها.

وخلال كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع، أشار الحسيني إلى «أن التحوُّلات السياسية الكبرى الأخيرة أسهمت في زيادة حالة عدم اليقين وكشفت عن مواطن ضعف جديدة في الإقتصاد العالمي»، مؤكداً «أن الاقتصادات النامية والناشئة تظل الأكثر عرضة للتباطؤ الحاد مقارنة بالإقتصادات المتقدمة»، معتبراً «أن مواجهة هذا المسار تتطلّب جبهة موحّدة تقوم على التعدُّدية وتعزيز التعاون الدولي لإستعادة الثقة وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح»، مؤكداً في الوقت ذاته «أهمية الدور المحوري الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي كمستشار موثوق ومنصّة فاعلة للحوار العالمي في أوقات عدم اليقين».

كما سلّط الحسيني الضوء على «ضرورة أن يظل الصندوق مؤسسة قائمة على الحصص وذات موارد كافية تراعي مصالح

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية»، مشيراً إلى «أهمية تنمية القدرات ودعم سياسات الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص من خلال الإصلاحات الهيكلية والتكامل التجاري».

يُذكر أن إجتماعات نصف سنوية تعقدها اللجنة الفرعية للصندوق النقد الدولي لمناقشة التحدّيات الإقتصادية والمالية العالمية وتقديم المشورة للصندوق حول السياسات اللازمة للحفاظ على الإستقرار المالي العالمي، حيث يناقش المشاركون القضايا الرئيسية مثل التضخم، والنمو الإقتصادي، والإستقرار المالي العالمي وتطورات السياسات النقدية والمالية.

مجموعة العشرين – G20

وفي سياق أعمال الإجتماعات السنوية، شاركت دولة الإمارات في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين (G20)، حيث يُعد هذا الاجتماع الختامي للمسار المالي لمجموعة العشرين ضمن رئاسة جنوب إفريقيا لعام 2025. وقد بحث المجتمعون في قضايا تتعلق بإصلاح هيكل النظام المالي الدولي، والإستقرار المالي والإقتصادي العالمي، وتعزيز تعاون مجموعة العشرين مع قارة أفريقيا، ودور المجموعة في معالجة تحدّيات إستدامة الديون العالمية.

كما عرض المجتمعون أولويات رئاسة مجموعة العشرين لعام 2026 من قبل الولايات المتحدة، وإختُتم بإصدار الملخص الختامي لرئاسة المسار المالي لمجموعة العشرين، الذي عرض أعمال مجموعات العمل المختلفة لهذا العام في مجالات إصلاح الهيكل المالي الدولي، التمويل المستدام، الشمول المالي، الاستقرار الكلي، تطوير البنية التحتية وتمويل الصحة.

مجموعة بريكس

وشاركت دولة الإمارات في إجتماع مجموعة بريكس، الذي عقد تحت عنوان «تعزيز التعاون متعدد الأطراف لمعالجة قضايا تمويل التنمية وتحديات الحوكمة العالمية». وناقش المجتمعون، الذي ضم وكلاء وزارات المالية ونواب محافظي البنوك المركزية في دول المجموعة، ضمان تمثيل أكثر عدالة لدول الجنوب العالمي في حوكمة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وبحث سبل تنسيق جهود دول «بريكس» في توفير التمويل المخصّص للتنمية.

وأعربت دولة الإمارات عن تقديرها للتقدُّم الذي أحرزته رئاسة البرازيل لمجموعة بريكس هذا العام، وأكدت أن نتائج المسار المالي كانت بالغة الأهمية، وتحمل قيمة إستثنائية، من خلال البيان المالي المشترك لدول بريكس، ورؤية ريو دي جانيرو لإصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي، والبيان المشترك لمجموعة بريكس دعماً لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال التعاون الضريبي الدولي والتي تمت المصادقة عليها على هامش قمة مجموعة بريكس في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل في يوليو/ تموز 2025.

مؤتمر الأطراف (COP30)

كما شاركت دولة الإمارات في إجتماع وزراء المالية لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال تغيُّر المناخ (الدورة الثلاثون) الذي عُقد بمبادرة من رئاسة البرازيل للمؤتمر، وضمّ وزراء المالية المشاركين في مبادرة «دائرة وزراء المالية لمؤتمر الأطراف»، حيث ناقش المجتمعون سبل توفير التمويل المناخي لتحقيق «خارطة طريق باكو إلى بيليم» والوصول إلى مبلغ 1.3 تريليون دولار. وعرض المجتمعون التقرير الفني النهائي للمبادرة، الذي تضمّن توصيات لتسريع التقدم في مجالات التمويل الميسّر، وإصلاح بنوك التنمية متعدّدة الأطراف، وتعبئة الموارد المحلية.

وأعربت دولة الإمارات عن تقديرها الكبير للجهود التي بُذلت في إعداد هذا التقرير، حيث يمثل مرجعاً فنياً مهماً لـ «خارطة طريق باكو إلى بيليم» نحو 1.3 تريليون دولار. كما شكرت البرازيل على النهج التشاوري الذي اتبعته في جمع آراء وملاحظات أعضاء مبادرة دائرة وزراء المالية، وعبرت عن تطلعها إلى نجاح مؤتمر الأطراف (COP30) في بيليم.

إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي

وضمن فعّاليات الإجتماعات السنوية، شاركت دولة الإمارات في إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، حيث تركزت المناقشات حول إستكشاف فرص تعزيز نهج أكثر تنسيقاً وإستباقية وإستجابة لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المنطقة، وعرض سبل تعبئة القطاع الخاص لدعم النمو المستدام وخلق فرص العمل وتعزيز الإبتكار، إضافة إلى دعم إدماج التحوُّل الرقمي في إستراتيجيات سوق العمل، وتحقيق توازن بين جهود التكيّف والتخفيف من آثار التغيُّر المناخي.

وأكدت دولة الإمارات خلال الاجتماع، أهمية الحوكمة والشفافية والمرونة المؤسسية ضمن أطر التعافي، إلى جانب ضرورة سدّ فجوات البنية التحتية، والإستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع الفرص في الإقتصادين الرقمي والأخضر عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

محافظ البنك المركزي التونسي فتحي زهير النوري:

تونس تمكّنت من الإيفاء بإستحقاقات هامة أبرزها خدمة الدين الخارجي

محافظ البنك المركزي التونسي فتحي زهير النوري

شارك فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي على هامش الإجتماعات السنوية في واشنطن، في إجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، الذي تناول أهمية الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السياسات النقدية والمالية العمومية من أجل دعم القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية في ظل مشهد إقتصادي عالمي متغيّر.

وفي هذا السياق، أفاد البنك المركزي التونسي أن مداخلة المحافظ تمحورت حول تجربة تونس كبلدٍ يشهد مساره الحديث على تجربة غنية بالدروس والعِبَر في مواجهة الأزمات والصدمات المتتالية، حيث تمكن من الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الوطني وضمان إستدامة التوازنات المالية، رغم التحدّيات المرتبطة بالتقلّبات الإقتصادية الدولية وإرتفاع الأسعار العالمية، وذلك من خلال إعتماد مبدأ المسؤولية الوطنية والتعويل على الذات.

وأضاف البنك المركزي: أن تونس إختارت مساراً صعباً، لكنه ضروري يقوم على طريق المسؤولية الوطنية، إدراكاً منها بأن الإستقرار المستدام لا يُمكن إستيراده أو فرضه من الخارج، بل يُبنى بصبرٍ ومن الداخل، من خلال الإنضباط المالي، وتناسق السياسات العمومية، وتعزيز الثقة بين المؤسسات. وقد مكّنت هذه المقاربة من الإيفاء بإستحقاقات هامة بعنوان خدمة الدين الخارجي.

وأكّد المحافظ في مداخلته «أن السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي، التي تجمع بين المرونة والصرامة في آنٍ واحد، قد لعبت دوراً فعّالاً في ترسيخ توقُّعات التضخُّم والحفاظ على متانة سعر صرف الدينار أمام أبرز العملات الأجنبية، إضافةً إلى تحسُّن التصنيف السيادي لتونس وإستقرار الإحتياطات من العملة الأجنبية، وهو ما يعكس مدى صلابة الجهاز المالي وقدرته على مواجهة الأزمات»، مشدّداً على «أن التجربة التونسية تُبرز إمكانية تحقيق الإستقرار والنمو بالإعتماد على الحوكمة الرشيدة»، مؤكداً «أن الأزمات المتكرّرة لم تُضعف تونس، بل زادتها صلابةً ومناعة».

خطة لإطلاق عملة جديدة مطلع العام 2026

الليرة السورية تقترب من التعويم المدار

لفت حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حُصْرية، إلى إجتماعات جرت مؤخراً مع الإحتياطي الفيدرالي الأميركي وعدد من المصارف الأميركية، بهدف تفعيل الحسابات المصرفية السورية وتعزيز العلاقات المالية الدولية، في خطوة وصفها بأنها «مبشّرة بالخير».

وقال حُصْرية في مقابلة مع «العربية Business» على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين: «ناقشنا مع الإحتياطي الفيدرالي فتح وتفعيل حسابات مصرف سوريا المركزي، إلى جانب تعزيز الروابط مع المصارف الأميركية».

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية و وزير المالية محمد يسر برنية

الأرصدة المجمّدة

وعن إسترجاع الأرصدة المجمّدة، قال حاكم مصرف سوريا المركزي: «نعمل على تأكيد تحديث الأرصدة المجمّدة بعد زوال الموانع القانونية»، لافتاً إلى أن «المركزي السوري» يسعى إلى «فتح حسابات جديدة لدى عدد من البنوك المركزية في المنطقة، منها المصرف المركزي التركي، والسعودي، والإماراتي، ضمن إستراتيجية تهدف إلى إعادة بناء الإحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية في مصارف متعدّدة، بالتوازي مع تحرير الودائع المجمّدة».

وفي ما يتعلق بالأرصدة المسترجعة، أوضح حُصْرية «أن العمل جارٍ على تحديثها واستخدامها وفق الإحتياجات»، مشيراً إلى «أن المصرف المركزي بات في المراحل النهائية للحصول على ترخيص نظام «سويفت»، مما سيمكنه قريباً من تحريك الأرصدة دولياً».

وتابع حصرية: «لقد وقّعنا عقداً مع مزوّد الخدمة، وقدمنا طلب الترخيص، ونتوقع تشغيل النظام قريباً»، مؤكداً «أن المصرف المركزي يستهدف إطلاق العملة السورية الجديدة مطلع العام 2026»، مشيراً إلى «أن طلبات إستدراج العروض لطباعة العملة قد أُطلقت بالفعل، وتجري إجتماعات مع شركات الطباعة للحصول على أفضل الشروط»، وقال: «نترقب إطلاق العملة الجديدة، ونعمل على تسريع الإجراءات لضمان جاهزيتها في الوقت المحدد».

تعويم مدار

وعن سعر صرف الليرة السورية، شدد حُصْرية على «أن المصرف المركزي يتجه نحو تعويم مدار، بحيث يحدد السوق السعر وفق العرض والطلب، بما يضمن تعزيز تنافسية الإقتصاد السوري، إذا كنا نستورد أكثر مما نصدّر، فمن الطبيعي أن يتغيّر سعر الصرف للحفاظ على التوازن في الميزان التجاري».

طلبات تراخيص مصارف جديدة

وكشف حُصرية عن طلبات من بنوك سعودية وإماراتية وقطرية وأوروبية للحصول على تراخيص للعمل في سوريا، وقال: «لدينا عملية إصلاح للقطاع المالي ننفذها بالتوازي مع منح تراخيص لمصارف تجارية وإستثمارية جديدة لأن إحتياجات الإقتصاد السوري كبيرة ولا يُمكن للمصارف التجارية أن تلبيها»، مؤكداً أننا «عقدنا وسنعقد إجتماعات مع مصارف سعودية وإماراتية وقطرية، وستشهد الفترة المقبلة منتديات مع القطاعات المصرفية في أوروبا».

وزير المالية السوري محمد يسر برنية:

سوريا لن تنتظر المؤسسات الدولية لتنفيذ إصلاحاتها

وزير المالية السوري محمد يسر برنية والوفد المرافق خلال فعاليات الإجتماعات السنوية

أكّد وزير المالية السوري محمد يسر برنية، خلال مشاركته في الإجتماعات السنوية في واشنطن، «أنّ بلاده لن تنتظر المساعدة من المؤسّسات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة».

وخلال جلسة نقاش في صندوق النقد الدولي بعنوان «إعادة بناء سوريا: رحلة نحو الإستقرار والازدهار»، قال برنية: «نحن بحاجة إلى البنك وصندوق النقد الدوليين، إذ إنهما يلعبان دوراً رئيسياً، ومن دونهما يصعب علينا المضيّ قدماً، لكن إذا تأخّرا كثيراً، فسنواصل العمل من دونهما».

آفاق التعاون الإقتصادي

من جهته، أكّد مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، الدكتور جهاد أزعور، «أنّ هذه أول زيارة رسمية لممثّل للحكومة السورية إلى الصندوق منذ أكثر من 15 عاماً».

وفي مقابلة أجرتها معه «وكالة الصحافة الفرنسية»، قال وزير المالية السوري: «لسنا بحاجة إلى أموال من المؤسّسات المالية الدولية لعملية إعادة الإعمار التي تشكّل تحدّياً هائلاً لدمشق»، موضحاً «ما نحتاج إليه هو الخبرة ونقل المعرفة والمساعدة في بناء قدراتنا»، مؤكداً أنّه «لتحقيق ذلك، يجب أن تكون المؤسسات الدولية مستعدّة للتحرُّك بسرعة».آفاق التعاون الإقتصادي.

من جهته، بحث وزير الاقتصاد والصناعة السوري نضال الشعار، في واشنطن مع عدد من المؤسسات الإقتصادية الدولية، في مجالات وآفاق التعاون الإقتصادي، وإعادة بناء الشراكات الدولية في مرحلة ما بعد العقوبات، وذلك خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، عارضاً خلال لقاء مع «منتدى الخليج الدولي»، واقع الاقتصاد السوري وآفاق الإنفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى مستقبل العلاقات الإقتصادية مع دول الخليج، ودور سوريا في تحقيق الإستقرار الإقليمي بوصفها مركزاً جغرافياً إستراتيجياً، يُمكن أن يُشكِّل قاعدةً لإنطلاق التنمية في المنطقة.

كما أجرى الشعار لقاءً مع معهد الشرق الأوسط في واشنطن، في حضور نخبة من أبرز العقول الإقتصادية في الولايات المتحدة، وممثلي البنوك الإستثمارية والشركات الكبرى، وكان بحث في سبل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في سوريا، وبناء نموذج إقتصادي جديد يجعل منها مركزاً حيوياً يربط الشرق بالغرب والولايات المتحدة.

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي:

الحفاظ على إستقرار الإقتصاد والصلابة المالية يعد أولوية إستراتيجية لدول المجلس

أكد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، «أن الحفاظ على إستقرار الإقتصاد والصلابة المالية يُعدُّ أولوية إستراتيجية لدول المجلس، لما يُمثله من ركيزة أساسية لإستدامة التنمية وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية».

إجتماعات وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الجلسة الحوارية المخصصة لاجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، ضمن أنشطة الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، في مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن.

وعرض البديوي خلال مشاركته في جلسة رؤية مجلس التعاون حيال الإستقرار الإقتصادي والنمو في المنطقة، «أن دول المنطقة تواجه جملة من التحدّيات، من أبرزها تقلُّبات أسعار النفط، وتباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي، والتوترات الجيوسياسية المؤثرة على أسواق الطاقة والتجارة، إلى جانب التحدّيات الداخلية المرتبطة بتسريع وتيرة التنويع الإقتصادي، ومعالجة إختلالات سوق العمل والضغوط المالية».

وذكر البديوي «أن دول مجلس التعاون تطبّق سياسات مالية ونقدية رشيدة تهدف إلى السيطرة على التضخُّم وضمان متانة القطاع المالي، مع المحافظة على إحتياطات قوية من النقد الأجنبي، بالتوازي مع تقديم الدعم الموجّه للفئات الأكثر إحتياجاً، وتوسيع مصادر الإيرادات غير النفطية، والإستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية لتعزيز النمو المستدام والشامل»، موضحاً «أن الإصلاحات الهيكلية في دول المجلس تتركز على تنويع الإقتصاد، وتحديث أسواق العمل، وتعزيز الإنضباط المالي ورفع كفاءة ومرونة الأنظمة المالية».

الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف بدورته الخامسة:

آفاق التدقيق الداخلي: نحو دور إستراتيجي وأكثر تأثيراً في بيئة مصرفية متغيّرة

شخصيات رسمية وقيادية ومصرفية مشاركة في الملتقى السنوي

نظّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، وشركة برايس ووترهاوس كوبرز PwC، الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف بدورته الخامسة: آفاق التدقيق الداخلي: نحو دور إستراتيجي وأكثر تأثيراً في بيئة مصرفية متغيّرة، على مدار يومين في العاصمة المصرية القاهرة.

وقد جاء تنظيم الملتقى السنوي على خلفية التحوُّلات الإقتصادية المتسارعة، وتنامي المخاطر السيبرانية، وتطوّر المعايير الرقابية في العالم، حيث لم يعد التدقيق الداخلي يقتصر على دوره التقليدي كوظيفة رقابية، بل أصبح اليوم شريكاً إستراتيجياً محورياً في تعزيز الحوكمة، ورفع جهوزية المؤسسات وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر المستقبلية.

وقد بات الملتقى السنوي منصّة متخصّصة تجمع القيادات المصرفية العربية لمناقشة أبرز القضايا والتوجُّهات الحديثة في مجالات التدقيق، والإمتثال وإدارة المخاطر.

وعُقد الملتقى هذا العام في سياق إعادة تصوّر التدقيق الداخلي: الإستراتيجية، والمخاطر، والإبتكار في عصر جديد. ويهدف إلى عرض التحوّلات الجذرية التي تشهدها وظيفة التدقيق الداخلي، إنطلاقاً من تطوير دور المدقّق كجهة فاعلة في صوغ الإستراتيجية، مروراً بمواجهة تحدّيات الأمن السيبراني وسلاسل التوريد، وصولاً إلى توظيف أدوات الذكاء الإصطناعي والتحليلات الرقمية، وتوسيع نطاق التدقيق ليشمل معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والممارسات الأخلاقية والتنظيمية.

وقد إرتكز الملتقى على أربعة محاور رئيسية: الإستراتيجية والتوجّه المستقبلي، إدارة المخاطر والقدرة على الصمود، التكنولوجيا والإبتكار في التدقيق والحوكمة والتشريعات والأخلاقيات.

وتضمّن جلسات حوارية ودراسات حالة، بمشاركة نخبة من الخبراء الإقليميين والدوليين، إضافة إلى رؤى الجهات التنظيمية والرقابية.

ويستهدف هذا الحدث المتخصّص رؤساء وأعضاء إدارات التدقيق الداخلي، ومسؤولي الإلتزام وإدارة المخاطر، وخبراء

الحوكمة، وممثلي البنوك المركزية، ممّن يسعون إلى تطوير قدراتهم المؤسسية وتعزيز فعّالية نظم الرقابة، وبناء بيئة أكثر مرونة وإستباقية في مواجهة التحدّيات.

وقد شكل الملتقى هذا العام مناسبة محورية تُسهم في رسم ملامح مستقبل وظيفة التدقيق في المصارف العربية عبر الجمع بين الإبتكار والإمتثال وربط الإستراتيجية بالجاهزية المؤسسية.

أما المواضيع التي وردت في الملتقى فهي كالتالي:

أولاً: التدقيق الداخلي – الرؤية الإستراتيجية والمستقبلية:

– مستقبل التدقيق الداخلي: من أداة حوكمة إلى مستشار إستراتيجي.

– مستقبل الكفاءات في مهنة التدقيق الداخلي: المهارات المطلوبة لمواكبة التغيير.

ثانياً: إدارة المخاطر والقدرة على الصمود المؤسسي:

– تدقيق مخاطر الأطراف الخارجية وسلاسل التوريد.

– المخاطر السيبرانية ضمن نطاق التدقيق الداخلي: تقييم الجاهزية وسرعة الإستجابة.

– مخاطر الإحتيال وسبل الوقاية: رؤى عملية وتطبيقية.

– إستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات: دروس مستخلصة من الإضطرابات الحديثة.

ثالثاً: التكنولوجيا والإبتكار في مجال التدقيق:

– توظيف الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي في مهام التدقيق.

– تدقيق البنى التحتية السحابية ومشاريع التحوّل الرقمي.

– التحليلات البيانية في التدقيق الداخلي: من التحليل الوصفي إلى التنبؤي.

– بناء ثقافة تدقيق رقمية مرنة ومستدامة.

رابعاً: الحوكمة والتشريعات والأخلاقيات المهنية:

– مخاطر السلوك وإنصاف العملاء في القطاع المصرفي العربي.

– التفاعل مع التوقعات الرقابية: رؤى من الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية.

– تقييم جودة التدقيق: التحدّيات والفرص.

– التدقيق على الحوكمة البيئية والإجتماعية والإستدامة: دور التدقيق في التحقُّق من مصداقية الإلتزام.

KIB
بنك للحياة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

نهاية عام محفوفة بالمخاطر من أسواق المال إلى الاقتصادات الكبرى: ماذا لو صحّت تحذيرات صندوق النقد والبنوك الأميركية

على بعد أسابيع من نهاية العام، تراوحت تحذيرات البنوك الأميركية الكبرى بين الخوف من فقاعة وشيكة في أسواق المال لتصحيح المسار التصاعدي بعد طفرة شهدتها أسهم التكنولوجيا، وتحذير من تباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي الذي كعادته يُنظر إليه كمنارة تتبعها السفن الضالّة عن البر. وفي الحالتين، فإن الأمور قد لا تبشّر بالخير وستنعكس سلباً على أداء العام القادم قبل حلوله، وتعيدنا بالذاكرة لعشية فقاعة التكنولوجيا عام 2000، والعقارات عام 2008، وكل ذلك تغذّيه حرب الرسوم الجمركية الأميركية - العالمية.

أضف إلى ذلك، لم تخفِ مؤسسات مالية نقدية كبرى، كصندوق النقد الدولي، خشيتها حيال اقتصاد الإتحاد الأوروبي وعلى رأسه الألماني قائد منطقة اليورو والذي يتعرّض للإهتزاز والهزيمة هذه الأيام.

أما الاقتصاد الصيني الثاني عالمياً ورافعة الاقتصادات الناشئة، فقد ينزلق نموُّه نهاية العام بعدما تراجع بين الفصلين الثاني والثالث متأثراً بأكبر أزمة عقارات في البلاد. وبالنسبة لليابان فها هي الحكومة تكافح لتفادي الانزلاق تحت الصفر كما حصل لها عام 2023.

هذا المشهد من عدم اليقين المالي والاقتصادي والتجاري غير المسبوق، يضاف إليه العامل الجيوسياسي المتوتر في الشرق الأوسط، عوامل تدفع بالاقتصاد العالمي للتأرجح بين تباطؤ وخطر التصعيد، كما ساهمت حرب الرسوم الجمركية في العام 2025 في رسم مشهد اقتصادي غير متوقع للفترة 2025 – 2026.

• البداية من المشهد الأميركي

مع توقُّع اقتصاديين في كبرى البنوك الأميركية تباطؤاً في النمو لهذا العام والعام 2026، مع تزايد مخاطر الركود في حال استمرار فرض الرسوم الجمركية على الواردات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الهش أصلاً مع توقع بلوغ النمو السنوي معدل 2.1 % نهاية عام 2025 وللعام 2026 بعدما سجل 2.8 % العام 2024.

وحذّرت اللجنة الإستشارية الاقتصادية التابعة لجمعية الأميركيين American Bankers Association - ABA والمؤلفة من 16 اقتصادياً من المؤسسات المالية الأميركية الرائدة، في وقت سابق من هذا العام، من أن الأداء قد لا يرقى إلى مستوى التوقعات لعام 2025. وبحسب هؤلاء الخبراء المصرفيين فإن الزيادات الأخيرة في رسوم الاستيراد، ورغم التوصل لإتفاقيات مع عدد من شركاء أميركا التجاريين، وما تبعها من تعديلات متعددة، أدّت إلى بث حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية وبين الشركات. وقد أدّت هذه التوترات التجارية، إلى جانب سياسات تعريفات متقلبة، إلى توقعات نمو متقلبة. حالة عدم اليقين التي يتحدث عنها الخبراء

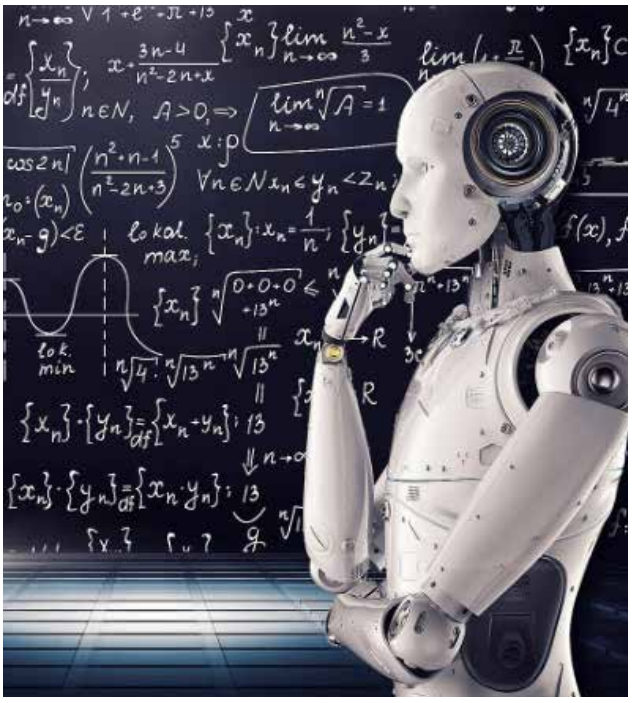

هنا والتراجع المرتقب لمعدلات النمو هي نتيجة عدم اليقين حال الطلب والبيئة الماكرو اقتصادية العامة، بعدما كان الطلب سيّد الموقف عام 2024 والمحرك الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي. فزيادة الرسوم مؤشر إلى زيادة التضخم، وبالتالي تراجع الطلب على السلع المستوردة غالية الثمن.

في الوقت ذاته، أدّت المخاطر المرتبطة بسوق الوظائف إلى تفاقم المشهد، كما تسببت سياسات الفيدرالي بالنسبة للفائدة المصرفية بحالة إرتباك في الأسواق التي باتت تبحث عن استثمار مربح وأكيد في ظل تأرجح معدلات الفائدة وموجة تخفيض تماشياً مع الواقع، وتحديداً مع مستويات التضخم. وهنا اعتبر الخبراء المصرفيون في جمعية (ABA) أن الاحتياطي الفيدرالي سيواجه تحديات كبيرة في إعادة التضخم إلى هدفه عند 2 %، حيث قد تكون قدرة المستهلكين على استيعاب زيادة الأسعار محدودة بسبب انخفاض مستوى المدّخرات بالبنوك مقارنة بفترة ما بعد جائحة الكوفيد. وتشير اللجنة إلى أنه في حين يظل النمو إيجابياً، فإن المخاطر لعام 2025 وما بعده لا تزال كبيرة، لا سيما إذا فشلت الاتفاقيات التجارية المبرمة بين أميركا وشركائها بعد بداية موسم رسوم جمركية مرعبة وعالية جداً بدأ مطلع العام، وكلما زادت مدة بقاء التعريفات سارية، زاد خطر الركود.

في تحذير آخر لافت، ألمحت بنوك وول ستريت الكبرى لإحتمالية تصحيح وشيك في أسواق المال قد يهبط بالقيمة السوقية للأسهم قد تصل إلى نسبة 20 %، ودعت مؤسسات مثل «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» المستثمرين ليستعدوا لهذا التصحيح من الآن وحتى العام المقبل بعد موجة الصعود القوية التي شهدتها البورصات منذ مطلع العام، ولا سيما أسهم سوق التنكولوجيا والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك لم تشر هذه البنوك إلى أزمة بقدر ما يكون الأمر مؤشراً صحياً، علماً أنه سيتسبب بخسائر لصغار حملة الأسهم. وهنا بالذات قال الرئيس التنفيذي لغولدمان ساكس (ديفيد سولومون): إن نصيحة البنك الدائمة لعملائه هي الاستمرار في الإستثمار مع إعادة موازنة المحافظ المالية بدلاً من محاولة توقيف السوق. من جهته قال (تيد بيك) الرئيس التنفيذي لـ«مورغان ستانلي»: «علينا أن نرحّب بإمكانية حدوث تصحيحات حادة في الأسواق قد تصل إلى 20 % طالما أنها لا تنتج عن عوامل اقتصادية كبرى أو انهيارات مفاجئة».

تحذيرات غولدمان ساكس ومورغان ستانلي والتي تقول في الوقت ذاته إنه لا داعي للهلع لكن علينا التنبّه، جاءت بعد تحذيرات أكثر تشاؤماً من قبل رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول ومحافظ بنك إنكلترا أندرو بيلي من تضخم تقييمات الأسهم عالمياً.

• صندوق النقد الدولي يدخل على الخط ويحذّر

لم تقتصر التحذيرات بشأن تصحيح محتمل في أسواق المال على المصرفين، بل جاءت أيضاً من أكبر مؤسسة نقدية في العالم، حيث حذّر صندوق النقد الدولي في أكتوبر الماضي من خطر تصحيح مفاجيء في البورصات العالمية، لا سيما أن التقدم الحاصل في تقنية الذكاء الاصطناعي وإدراج أسهم الشركات التي تقف وراء هذه التقنية الجديدة والمثيرة للجدل في الأسواق، قد يدفع نحو مستويات فقاعة «دوت كوم» كما حصل مطلع الألفية الثالثة.

مديرة الصندوق «كريستالينا جورجيفا» حذّرت من تحوّل فجائي في إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإنتاجية قد يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي. وقالت: «تتجه التقييمات اليوم نحو المستويات التي شهدناها خلال التفاؤل بشأن الإنترنت قبل 25 عاماً».

فالذكاء الاصطناعي والتفاؤل حياله أثار الأسواق وساهم في دعم الاقتصاد العالمي، لكن أي تصحيح حاد في أسعار الأسهم قد يبطئ الاقتصاد العالمي ويؤثر بالتالي على الاقتصادات النامية.

وتتزايد المخاوف من فقاعة مالية، حيث شهد مؤشر ستاندرد أند بورز 500 القياسي مؤخراً ارتفاعاً صاروخياً، ليصل مراراً إلى مستويات تذكرنا بالعام 2000، وأثّر مؤشر التكنولوجيا هذا بشكل كبير على بورصة نازداك، حيث عانت أسهم الذكاء الاصطناعي

من أشد الإنخفاضات. إلى جانب هذا الواقع أدّى الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة بين أكتوبر ونوفمبر العام 2025 ولمدة ستة أسابيع (أكبر فترة في تاريخ البلاد) إلى إعادة تموضع الاقتصادات الكبرى الأخرى في العالم، بعدما تسبب الإغلاق بالأذى لعدة قطاعات حساسة في أميركا وتوقف التمويل عن قطاع الصحة وعن مساعدات غذائية للفقراء وإعانات أخرى، كما تسبب بتسريح لموظفين حكوميين. فنتيجة لخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين على الموازنة الجديدة فشل التصويت لصالح الموازنة ودخلت البلاد في ما يسمى بالإغلاق الحكومي قبل التوصل إلى إتفاق مؤقت يمدد العمل حتى نهاية 2025. ويأخذ الديمقراطيون المعارضون على السلطات أنها تريد أن تمرّر موازنة لا تأخذ بعين الاعتبار عجز الموازنة في الولايات المتحدة وحجم ديون يفوق الـ37 ألف مليار دولار.

هذا الإغلاق الحكومي بحسب مفوض الخزانة الأميركية، كلّف الولايات المتحدة أسبوعياً 15 مليار دولار ما يعادل 0.2 % من الناتج المحلي الأميركي. وعلى الرغم من التوصل لإتفاق مبدئي ومؤقت سيترك هذا الإغلاق أثراً على المواطنين الأميركيين وكذلك على الشركات والأسواق التي أصبحت قلقة من وضع اقتصادي غير مستقر ينعكس على الثقة بالدولة.

• أمام حالة عدم اليقين وتحذير المؤسسات، البنوك الأميركية في أفضل أحوالها لمواجهة ركود محتمل

أظهرت نتائج اختبارات الضغط السنوية الصيف الماضي والتي أجراها الاحتياطي الفيدرالي، قدرة البنوك الأميركية على الصمود في وجه ركود حاد في الولايات المتحدة يحذّر منه خبراء مال ومصارف. وأفاد مجلس الاحتياطي الفيدرالي في بيان أن نتائج اختبارات الضغط (Stress Test) السنوية للبنوك، «أظهرت أن البنوك الكبرى في وضع جيّد لتحمّل ركود اقتصادي حاد والبقاء فوق الحدّ الأدنى لمتطلبات رأس المال».

بنوك مثل سيتي غروب، جي. بي. مورغان وبنك أوف أميركا وأكثر من عشرين من البنوك الأميركية الأخرى «تمتلك، بحسب بيان الفيدرالي، رأس مال كافٍ لامتصاص خسائر في الاقتصاد الوطني يزيد حجمها عن 550 مليار دولار، وبإمكانها بالتالي مواصلة إقراض الأُسر والشركات في ظل ظروف ضغط افتراضية».

وتم الاختبار للبنوك الأميركية على أساس السيناريو التالي: ركود اقتصادي عالمي، مع انخفاض أسعار العقارات التجارية بنسبة 30 %، وانخفاض في أسعار العقارات السكنية بنسبة 33 %، وارتفاع لمعدلات البطالة إلى ما يقرب من 10 %. وقد طبقت اختبارات الضغط بموجب قانون «دود – فرانك» الذي اعتُمد بعد الأزمة المالية عام 2008.

• دور الرئاسة الأميركية في دعم المصارف في الولايات المتحدة

بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخراً إعداد خطّة شاملة لتخفيف القيود التنظيمية على القطاع المصرفي الأميركي تتمثل بتحرير ما يعادل 16 % من أصول البنوك العاملة في البلاد من القدرة على الإقراض، وذلك يدخل في إطار إصلاحات اقترحتها الإدارة الأميركية مطلع الصيف الماضي في وقت تهيمن البنوك الأميركية إلى حدٍ كبير على التمويل العالمي. وبحسب خطة ترامب المصرفية، من المتوقع أن تستفيد البنوك الأميركية من قواعد أكثر مرونة فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال التي تضعها «لجنة بازل 3». وحتى الآن، كان مطلوباً من أكبر ثمانية بنوك أميركية الاحتفاظ برأس مال أسهم يعادل 5 % على الأقل من إجمالي ديونها، وهو ما يسمّى «نسبة الرفع المالي التكميلي أو SLR- Supplementary Leverage Ratio، وهي احتياطي رأس مال يهدف إلى امتصاص الخسائر المحتملة. وصُمّمت القواعد الأميركية، بحسب قانون «دود – فرانك» التي وضعت بعد أزمة 2008، التي هزّت قواعد أميركا المصرفية، لضمان قدرة البنوك على تحمّل الصدمات المالية المستقبلية من دون الحاجة إلى الاعتماد على دافعي الضرائب. أما بالنسبة لبقية أنحاء العالم، فتشترط المعايير رأس مال لا يتجاوز بين 3.5 % و4.25 % من حقوق الملكية، فيما تتطلب المعايير الجديدة المعروفة بـ«بازل 3» رأس مال أكبر بكثير من اللوائح الأميركية القادمة. ومن المرتقب بحسب خطة ترامب المصرفية أن يتم تحرير القيود بحجم 2600 مليار دولار من سعة الإقراض الإضافية، حسب تقديرات شركة «الفاريز ومارسال» الاستشارية. وهذا الحجم يعادل تماماً الـ16 % التي يسعى الرئيس الأميركي لتحريرها من إجمالي أصول البنوك الأميركية مما يسمح لها بالإستثمار بكثافة في الذكاء الاصطناعي أو مراكز البيانات أو البنية التحتية للطاقة. ومن شأن هذه الخطة الرئاسية الأميركية أن تحمي القيمة السوقية لشركات الذكاء الاصطناعي في سوق المال والمهدّدة بفقاعة، كما تحذر المؤسسات المالية والنقدية العالمية.

• ماذا عن الإتحاد الأوروبي في سيناريو 2025 – 2026؟

الإتحاد الأوروبي ما زال يحصد تداعيات النزاع الروسي الأوكراني، الذي انعكس سلباً على حركة تجارة الطاقة لا سيما إمدادات الغاز لأوروبا ومساعدات مالية كبيرة جداً من الاتحاد لهذا البلد، كما أنه لا زال يعاني من مشاكل هيكلية داخلية وأيضاً من تداعيات رسوم التجارة الأميركية باستثناء بعض الاقتصادات في منطقة اليورو التي شهدت معجزة كالاقتصاد الفرنسي الذي يعبر مطبات ديون وعجز موازنة واعتماد موازنة للعام 2026. وهذه الأخيرة تسببت مؤخراً بالإطاحة بحكومتين. ومع ذلك سجل الاقتصاد الفرنسي نمواً في الفصل الثالث من هذا العام قارب 0.5 % بعد أزمة نمو متقلب. النمو الفرنسي في الفصل الثالث كان منارة للنمو في منطقة اليورو وبنسبة 0.2 % في الفترة ذاتها. وتوقع البنك المركزي الفرنسي أن يسجل الاقتصاد الوطني نسبة 0.7 % للعام 2025 ونسبة 0.9 % للعام 2026. فالاقتصاد الفرنسي أظهر تماسكاً صلباً في الآونة الأخيرة مدعوماً بحركة الاستهلاك رغم عجزي الموازنة والمديونية كالعديد من دول منطقة اليورو، ولا سيما ايطاليا وإسبانيا في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.

• إقتصاد ألمانيا يبحث عن سترة نجاة

إذا كانت فرنسا الثانية في منطقة اليورو، حيث سجلت حالة إستثنائية في الفصل الثالث من العام 2025، إلا أن الاقتصاد الألماني الأول والذي اعتاد أن يكون قاطرة اقتصادات اليورو، يعاني من ضعف الرؤية في العام 2025 بعد فترة ركود ضربت الاقتصاد عامي 2023 و 2024.

وتشير التوقعات إلى نمو ضعيف في العام 2025 بسبب ضعف الأداء الصناعي وتضخيم موازنة الدفاع أمام التهديد الروسي لأوروبا بعد غزو أوكرانيا.

أضف إلى ذلك، تخطّت البطالة حاجز الثلاثة ملايين عاطل عن العمل وبلغت نسبة 6.4 % من اليد العاملة في أعلى نسبة لم تشهدها ألمانيا منذ العام 2015، لا سيما أن هذا الاقتصاد لم يعرف مطبات ومصاعب منذ نحو ثلاثة عقود. فالقطاعات الحيوية في ألمانيا أمام تحديات كبيرة مثل قطاع الطيران وشطب آلاف الوظائف من اليوم ولغاية عام 2030 في شركة لوفتهانزا، وشطب أكثر من 13 ألف وظيفة في شركة بوش وكذلك الأمر في شركة فورد. أضف إلى ذلك، كلفة مواد المحروقات المرتفعة للاستهلاك نتيجة تداعيات الحرب في أوكرانيا والتي تضغط على الصناعة الألمانية الأولى في المنطقة، كما تعاني السلع الألمانية من منافسة حادة تمثلها السلع الصينية ولا سيما في مجال التكنولوجيا ومؤخراً تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية.. واللائحة تطول.

إنطلاقاً من هذا الواقع، بدأت الحكومة الألمانية العمل على خطط إنفاق منقّحة للعام 2026 تتضمن ديوناً أعلى مما كان متوقعاً في الأصل، والقيام بإستثمارات ضخمة ليستعيد الاقتصاد الألماني ثقة الداخل والخارج بقوته وصلابته، لا سيما أنه أزاح الاقتصاد الياباني من المرتبة الثالثة عالمياً ليحلّ مكانه بعد أميركا والصين. فالاقتصاد الألماني الأقرب بالمنطقة لمعايير ماستريخت الأوروبية، فهو يسجل نسبة ديون تساوي حوالي 63 % من الناتج المحلي، ونسبة عجز موازنة بـ2.5 % من الناتج (ماستريخت تنص على عدم تخطي الديون نسبة 60 % من الناتج ونسبة 3 % من عجز الموازنة) مقارنة مع فرنسا التي سجلت حجم ديون يفوق 110 % من الناتج ونسبة عجز موازنة يفوق 5 % من الناتج الفرنسي.

فخطة الإنفاق المنقحة للعام القادم التي تعمل عليها الحكومة الألمانية تجعل من إنعاش الاقتصاد الوطني أولوية بعد عامين من الركود وتركّز على الجانب الصناعي، حيث تجعل من دعم أسعار الطاقة للاستخدام الصناعي أولوية وتهدف لتخفيض الأسعار لصناعات مثل إنتاج المواد الكيميائية والصلب. كما تهدف الخطة الحكومية الألمانية طمأنة الجهات المالية العالمية القلقة حيال اقتصاد أوروبا الذي يقوده الاقتصاد الألماني.

• صندوق النقد الدولي قلق حيال الاقتصاد الأوروبي

المشهد الاقتصادي الأوروبي الذي عرف ركوداً في العامين الماضيين دفع بصندوق النقد الدولي لدعوة الإتحاد الأوروبي للقيام بإصلاحات تهدف إلى تحسين قوة عاملة أكثر قدرة على التنقّل، وتجارة أكثر سلاسة داخل الإتحاد لتعزيز الإنتاجية والنمو في أوروبا، لا سيما أنهما يشهدان تراجعاً مقارنة بما تشهده أميركا. ألفرد كامر مدير المنطقة الأوروبية في صندوق النقد، اعتبر أن «أوروبا تتجه نحو مسار نمو بطيء وضعيف على المدى المتوسط، ومع ذلك هذا ليس أمراً حتمياً» مؤكداً أن «أوروبا لديها المواهب والتكنولوجيا والمدّخرات اللازمة لتحقيق نمو أسرع» مشيراً إلى

أن «هذه الموارد لا يتم استخدامها بكامل إمكاناتها».

وفي حين يتوقع الصندوق نمواً لأوروبا بنسبة 1.2 % هذا العام وبنسبة 1.1 % للعام 2026، اعتبر صندوق النقد أن خفض الحواجز الحدودية داخل الاتحاد وأمام تنقل اليد العاملة إلى مستوى مماثل لما تشهده أميركا، من شأنه أن يزيد الإنتاجية الأوروبية بنسبة تفوق 20 %.

• الديون الأوروبية في مرمى المخاطر

صندوق النقد الدولي وفي مذكرته الصادرة في 4 نوفمبر عام 2025، أوضح أن مستوى الديون في أوروبا معرّض لخطر «الإنفجار» إذا لم تطبق إصلاحات في قطاعي العمالة والأعمال، وإذا لم يُخفض العجز من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، والحد من الإنفاق الإجتماعي، وتحسين كفاءة الحكومات.

صندوق النقد لم يخفِ قلقه العميق ليحذّر أيضاً من أن مستوى ديون أوروبا قد يتضاعف العام 2040 ليصل إلى 130 % من الناتج المحلي مقارنة مع نسبة أوروبية بـ60 % مسموح بها وحددتها بروكسل. وقال الصندوق إن حجم ديون أوروبا أصبح الآن مرتفعاً لدرجة أنه حتى مع الإصلاحات السريعة، «قد يكون من الحتمي إعادة تقييم دور الحكومات في بعض البلدان».

الإصلاحات التي يراها صندوق النقد ضرورية في أوروبا ولا مفر منها، يجب على الحكومات أن تناقشها من أجل أن يدوم النموذج الأوروبي. وبحسب صندوق النقد، فقد تسعى حكومات الإتحاد الأوروبي للتمييز بين ما هو إصلاح لخدمات أساسية وفي مجالات رئيسية مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والتعليم مع بقاء الخدمات الأساسية فقط ممولّة من القطاع العام ومجانية. وفي الوقت ذاته يتوقع صندوق النقد أن تواجه هذه الإصلاحات حساسية شعبية.

ويقر مدير القسم الأوروبي لصندوق النقد الدولي بأن بعض شرائح السكان الأوروبيين قد ترى الإصلاحات المقترحة «مؤلمة» لكن من الضروري «مواجهة هذا الألم».

في الختام،لا شك أن التطورات الاقتصادية والتجارية التي شهدها العام 2025 أعادت خلط الأوراق ورسمت واقعاً اقتصادياً بتوازنات جديدة عزّزت من بعض الاقتصادات، ونالت من بعضها الآخر مع واقع تجاري جديد وواقع تكنولوجي جديد الهدف منه توفير التبسيط والسهولة في الإنتاج وبسرعة تتعدى الفترة التي يحتاجها المستثمر للتفكير بمشروعه وبمدى نجاحه. أمام هذا المشهد تحاول البنوك العمل على رصّ الصفوف وتركيز نشاطها على سياسات التمويل والإقراض.

وكل ذلك يضعنا في صورة مترابطة، إذا تداعى أحدُ عناصرها جرّ معه الآخرين إلى حيث حذّرت البنوك والمؤسسات المالية الكبرى.

مازن حمود

محلل اقتصادي ومالي/ باريس

إغلاق الحكومة الأميركية في أكتوبر/ تشرين الأول 2025
الآثار والإنعكاسات على المصارف العربية وخارطة الطريق لمواجهة التحدّيات

تشهد الحكومة الفيدرالية الأميركية حالياً إغلاقاً منذ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2025. وسنعرض وقائع إغلاق الحكومة الأميركية والآثار المترتبة على الصعيد العالمي وعلى الدول العربية، كما ونستطلع مستقبل الولايات المتحدة ونختتم بالتوصيات والإستراتيجيات للمصارف العربية لمواجهة التحدّيات والإستفادة من الفرص المتاحة.

أبرز وقائع إغلاق الحكومة الأميركية في أكتوبر/ تشرين الأول 2025

تاريخ البداية: 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2025

* **السبب:** فشل الكونغرس في تمرير تشريع المخصّصات للسنة المالية 2026.
* **النزاع الرئيسي:** الخلافات الحزبية حول دعم التأمين الصحي، وخفض المساعدات الخارجية، ومستويات الإنفاق.

تأثير الإغلاق

* **الموظفون الفيدراليون:**
  - حوالي 900,000 شخص في إجازة مؤقتة (غير عاملين أو مدفوعي الأجر).
  - حوالي 700 ألف شخص يعملون من دون أجر، بما في ذلك العسكريون.
* **الوكالات المتضرّرة:**
  - تعليق جزئي أو كامل في المعاهد الوطنية للصحة، ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، ووكالة حماية البيئة، ووكالة ناسا، ووزارات التعليم والتجارة والعمل
* **انقطاع الخدمات:**
  - التأخير في معالجة التأشيرات.
  - نقص مراقبة الحركة الجوية مما يؤدي إلى تأخير الرحلات الجوية.
  - تعليق إصدار البيانات الإقتصادية، بما في ذلك بيانات الوظائف.
* **المواجهة السياسية:**
  - يطالب الديموقراطيون بتمديد دائم للإعتمادات الضريبية لبرنامج أوباما كير.
  - يصرّ الجمهوريون، بقيادة الرئيس ترامب ورئيس مجلس النواب مايك جونسون، على أن مفاوضات الرعاية الصحية يجب أن تتم بعد إعادة فتح الحكومة.
  - لا توجد محادثات رسمية مقرّرة حالياً في الكونغرس.

الأسباب والمخاطر

يتم إغلاق الحكومة الأميركية United States Government Shutdown عندما يفشل الكونغرس في إقرار تشريعات التمويل، مما يؤدي إلى توقف العمليات الفيدرالية غير الأساسية ويتسبّب بمخاطر عدة منها الإضطرابات الإقتصادية، وتأخر في الخدمات، ومخاوف تتعلق بالأمن القومي.

أسباب الإغلاق

- الفشل في تمرير مشاريع قوانين التخصيصات: يتعيّن على الكونغرس الموافقة على 12 مشروع قانون تمويل سنوي في حلول الأول من أكتوبر/ تشرين الاول. وإذا لم تتم الموافقة، تفقد الوكالات السلطة القانونية لإنفاق الأموال.
- الجمود السياسي: غالباً ما تنبع عمليات الإغلاق من النزاعات الحزبية حول أولويات الميزانية المالية، مثل دعم الرعاية الصحية، أو الهجرة، أو الإنفاق الدفاعي.
- قانون مكافحة العجز: يحظّر هذا القانون على الوكالات الفيدرالية إنفاق الأموال دون موافقة الكونغرس، مما يؤدي إلى الإغلاق عند إنتهاء التمويل.

مخاطر الإغلاق

- صرف الموظفين الفيدراليين: يتم إرسال مئات الآلاف من العمال إلى منازلهم من دون أجر، مما يؤثر على سبل عيشهم ومعنوياتهم.
- تعطيل الخدمات: تأخير في معالجة جوازات السفر، وقروض الشركات الصغيرة، وإغلاق المتنزهات الوطنية ومراكز الزوار، وتعليق الإجراءات القانونية، بما في ذلك قضايا مكافحة الإحتكار ضد شركات التكنولوجيا الكبرى مثل أمازون وأبل.
- تأخيرات رحلات السفر الجوي: يُجبر الإقفال وكلاء إدارة أمن النقل (TSA) ومراقبي الحركة الجوية العمل من دون أجر، مما يؤدي إلى نقص الموظفين وتأخير الرحلات الجوية.

التأثير الإقتصادي

- خسارة تُقدر بنحو 3 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي
- إرتفاع أقساط الرعاية الصحية بشكل حاد بسبب إنتهاء الدعم.
- تستمر الخدمات الأساسية مثل إنفاذ القانون والإستجابة للطوارئ، ولكنها تعاني ضغوطاً بسبب عدم دفع رواتب الموظفين.

الاغلاق الحكومي في سائر الدول

إن حالات الإغلاق الحكومي التي تشهدها الولايات المتحدة نادرة

للغاية عالمياً. فالولايات المتحدة تكاد تكون الدولة الوحيدة التي تتوقف فيها الخدمات الأساسية بسبب أزمات الميزانية.

لقد شهدت الولايات المتحدة 11 إغلاقاً منذ العام 1981، حيث توقفت الوكالات الفيدرالية عن العمل بسبب الفشل في تمرير مشاريع قوانين الاعتمادات.

نادراً ما تحدث عمليات إغلاق خارج الولايات المتحدة. تسمح الأنظمة البرلمانية للسلطة التنفيذية في مختلف الدول بالحفاظ على تمويلها حتى في ظل الجمود السياسي. تُبقي القرارات المستمرة التلقائية أو الميزانيات الإحتياطية الخدمات مستمرة. وغالباً ما تتفاوض الحكومات الإئتلافية على تسويات لتجنب المآزق. ففي المملكة المتحدة البريطانية يكاد يكون إغلاق الحكومة مستحيلاً بسبب النظام البرلماني. إذا خسرت الحكومة تصويتاً على الميزانية، فعادةً ما تُفضي إلى إنتخابات بدلاً من إغلاقها.

وقد بقيت بلجيكا 500 يوم من دون حكومة رسمية، لكن الخدمات إستمرت لأن الميزانية السابقة ظلّت سارية المفعول. كما أُغلقت أيرلندا الشمالية في عامي 2017 و2022 بعد إنهيار حكومتها. وتدخلت الحكومة البريطانية لتمويل الخدمات ومنع الإغلاق. تستخدم أستراليا وكندا وألمانيا أنظمة برلمانية تمنع الإغلاق الحكومي. وقد تؤدي الأزمات المالية إلى انتخابات أو حكومات أقلية، ولكن ليس إلى توقف الخدمات.

التدابير المتخذة

ولمعالجة إغلاق الحكومة الأميركية في أكتوبر/تشرين الأول 2025، يسعى الكونغرس والبيت الأبيض إلى إقرار تشريعات طارئة، وإجراء مفاوضات حيال الميزانية، وإتخاذ إجراءات تنفيذية، لكن التقدم لا يزال متعثّراً.

فشلت مقترحات الجمهوريين والديموقراطيين لإعادة فتح الحكومة مرات عدة بسبب نقص الدعم من الحزبين. وقد يسعى الرئيس

الأميركي دونالد ترامب الى تخفيض الإنفاق المُبذر. ينسّق مكتب الإدارة والميزانية مع وكالات الحكومة لترشيد تسريح الموظفين. كذلك أصدرت الإدارة أوامر حيال الإبتكار في مجال الرعاية الصحية، والأمن القومي، وتحرير الإقتصاد.

الآثارعلى الأسواق العالمية

إن إغلاق الحكومة الأميركية له آثار عميقة على الأسواق العالمية، ويؤدي إلى تقلُّبات، وتأخير البيانات الإقتصادية الرئيسية، وإهتزاز ثقة المستثمرين، وخصوصاً في الأسواق الناشئة وأسواق السلع الأساسية.

وعلى الصعيد العالمي، يتوجّه المستثمرون نحو الإستثمار في الذهب والسندات الحكومية. وقد إنخفض مؤشر نيكاي 225 الياباني، بينما إرتفع مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بفضل التفاؤل في شأن الإصلاحات. في أوروبا، شهدت الأسهم مكاسب متواضعة، بينما إنخفض مؤشرا داكس الألماني وكاك 40 الفرنسي. وإنخفضت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات بمقدار 4 نقاط أساس، مما يعكس حالة عدم اليقين التي سادت بين المستثمرين.

في غياب البيانات، تُواجه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً تلك المرتبطة بالسياسة الأميركية، تحدّيات في تعديل أسعار الفائدة. كما ويُفاقم الإغلاق الحكومي الضغط على الدولار، مما يؤثر على أسعار النفط وتكاليف الإقتراض في الأسواق الناشئة. وتشهد دول مثل الإمارات العربية المتحدة إرتفاعاً في إيراداتها نتيجة ضعف الدولار، مما يُعزّز أسعار النفط الخام، إلاّ أن ذلك يُهدّد أيضاً بتضخم عالمي.

ويؤدي الإغلاق الى خلل مؤسسي، مما يدفع بعض المستثمرين إلى إعادة توجيه الأموال بعيداً عن الولايات المتحدة نحو أسواق مثل الصين وكوريا الجنوبية. ورغم أن الولايات المتحدة لم تتخلّف عن سداد ديونها، فإن وكالات التصنيف الائتماني أعربت عن مخاوفها حيال الإستقرار المالي.

الآثار على سعر الذهب

أدّى إغلاق الحكومة الأميركية إلى إرتفاع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية، بسبب قلق المستثمرين وضعف الدولار وتأخُّر البيانات الإقتصادية. وقد وصل الذهب إلى أعلى مستوى قياسي له هذا العام في أوائل أكتوبر/ تشرين الاول 2025. ويتّجه المستثمرون إلى الذهب في ظل حالة عدم اليقين المالي في الولايات المتحدة وتأخر المؤشرات الإقتصادية.

وقد أدّت المخاوف المتعلّقة بالإغلاق الحكومي الأميركي إلى تراجع قيمة الدولار، مما زاد الإقبال على الذهب عالمياً. وتُزيد البنوك المركزية والأسواق الناشئة إحتياطاتها من الذهب في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي والإقتصادي. ويشهد تجار الذهب في الدول العربية نشاطاً متزايداً، حيث تعكس الأسعار المقدّرة بالعملات المحلية الإتجاهات العالمية وتحوُّلات أسعار الصرف .

الآثار على الدولار

يُضعف إغلاق الحكومة الأميركية الدولار، مع تراجع ثقة المستثمرين وتأخر صدور البيانات الإقتصادية الرئيسية، مما يُسبّب حالة من عدم اليقين في أسواق العملات العالمية، إذ إنخفض مؤشر الدولار (DXY) بشكل مطّرد منذ بدء الإغلاق في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2025، مما أدّى إلى إنخفاض الطلب على الأصول الأميركية. ويتّجه المستثمرون نحو الذهب وعملات أخرى مثل الفرنك السويسري والين الياباني، والتي تُعتبر أكثر إستقراراً خلال فترة عدم اليقين المالي.

ويشير الإغلاق الحكومي إلى خلل في واشنطن، مما يدفع المستثمرين العالميين إلى التشكيك في مصداقية المالية العامة الأميركية. كما أن المخاوف حيال الديون طويلة الأجل وجمود الميزانية يزيد من الضغط على الدولار.

وتشهد بعض العملات ارتفاعاً مقابل الدولار، لا سيما في الدول المُصدّرة للنفط، مستفيدةً من إرتفاع أسعار الخام.

الآثار على العملات المشفّرة

يؤدي إغلاق الحكومة الأميركية إلى تأجيج التقلُّبات في سوق العملات المشفّرة، مع ردود فعل متباينة على العملات الرئيسية. إذ شهدت عملة البيتكوين (BTC) تقلُّبات حادة حيث إنخفضت لفترة وجيزة إلى ما دون 26000 دولار ثم إرتفعت مع ضعف الدولار.

إنخفضت كذلك عملة الإيثريوم (ETH) بنسبة 3 % في وقت مبكر من الإغلاق ولكنها عادت إلى الإرتفاع مع إنتعاش نشاط التمويل اللامركزي DeFi. وشهدت الرموز مثل سولونا Solana وكاردانو Cardano تقلُّبات متزايدة بسبب التداول المضاربي وإنخفاض السيولة.

كما تعطّلت عمليات هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC). وبسبب تسريح الموظفين مؤقتاً، تم إيقاف إجراءات التنفيذ ومراجعات صناديق المؤشرات المتداولة للعملات المشفّرة مؤقتاً.

تعثّرت مشاريع القوانين المتعلقة بتنظيم العملات المستقرّة وضرائب الأصول الرقمية في الكونجرس، مما أدّى إلى حالة من عدم اليقين للمستثمرين.

الآثار على الإقتصاد الأميركي

تمتد آثار إغلاق الحكومة الأميركية إلى الإنفاق الفيدرالي، وثقة المستهلك، وأسواق العمل، والمؤسسات المالية مما يُقلّص الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات، ويُعمّق عدم الإستقرار المالي.

ويُتوقع خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تُراوح بين 10 و15 مليار دولار إذا إستمر الإغلاق حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، مع خسائر أعمق إذا امتد إلى نوفمبر/تشرين الثاني.

وتوقفت أعمال الوكالات غير الأساسية، مما أدى إلى تأخير مشاريع البنية التحتية ومنح الأبحاث وعقود المشتريات. وتم تعطيل 750 ألف موظف فيدرالي عن العمل مؤقتاً وإيقاف رواتبهم، مما يُقلّل من إنفاق المستهلكين ويُلحق الضرر بالإقتصادات المحلية، لا سيما في مدن مثل واشنطن العاصمة وأتلانتا ودنفر.

الشركات الخاصة التي تعتمد على العقود الفيدرالية تُخفّض عدد موظفيها أو تُعلّق عملياتها. ولم يتمكن مكتب إحصاءات العمل من إصدار بيانات سبتمبر/أيلول، مما ترك الأسواق وصانعي السياسات دون رؤى أساسية حول التوظيف.

وتؤجل الجهات التنظيمية المالية موافقات الطرح العام الأولي، وإجراءات التنفيذ، والرقابة على العملات المشفّرة. وفي ظل غياب البيانات، قد يؤجل الإحتياطي الفيدرالي قراراته حيال أسعار الفائدة في أكتوبر/تشرين الأول مما يؤثر على تكاليف الإقتراض والإستثمار.

ينتاب الأميركيون القلق إزاء رواتبهم رواتبهم وإستقرارهم الإقتصادي، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق على السفر والمطاعم والتجزئة. وتتعطّل خدمات المتنزهات الوطنية والمتاحف وجوازات السفر، مما يؤثر على السياحة المحلية والدولية.

وتوقفت عمليات المعاهد الوطنية للصحة (NIH) ومؤسسة العلوم الوطنية (NSF) ونازا (NASA). كما تأخرت المنح والتجارب السريرية ومهام الفضاء، مما أبطأ التقدم العلمي وتطوير التكنولوجيا. وإذا إستمر هذا الخلل، فقد تُخفِّض وكالات مثل موديز تصنيف الدين الأميركي، مما يرفع تكاليف الاقتراض.

الآثار على الدول العربية

يؤثر إغلاق الحكومة الأميركية على الدول العربية بشكل رئيسي من خلال تأخير إصدار التأشيرات، وإضطرابات التجارة، وعدم اليقين في الأسواق المالية. وبينما تستمر الخدمات الأميركية الأساسية، يتم تقليص العمليات غير الأساسية في الخارج، مما يُحدث آثاراً سلبية.

يُعيق الإغلاق الحكومي الأميركي التقدُّم في محادثات التجارة الثنائية وإتفاقيات المناخ مع الدول العربية. وتراقب الأسواق العربية عن كثب الخلل المالي الأميركي. ويُؤخّر الإغلاق بيانات إقتصادية أميركية رئيسية مثل الوظائف والتضخُّم، مما يؤثر على قرارات الإستثمار العالمية.

قد يؤثر ضعف الدولار على الدول العربية التي تحتفظ بإحتياطات من الدولار أو تتداول في السلع المقومة بالدولار، مثل النفط. ويُعتبر الذهب ملاذاً آمناً، وقد بلغ مستويات قياسية، مما أثّر على أسواق مراكز تداول الذهب، مثل دبي.

كما يُواجه المسافرون العرب حالة من عدم اليقين بسبب تأخير إصدار التأشيرات وتقليص خدمات السفارات. وقد يؤثر نقص الموظفين في مراقبة الحركة الجوية الأميركية على رحلات الربط ومسارات السفر.

مستقبل الولايات المتحدة

يرتبط مستقبل الولايات المتحدة بشكل كبير بمدّة إستمرار الإغلاق، وكيفية حلّه، وما يتبعه من إصلاحات هيكلية عميقة.

على المدى القصير، يُتوقع أن يُقلص الإغلاق الحكومي الأميركي ما بين 0.3 % و0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي إذا استمر لما بعد منتصف أكتوبر/تشرين الاول. وتشهد ثقة المستهلكين تراجعاً، كما وأن تأخير الإنفاق الفيدرالي يُؤثر سلباً على المقاولين والشركات الصغيرة.

في ظل غياب بيانات الوظائف والتضخُّم، قد يُؤجل الإحتياطي الفيدرالي الإعلان عن أسعار الفائدة أو يُخطئ في تقديرها، مما يؤثر على ضبط التضخُّم وتكاليف الإقتراض. كما أن الخلاف حول دعم الرعاية الصحية وتخفيضات الميزانية يُعمّق الإنقسامات الحزبية في أميركا، مما يجعل المفاوضات المستقبلية أكثر هشاشة.

على المدى المتوسط، إذا فشل الكونغرس في رفع سقف الدين مطلع العام 2026، فقد تواجه الولايات المتحدة التخلُّف عن السداد. قد تخفّض وكالات مثل موديز وفيتش تصنيف الإئتمان السيادي الأميركي إذا إستمر الخلل المالي، مما يرفع تكاليف الإقتراض ويُزعزع الأسواق العالمية.

وقد تُعجّل عمليات الإغلاق المتكرّرة وعدم الإستقرار المالي من توجّه دول مثل الصين وروسيا نحو تنويع إقتصاداتها بعيداً عن الدولار.

وقد تواجه وكالات مثل الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (نازا)، والمعاهد الوطنية للصحة (NIH)، ومؤسسة الصرف الصحي الوطنية (NSF) فجوات في التمويل مما يؤدي إلى تأخير البحث والإبتكار ويؤثر على القدرة التنافسية للولايات المتحدة.

التوصيات للمصارف العربية

تواجه المصارف العربية مخاطر وفرصاً متزايدة في ظل إغلاق الحكومة الأميركية. وعليه يُوصي إتحاد المصارف العربية بإعتماد الاستراتيجيات التالية لمواجهة التحدّيات والإستفادة من الفرص:

- تعزيز إدارة المخاطر وإحتياطات السيولة: على المصارف العربية إعادة تقييم حيازاتها من سندات الخزانة الأميركية والأصول المقوّمة بالدولار، خصوصاً في حال وُقوع تخفيضات في التصنيف الإئتماني. كما يتوجّب تعزيز إحتياطات السيولة إستعداداً لإحتمالية تأخير تسويات الدولار أو إنقطاعات في خدمات البنوك المراسلة.
- تنويع محافظ العملات والأصول: على المصارف العربية تقليل إعتمادها المفرط على الدولار، مع زيادة إستثماراتها في اليورو والفرنك السويسري والذهب والإستثمار في سندات دول مجلس التعاون الخليجي السيادية أو صناديق البنية التحتية العربية لإعادة توازن المخاطر.
- تعزيز الخدمات الإستشارية: على المصارف العربية تقديم المعلومات للعملاء حول كيفية تأثير الإغلاق على التجارة والتحويلات المالية وتدفقات الإستثمار وإستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي لمراقبة تطورات السياسة الأميركية وردود أفعال السوق العالمية.

تعزيز الجاهزية التنظيمية والإمتثالية: على المصارف العربية مراقبة التأخيرات التنظيمية الأميركية. قد يؤثر تقاعس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) وهيئة تداول العقود الآجلة للسلع (CFTC) على المعاملات العابرة للحدود والإمتثال لقواعد العملات المشفّرة. وعلى المصارف العربية التنسيق مع الجهات التنظيمية المحلية لضمان التوافق مع البنوك المركزية العربية حيال معايير التخطيط للطوارئ وإعداد التقارير.

- توسيع الخدمات الرقمية: على المصارف العربية التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية وحلول التحويلات المالية القائمة على تقنية البلوكتشين.
- التخطيط للتعافي بعد الإغلاق: على المصارف العربية الإستعداد لإعادة تقييم الأصول والإنخراط في عمليات الدمج والإستحواذ الإستراتيجية.

د. سهى معاد
باحثة ومحللة إستراتيجية

تحدّيات الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات الإلكترونية

مستقبل المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي يعتمد على قدرة المصارف والمؤسسات المالية على بناء نظام أمني سيبراني متكامل يُوازن بين الإبتكار والوقاية

يشهد العالم المالي راهناً تحوُّلاً جذرياً في بنية أنظمة المدفوعات الإلكترونية، مع تسارع وتيرة الإبتكار في الخدمات الرقمية وإعتماد المصارف والمؤسسات المالية على البنى التحتية التقنية لتسهيل العمليات المالية عبر الإنترنت. وقد جعل هذا التحوُّل من الأمن السيبراني عنصراً حاسماً في الحفاظ على سلامة النظام المالي وثقة المستخدمين، إذ لم يعد التهديد السيبراني خطراً تقنياً فحسب، بل أصبح تهديداً إقتصادياً وإستراتيجياً يمس إستقرار المؤسسات المالية ويقوّض مصداقية الأسواق.

لقد تجاوزت أنظمة الدفع الحديثة حدود المعاملات المحلية لتصبح شبكات مترابطة عالمياً تُنفذ عمليات مالية لحظية عبر واجهات برمجة التطبيقات (Application Programming Interfaces) والبنى السحابية (Cloud infrastructure). هذا الترابط الواسع خلق بيئة خصبة للإبتكار، لكنه في المقابل فتح ثغرات أمنية جديدة يمكن إستغلالها من قبل المهاجمين السيبرانيين، سواء عبر الإختراق المباشر للبُنى التحتية، أو عبر الهندسة الإجتماعية، أو من خلال إستهداف مزوّدي الخدمات من الطرف الثالث. وتزداد خطورة هذه الهجمات حين تتقاطع مع نظم تسوية مركزية أو شبكات دفع وطنية، لأن أي إختراق محتمل يُمكن أن يمتد أثره عبر النظام المالي بأكمله.

ويستمد موضوع الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات أهميته من كونه يقع عند تقاطع التكنولوجيا المالية (FinTech) مع السياسات المصرفية، فهو لا يتعلق فقط بتقنيات الحماية، بل بالحوكمة وإدارة المخاطر وبناء الثقة بين الأطراف المتعاملة.
وقد أصبحت المؤسسات التنظيمية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي تُدرج الأمن السيبراني ضمن مؤشرات الإستقرار المالي العالمي، مؤكدة أن أي ضعف في البنى التحتية الرقمية للمدفوعات يُمكن أن يتحوّل إلى أزمة ثقة عابرة للحدود.

أهمية الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات الإلكترونية

تُعد أنظمة المدفوعات الإلكترونية العمود الفقري للإقتصاد الرقمي الحديث، إذ تُمكن الأفراد والمؤسسات من تنفيذ معاملاتهم المالية بسرعة وأمان عبر الشبكات الرقمية. ومع التحوُّل المتسارع نحو الإقتصاد غير النقدي واعتماد التقنيات الرقمية في تسوية المدفوعات، بات الأمن السيبراني يشكل الركيزة الأساسية لضمان سلامة هذه الأنظمة وإستمراريتها. فكل إختراق أو خلل في أمنها لا يُهدّد فقط المؤسسات المالية بل يزعزع الثقة بالمنظومة المصرفية ككل، ويؤثر في الإستقرار المالي والإقتصادي.

وتتجلّى أهمية الأمن السيبراني في حماية البُنى التحتية المالية من الهجمات التي تستهدف إختراق البيانات أو تعطيل العمليات أو سرقة الأموال. وبحسب تقرير The Nilson Report لعام 2023، فقد بلغت خسائر الإحتيال في عمليات الدفع بالبطاقات على مستوى العالم نحو 33.8 مليار دولار، مع توقعات بأن تصل الخسائر التراكمية إلى نحو 404 مليارات دولار خلال العقد التالي في حال استمرار الثغرات في أنظمة الحماية.

كما تشير دراسة IBM Cost of a Data Breach لعام 2024 إلى أن متوسط تكلفة الإختراق الأمني بلغ 4.9 ملايين دولار عالمياً، بينما إرتفع هذا المتوسط في القطاع المالي إلى نحو 6.1 ملايين دولار للحادثة الواحدة، ما يعكس إرتفاع الكلفة المالية المترتبة على أي خرق للأنظمة المصرفية الحساسة. ووفق التقرير السنوي لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي لعام 2024، بلغت الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية 16.6 مليار دولار، بزيادة تقارب 33 % عن العام 2023، في مؤشّر على تصاعد وتيرة الهجمات التي تستهدف الأنظمة المالية الرقمية في العالم.

وتتجاوز أهمية الأمن السيبراني البُعد التقني إلى البُعد المؤسسي والثقة العامة، حيث إن المستهلكين والمستثمرين يربطون بين أمن المعاملات الرقمية ومصداقية المؤسسات المالية التي يتعاملون معها، ما يجعل تبنّي إستراتيجيات أمنية متقدمة عاملاً حاسماً في تعزيز سمعة المصارف وزيادة قدرتها التنافسية. وعليه، فإن الأمن السيبراني لم يعد مجرد خيار تشغيلي أو إستثمار تقني، بل أصبح شرطاً جوهرياً لتحقيق الشمول المالي وتعزيز التحوُّل الرقمي الآمن. فحماية نظم الدفع الإلكترونية تعني بالضرورة حماية بيانات العملاء وضمان إستمرارية الخدمات المالية دون إنقطاع، وهو ما يُعزّز ثقة المستخدمين ويشجعهم على الإنتقال من النقد إلى القنوات الإلكترونية، مما ينعكس إيجاباً على الإقتصاد الكلي وعلى تطوُّر النظام المالي العربي نحو المزيد من الحداثة والإبتكار.

التحديات السيبرانية التي تواجه أنظمة المدفوعات الإلكترونية

تُواجه أنظمة المدفوعات الإلكترونية خطراً متزايداً من التحديات السيبرانية المعقّدة التي تتطوّر بوتيرة أسرع من أدوات الحماية التقليدية، ما يجعلها في قلب معركة رقمية مستمرة بين مؤسسات المال ومجرمي الفضاء الإلكتروني. فمع إتساع رقعة إستخدام الهواتف الذكية والمحافظ الإلكترونية والمنصات الرقمية، تُعد أنظمة الدفع من أكثر القطاعات إستهدافاً بالهجمات الإلكترونية على مستوى العالم، نتيجة حجم البيانات المالية الحساسة التي تمر عبرها يومياً وتعقيد شبكاتها التشغيلية الممتدة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية ومزودي الخدمات الرقمية.

في ما يلي إضاءة على بعض المخاطر السيبرانية.

• **الهجمات الخبيثة:** تُعدُّ الهجمات الخبيثة أحد أبرز التحدّيات التي تواجه قطاع المدفوعات الإلكترونية، إذ تشمل برمجيات الفدية، وهجمات التصيّد، وإختراقات أنظمة نقاط البيع. وبحسب تقرير Verizon Data Breach Investigations Report لعام 2024، فإن العنصر البشري كان مسؤولاً عن نحو 68 % من الاختراقات المسجلة، في حين شهدت إستغلالات الثغرات التقنية زيادة بنسبة تقارب 180 % مقارنة بالفترة السابقة، ما يعكس تصاعد قدرة القراصنة على تجاوز أنظمة الحماية التقليدية. هذه الأرقام توضّح أن الإستثمار في التكنولوجيا وحده لا يكفي ما لم يُدعَم بتأهيل بشري وتدريب أمني مستمر للعاملين في المؤسسات المالية.

• **تصاعد الأثر المالي للهجمات:** تشير بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي (FBI/IC3 Report 2024) إلى أن الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية تجاوزت 16 مليار دولار خلال العام 2024، بزيادة تقارب 33 % عن العام 2023، ما يعكس التوسع السريع في حجم الجرائم الإلكترونية التي تستهدف المؤسسات المالية والمستخدمين على حد سواء. ويؤكد هذا الإرتفاع أن أنظمة المدفوعات الإلكترونية باتت هدفاً رئيسياً للجماعات الإجرامية المنظمة التي تسعى إلى إستغلال التحول نحو الإقتصاد الرقمي.

• **واقع التهديد في القطاع المالي الأوروبي (مؤشر عالمي للمخاطر):** بحسب تقرير الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني (ENISA) الصادر في فبراير/شباط 2025، فقد تم تحليل 488 حادثة إلكترونية أثرت في القطاع المالي الأوروبي بين عامي 2023 و2024، وخلصت النتائج إلى أن 59 % من هذه الحوادث كانت مرتبطة بجرائم مالية مباشرة، و21 % بخسائر مالية ناتجة، و14 % بتسريبات بيانات حساسة، و7 % بتعطيلات تشغيلية. ويُظهر

هذا المؤشر أن أنظمة المدفوعات تُعدّ ضمن أكثر القطاعات هشاشة في مواجهة التهديدات المعقدة والمتعددة المصادر، خصوصاً في ظل الإعتماد المتزايد على مقدّمي الخدمات الخارجيين.

• **تهديدات سلاسل التوريد والمزوّدين التقنيين:** أشارت الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني (ENISA) في تقاريرها لعامي 2024 و2025 إلى أن الهجمات عبر سلاسل التوريد الرقمية تمثل أكثر من 60 % من الاختراقات الكبرى المسجلة في أوروبا، إذ يستغل القراصنة الثغرات في البرمجيات أو الخدمات التقنية التي تعتمد عليها المصارف وشركات الدفع. وتُعد هذه الظاهرة من أخطر التهديدات المستجدة كونها تتيح الوصول غير المباشر إلى الأنظمة المصرفية الحساسة عبر مزودين خارجيين، وهو ما يتطلب بناء منظومة صارمة لإدارة مخاطر الموردين.

• **أنماط الإستهداف المرتبطة بخدمات الدفع:** أوضح تقرير 2025/Kaspersky Financial Threats 2024 أن أنظمة وخدمات الدفع كانت هدفاً مباشراً في نحو 19 % من هجمات التصيد المالي التي تم رصدها عالمياً، حيث سعى المهاجمون إلى إنتحال واجهات منصّات الدفع أو تطبيقات المحافظ الإلكترونية لخداع المستخدمين وسرقة بياناتهم المصرفية. ويؤكد ذلك أن الجرائم الإلكترونية في مجال المدفوعات تتطوّر باستمرار وتستخدم تقنيات خداع أكثر احترافية.

إن طبيعة التحدّيات التي تواجه أنظمة المدفوعات الإلكترونية لم تعد تقنية فحسب، بل باتت هيكلية ومتشابكة تمس الجوانب البشرية والتنظيمية والتشريعية معاً. فالهجمات الخبيثة وسلاسل التوريد غير المؤمنة وضعف الوعي الأمني تُمثل مجتمعة أبرز مصادر الخطر. لذا، فإنّ بناء بنية دفع رقمية آمنة ومستقرة يستوجب تبنّي نهجاً شاملاً يجمع بين التكنولوجيا المتقدمة، والتدريب المستمر، والحوكمة الفعّالة، والتنسيق بين الهيئات التنظيمية والمصارف ومزودي التكنولوجيا.

الإستراتيجيات والحلول لتعزيز أمن المدفوعات الإلكترونية

في ضوء تصاعد التهديدات السيبرانية وتعقيدها، بات تعزيز أمن أنظمة المدفوعات الإلكترونية ضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار المالي وحماية الثقة بالقطاع المصرفي. ويتطلّب ذلك تبنّي نهجاً شاملاً يجمع بين الأدوات التقنية الحديثة والإجراءات التنظيمية والرقابية والوعي المؤسسي، بما يضمن حماية متكاملة على مستوى البنية التحتية والتشغيل والإدارة. لذلك، يتوجب على المصارف تعزيز بنية الدفاع متعددة الطبقات، حيث يُعد تطبيق هذا مفهوم أحد أهم أسس الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات. ويقوم هذا النهج على دمج مستويات متعددة من الحماية تشمل التشفير، والجدران النارية الذكية، وأنظمة كشف التسلل، والتحليل السلوكي للمعاملات. وبحسب تقرير Mastercard Security Roadmap 2025، فإن المؤسسات المالية التي تعتمد استراتيجيات دفاع متعددة الطبقات نجحت في خفض محاولات الاحتيال الإلكتروني بنسبة تتجاوز 35 % خلال عام واحد، مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد حلولاً أحادية. وهذا يبرهن أن بناء منظومة أمنية متكاملة أكثر فاعلية من الإعتماد على نظام حماية واحد مهما بلغت كفاءته.

لقد أحدث الذكاء الإصطناعي ثورة في مجال إكتشاف التهديدات المالية، إذ باتت الخوارزميات قادرة على تحليل ملايين العمليات في أجزاء من الثانية ورصد الأنماط الشاذة التي قد تشير إلى نشاط إحتيالي أو هجوم سيبراني. ووفق تقرير Deloitte Cybersecurity Outlook 2024، فإن ما يقارب 64 % من المصارف الكبرى باتت تستخدم أنظمة ذكاء إصطناعي لتحليل سلوك المعاملات، و56 % منها تعتمد التحليل التنبؤي لرصد محاولات الإحتيال قبل وقوعها. وتبرز أهمية هذه الأدوات بشكل خاص في قطاع المدفوعات، الذي يتطلّب توازناً دقيقاً بين سرعة المعاملة ودقة التحقق من الهوية والأمان.

كما تُشكّل المعايير الدولية ومعيار أمن بيانات بطاقات الدفع أساساً لتوحيد سياسات الأمان في المؤسسات المالية، حيث أكدت مجموعة البنك الدولي في تقريرها لعام 2024 حول البنية التحتية المالية الآمنة، أن تطبيق هذه المعايير ساهم في تقليص الحوادث الأمنية بنسبة 25 % لدى المؤسسات التي تبنّتها في دول الأسواق الناشئة. وفي السياق العربي، بدأت العديد من المصارف المركزية، مثل البنك المركزي الإماراتي والبنك المركزي السعودي والبنك المركزي المصري، تطبيق أطر إلزامية للأمن السيبراني، تتضمّن متطلّبات خاصة بأنظمة المدفوعات وشركات التكنولوجيا المالية.

وتؤكد الخبرات الدولية أن القدرة على إكتشاف الهجوم والتعامل معه بسرعة تحدّد حجم الأثر المالي والتشغيلي الناتج عنه. فوفق دراسة IBM Security لعام 2024، فإن المؤسسات التي تمتلك فرق إستجابة مدرّبة وأنظمة مراقبة آنية توفر ما معدّله 1.76 مليون دولار في تكلفة كل حادثة إختراق مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى خطط جاهزة للطوارئ. لذلك، يجب على المؤسسات المالية العربية وضع خطط استجابة سيبرانية محدّثة بإستمرار، مع إجراء إختبارات محاكاة للهجمات لضمان الجاهزية المؤسسية والعملياتية.

أخيراً، يبقى العامل البشري العنصر الأهم في منظومة الأمن السيبراني. فحتى أقوى الأنظمة التقنية يُمكن أن تنهار بسبب خطأ بشري بسيط أو ضعف في وعي المستخدمين. وتشير دراسة PwC Digital Trust Insights 2024 إلى أن نحو 70 % من المؤسسات التي واجهت حوادث إختراق كان السبب فيها سلوك بشري غير مدرّب. لذا، فإن الإستثمار في التدريب، وتعزيز ثقافة الوعي الأمني، ووضع سياسات واضحة للمساءلة والإنضباط الرقمي، يمثل الأساس المتين لأي إستراتيجية ناجحة لحماية أنظمة المدفوعات الإلكترونية.

إستنتاج

في المحصّلة، تشير المعطيات إلى أن الأمن السيبراني في أنظمة المدفوعات الإلكترونية لم يعد مسألة تقنية فحسب، بل أصبح مكوّناً إستراتيجياً في منظومة الإستقرار المالي والإقتصادي. فمع تسارع التحوُّل نحو الإقتصاد الرقمي وإزدياد الإعتماد على المنصّات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات، أصبحت حماية هذه الأنظمة ضرورة وطنية ومصرفية وأمنية في آن واحد. وتُظهر المؤشّرات العالمية أن الخسائر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية تتصاعد بوتيرة مقلقة، ما يؤكد أن الإستثمار في الأمن السيبراني لم يعد خياراً ترفيهياً بل ضرورة تشغيلية لحماية الثقة العامة في النظام المالي.

وإنطلاقاً من فهم التحدّيات الراهنة، تتطلّب المرحلة المقبلة تبنّي مجموعة من الإجراءات والتوصيات التكاملية الهادفة إلى بناء منظومة عربية أكثر صلابة في مجال أمن المدفوعات الإلكترونية، ومنها التالي:

• **تطوير أطر تشريعية وتنظيمية موحّدة على المستوى العربي:** إذ ينبغي العمل على تنسيق السياسات السيبرانية بين المصارف المركزية وهيئات الدفع العربية، ووضع معايير موحّدة لأمن المدفوعات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما يُعزّز الثقة المتبادلة ويُسهّل التعاملات العابرة للحدود.

• **إنشاء مراكز إقليمية لرصد التهديدات والإستجابة المبكّرة:** ويُستحسن إنشاء مراكز عربية متخصّصة لتبادل المعلومات الأمنية وتحليل الهجمات المحتملة على أنظمة المدفوعات، بما يمكّن المصارف من الإستجابة بشكل أسرع وأكثر تنسيقاً. وقد أثبتت تجارب الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن إنشاء هذه المراكز ساهم في تقليص زمن إكتشاف الهجمات بنسبة بين 30 % و40 %.

• **تعزيز الشراكة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية:** فإن دمج الحلول التقنية المبتكرة مع البنى المصرفية التقليدية يُساهم في تعزيز الأمن، شريطة وجود ضوابط واضحة لإدارة المخاطر في عمليات التكامل التقني وتبادل البيانات. وينبغي أن تتبنّى المصارف العربية أُطراً تنظيمية مرنة تُمكّنها من التعاون مع مزودي التكنولوجيا من دون الإخلال بمعايير الأمان.

• **الإستثمار في الذكاء الإصطناعي والتحليل التنبُّئي للأمن السيبراني:** حيث تُظهر الدراسات الحديثة أن إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في مراقبة المعاملات والتحليل السلوكي يُسهم في خفض محاولات الإحتيال بنسبة تصل إلى 60 % في المؤسسات التي تبنّت هذه الحلول بشكل فعّال. وعليه، فإن التحوُّل نحو أمن سيبراني قائم على البيانات والتحليل الذكي لم يعد خياراً، بل ضرورة لحماية البنية المالية المستقبلية.

• **تعزيز الثقافة الأمنية والتدريب المستمر:** يبقى العنصر البشري، خط الدفاع الأول والأخير. من هنا، يجب إدماج الأمن السيبراني في برامج التدريب المصرفي الدورية، وإطلاق حملات توعية شاملة تستهدف الموظفين والعملاء على حدّ سواء.

في الخلاصة، إن مستقبل المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي يعتمد على قدرة المصارف والمؤسسات المالية على بناء نظام أمني سيبراني متكامل يوازن بين الإبتكار والوقاية، ويستند إلى التعاون الإقليمي والمعايير الدولية والتكنولوجيا الذكية والوعي البشري.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

الإتجاهات الحديثة في إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

توظيف الذكاء الإصطناعي في الإمتثال يتطلّب وضع أطر حوكمة صارمة تضمن العدالة وتمنع الإنحياز وتحافظ على خصوصية المستخدمين

شهد النظام المالي العالمي في العقد الأخير تحوُّلاً نوعياً في مفهوم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ لم يعد الإمتثال مجرّد إلتزام شكلي بمجموعة من القواعد التنظيمية، بل أصبح عنصراً جوهرياً من عناصر الحوكمة المؤسسية وركيزة أساسية في تعزيز النزاهة المالية والإستقرار الإقتصادي. فقد أظهرت الأزمات المالية المتعاقبة، إلى جانب التطوُّرات التقنية المتسارعة، أن هشاشة نظم الإمتثال لا تؤدي فقط إلى مخاطر قانونية وعقابية، بل تمتد لتقوّض ثقة المستثمرين والمراسلين الدوليين، وتحدّ من قدرة المصارف على الإنخراط الفاعل في النظام المالي العالمي.

من هنا، برزت الحاجة إلى إعادة صياغة الإطار المفاهيمي لإدارة الإلتزام بما يتجاوز التقيُّد القاعدي إلى منظور قائم على الفعّالية (Effectiveness-Based Compliance)، حيث يتم تقييم الأداء وفق النتائج المحققة، لا وفق حجم الوثائق والإجراءات المعتمدة. ونتيجة لذلك، باتت قدرة المؤسسات المالية على الوقاية من المخاطر المالية والإجرامية تُقاس بمدى قدرتها على كشف الأنماط المشبوهة وتحليل العلاقات المعقدة بين المعاملات، بدلاً من الإكتفاء بملء النماذج وإرسال التقارير.

وقد فرض هذا التحوُّل الجوهري إعادة هيكلة كاملة لوظائف الامتثال، سواء على مستوى الموارد البشرية، أو البُنى التقنية، أو منهجية تحليل المخاطر، ما خلق تحدّياً جديداً أمام الإدارات المصرفية يتمثّل في تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والرقابة الوقائية.

الإطار التنظيمي والمعياري العالمي

يُشكل الإطار التنظيمي العالمي لإدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرجعية الأساس التي تستند إليها جميع الأنظمة الوطنية، وهو نتاج تراكم عقود من الجهود الدولية التي هدفت إلى بناء منظومة مالية أكثر شفافية ومتانة. وتُعد مجموعة العمل المالي (FATF) الأساس في هذا البناء، إذ أسست منذ العام 1989 منهجية شاملة تعتمد على التوصيات الأربعين التي وضعت معايير موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع مرور الزمن، تحوُّلت هذه التوصيات من أدوات إسترشادية إلى معايير إلزامية، يُقاس من خلالها إلتزام الدول في إطار التقييمات المتبادلة الدورية التي تنفذها المجموعة. واللافت أن تركيز FATF لم يعد على وجود القوانين فقط، بل على فعّالية التطبيق ومدى قدرة الأنظمة الوطنية على تحقيق نتائج ملموسة، مثل معدّلات التحقيق والإدانة وجودة التنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية.

أما على الصعيد الأوروبي، فقد شهدت أوروبا منذ العام 2015

سلسلة من الإصلاحات العميقة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تُوجت في العام 2024 بإقرار الحزمة التشريعية الجديدة التي تضمّنت إنشاء الهيئة الأوروبية لمكافحة غسل الأموال (The Authority for Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism) ومجموعة من اللوائح الملزمة لجميع الدول الأعضاء. وتمثل هذه الهيئة نقلة نوعية في بنية الإشراف الأوروبي، إذ تتولّى الرقابة المباشرة على المؤسسات المصرفية عالية المخاطر، وستُنشئ قاعدة بيانات موحدة للملكية المستفيدة، إلى جانب وضع حدّ أقصى للتعاملات النقدية لا يتجاوز عشرة آلاف يورو.

وتأتي هذه التطورات إستجابةً للثغرات التي كشفتها فضائح غسل الأموال الأوروبية في السنوات الأخيرة، والتي بيّنت أنّ تعدّد السلطات الوطنية وتفاوت معايير التنفيذ أضعفا فعّالية النظام الأوروبي بأكمله.

أما في الولايات المتحدة، فقد شكّل قانون الشفافية المؤسسية (Corporate Transparency Act) الذي دخل حيّز التنفيذ مطلع العام 2024، نقطة تحوّل مهمة في تعزيز مبدأ الإفصاح عن الملكية المستفيدة. وألزَم القانون المذكور الشركات الأميركية والكيانات الأجنبية العاملة في السوق بتقديم بيانات دقيقة حول المالكين الفعليين إلى شبكة مكافحة الجرائم المالية، ما وفّر أداة مركزية للحدّ من إساءة إستخدام الهياكل القانونية في إخفاء الهويات الحقيقية للمستفيدين. وبذلك عزّزت الولايات المتحدة نموذجها القائم على الشفافية الوقائية، مكمّلةً سياساتها الصارمة في العقوبات الإقتصادية ومتابعة تمويل الإرهاب، التي لا تقتصر على الأفراد بل تمتد إلى الكيانات الوسيطة وشبكات التمويل غير التقليدية.

وضمن هذا السياق، أصبحت الأصول المشفّرة محوراً تنظيمياً جديداً في أوروبا والولايات المتحدة على السواء. فقد أقرّ الإتحاد الأوروبي في العام 2023 لائحة الأسواق في الأصول المشفّرة، التي تهدف إلى تنظيم عمل مزودي خدمات الأصول الرقمية، وتفرض متطلّبات الإفصاح والحوكمة والإمتثال على غرار المصارف. كما أُقرّت قاعدة Travel Rule التي تُلزم الجهات المزودة بخدمات الأصول المشفّرة بجمع بيانات المرسِل والمستفيد في جميع التحويلات الرقمية، ما أسهم في سدّ الفجوة بين القطاع المصرفي التقليدي والعالم الافتراضي للأصول الرقمية.

وبذلك، يظهر أن الإطار المعياري العالمي يتجه نحو التكامل بين الشفافية، التكنولوجيا، والمساءلة، مع تراجع الفوارق بين الأنظمة المصرفية التقليدية والأنشطة المالية الرقمية.

وتفرض هذه الإتجاهات واقعاً جديداً على المصارف العربية، التي باتت مطالَبة بمواكبة هذه المعايير لا كمتلقية لها، بل كشريك فاعل في صياغة نموذج عربي متطوّر يعكس خصوصيات البيئة الإقليمية ومتطلّبات الإندماج في النظام المالي العالمي.

التقنيات الحديثة في الإمتثال والرصد والتحليل

أحدثت الثورة الرقمية في القطاع المالي نقلة نوعية في مفهوم الإمتثال، بعدما أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في الكشف المبكر عن المخاطر وتعزيز كفاءة الرصد والتحليل. فبينما كان الإمتثال في الماضي يعتمد على قواعد يدوية ونماذج جامدة، أصبح اليوم منظومة ذكية تقوم على تحليل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الإصطناعي والتحليلات الرسومية (Graph Analytics)، بما يتيح فهماً أعمق للأنماط المشبوهة وتدفقات الأموال العابرة للحدود. وتُعد التحليلات الرسومية من أبرز الأدوات التي غيّرت وجه المراقبة المالية، إذ تسمح برسم العلاقات المعقّدة بين العملاء والمعاملات بطريقة بصرية تكشف شبكات تمويل خفية أو معاملات متكررة تتجاوز الأنماط الطبيعية للسلوك المالي. فالمصارف التي تبنّت هذه الأدوات أصبحت قادرة على تتبّع سلاسل التحويلات التي تتجاوز عشرات الحسابات في دقائق معدودة، وإكتشاف الإرتباطات بين كيانات تبدو في الظاهر غير مترابطة. لم يعُد هذا الأسلوب حكراً على الأجهزة الأمنية، بل أصبح ركيزةً في برامج الإمتثال داخل المؤسسات المالية المتقدمة.

أما الذكاء الإصطناعي، فقد أضاف بعداً تحوُّلياً من خلال قدرته على التعلم الذاتي وتحسين أداء نظم الإنذار مع مرور الوقت. فبدلاً من إعتماد القواعد الثابتة، إنتقلت المؤسسات إلى أنظمة قائمة على النماذج التنبؤية التي تتعلّم من التجارب السابقة وتتكيّف مع تغيّر أنماط السلوك المالي. ونتيجة لذلك، تمكّنت المصارف التي اعتمدت خوارزميات التعلم الآلي من خفض الإنذارات الكاذبة بنسبة تتراوح بين 30 % و50 % في بعض الحالات، مع رفع دقة الإكتشاف وتحسين تخصيص الموارد البشرية.

لكن هذا التطوُّر التقني ترافق مع تحديات جديدة، أبرزها ضرورة ضمان تفسيرية القرارات وشفافية النماذج، إذ لم تعد الجهات الرقابية تقبل أن تُدار قرارات الإيقاف أو الإبلاغ بناءً على «صندوق أسود» لا يُمكن تبرير مخرجاته.

وتبرز أيضاً أهمية التحليلات السلوكية في مراقبة سلوك العملاء والمعاملات بناءً على أنماط إستخدامهم الإعتيادية. فعندما تنحرف حركة العميل عن السلوك الطبيعي المسجل تاريخياً، تُولد إنذارات فورية قد تكشف محاولات غسيل أموال أو تمويلاً غير مشروع. ولعلّ الجمع بين التحليلات السلوكية والرسومية ضمن بيئة تحليلية موحدة يشكل الخطوة التالية في تطوير ما يُعرف بـ «الذكاء الإمتثالي»، وهو إتجاه عالمي تسعى إليه المصارف الكبرى لتقليل الزمن بين الإشتباه واتخاذ القرار.

إلى جانب هذه التقنيات، تلعب البيانات الضخمة دوراً جوهرياً في إثراء عملية الرصد والتحليل. فالمؤسسات المالية أصبحت تجمع كمّاً هائلاً من البيانات التشغيلية والتجارية والشخصية التي تُستخدم لتغذية أنظمة الامتثال بالمعطيات الدقيقة. وتقوم الأنظمة الحديثة بدمج مصادر متعدّدة، كبيانات العملاء، وسجلات التحويلات، ونشاطات القنوات الإلكترونية، وسجلات الأسواق الثانوية، لتشكّل صورة شاملة عن المخاطر المحتملة. غير أنّ هذا التوسُّع في جمع البيانات يفرض إلتزامات جديدة في مجال الخصوصية وحماية المعلومات، ما يستدعي توازناً دقيقاً بين متطلّبات الرقابة ومتطلّبات الأمن السيبراني والحوكمة.

وفي الوقت نفسه، تحوّلت المدفوعات الفورية إلى تحدٍ تقني جديد لأنظمة الامتثال، إذ لم يعد الوقت متاحاً للمراجعة اليدوية. فالمصارف الرائدة أنشأت غرف عمليات هجينة تجمع بين الذكاء الإصطناعي والمحللين البشريين، بحيث يُتخذ القرار خلال ثوانٍ معدودة دون تعطيل العمليات الشرعية.

كما تم إعتماد معيار الجودة ISO 20022 في تصميم الرسائل المالية لتوسيع الحقول المعلوماتية الخاصة بالمُرسل والمُستفيد والغرض من التحويل، مما حسّن من جودة البيانات المستخدَمة في الرصد الفوري. ورغم هذا التقدم، تبقى التحدّيات الأخلاقية والتشغيلية قائمة، إذ يتطلب توظيف الذكاء الاصطناعي في الإمتثال وضع أطر حوكمة صارمة تضمن العدالة وتمنع الإنحياز وتحافظ على خصوصية المستخدمين. كما ينبغي للمصارف أن تطوّر قدرات بشرية موازية لفهم مخرجات النظم الذكية وتفسيرها للإدارات العليا والجهات الرقابية. فالتقنية ليست بديلاً عن الإنسان، بل هي أداةٌ لتعزيز قدرته على إتخاذ القرار في بيئة أكثر تعقيداً وسرعةً من أي وقت مضى.

تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والعقوبات الدولية

يشكّل تمويل الإرهاب وتمويل الإنتشار أحد أعقد القضايا التي تواجه أنظمة الإمتثال الحديثة، إذ تتجاوز مخاطرهما الأطر المالية لتصبح مسألة أمن قومي وسياسي عالمي. فمع تنامي العولمة المالية وتنوُّع أدوات التحويل عبر الحدود، أصبحت شبكات تمويل الإرهاب تستخدم قنوات شرعية في ظاهرها مثل التجارة والعمل الإنساني والتحويلات الفردية لتضخيم مواردها أو تمرير الأموال بطرق يصعب رصدها بالوسائل التقليدية. ويزداد الأمر تعقيداً عندما تتقاطع هذه الأنشطة مع مناطق نزاع أو اقتصادات نقدية ضعيفة الضبط، كما هي الحال في عددٍ من الدول العربية والنامية، حيث تتقلّص قدرة السلطات الرقابية على تتبّع حركة الأموال بصورة دقيقة.

لقد أظهرت مجموعة العمل المالي في تقاريرها الأخيرة أنّ مكافحة تمويل الإرهاب لا يُمكن أن تقتصر على متابعة أسماء الأفراد أو الكيانات المدرجة في القوائم، بل يجب أن تمتد إلى تحليل الأنماط السلوكية والإقتصادية المرتبطة بتلك الكيانات. وهذا ما يعرف اليوم بـ «التحليل الشبكي للتمويل الإرهابي»، الذي يهدف إلى إكتشاف الروابط غير المباشرة بين المتبرعين والوسطاء والمستفيدين النهائيين. كما وسّعت المجموعة نطاق الرقابة ليشمل تمويل الإنتشار، أي دعم الأنشطة المتعلّقة بنشر أسلحة الدمار الشامل أو المواد مزدوجة الإستخدام، وهو مجال يتطلّب تعقّب سلاسل التوريد والتجارة الدولية ومصادر التمويل المساندة لها.

وقد أصبحت العقوبات الدولية أداة رئيسية لمواجهة هذه المخاطر. فالولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة تعتمد أنظمة متطورة لتجميد الأصول وحظر التعامل مع الأفراد أو الكيانات المتورّطة في الإرهاب أو الإنتهاكات الدولية. وقد تطوّرت تقنيات فحص العقوبات لتشمل الملكية والسيطرة غير المباشرة، بحيث لا يقتصر الفحص على الإسم القانوني بل يمتد إلى الكيانات التابعة والمملوكة جزئياً، ما يتطلّب من المصارف تحديث قواعد بياناتها بصورة مستمرة والتأكد من توافقها مع التغييرات اللحظية في القوائم الدولية.

كما أدّت الرقمنة المتزايدة في التمويل إلى بروز تحديات جديدة مثل استخدام العملات المشفّرة في تمويل الأنشطة المحظورة، ما دفع الهيئات التنظيمية إلى فرض قواعد Travel Rule التي تلزم مزودي خدمات الأصول المشفّرة بالإفصاح عن بيانات المرسل والمستفيد في كل تحويل. ومن هنا، يتضح أن مستقبل مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل الإنتشار يعتمد على التكامل بين الإمتثال التقني والتحليل الاستخباراتي المالي، وعلى قدرة المؤسسات في بناء أنظمة رصد مرنة توازن بين سرعة التنفيذ ودقة التحقق.

وفي ظل ذلك، فالمصارف العربية مدعوة اليوم إلى تطوير قدراتها في هذا المجال، لا سيما عبر تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية الوطنية والمصارف التجارية، وتبادل المعلومات ذات الصلة بالمعاملات المشبوهة ضمن أطر قانونية وآمنة.

فالمسؤولية لم تعد تقع على جهة واحدة، بل أصبحت مشتركة بين المصارف والهيئات التنظيمية ووحدات الإستخبارات المالية، في إطار ما يُعرف بالشراكة الوقائية التي أثبتت فعّاليتها في الحد من الجرائم المالية عبر تبادل الخبرات وتوحيد أنظمة الإنذار المبكر.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

«إصلاح المصارف» في لبنان قانون مُقيّد بـ «الفجوة المالية» ومُحاصر بطعن «الدستوري» وملاحظات صندوق النقد الدولي

لم يصل قانون إصلاح المصارف في لبنان إلى أهدافه المرجوة، رغم أن البرلمان اللبناني أقرّه في 31 تموز (يوليو) 2025، إذ إن بعثة صندوق النقد الدولي سجّلت العديد من الملاحظات عليه، وطلبت من وزارة المال اللبنانية والبرلمان الأخذ بها، كما أن المجلس الدستوري أبطل موادَ في القانون خلال أيلول/ سبتمبر 2025 ، بعد طعن قدمته كتلة «لبنان القوي». في الأساس يهدف القانون إلى إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها، والتركيز على تعزيز الإستقرار المالي ومُعالجة حالات التعثُّر للمصارف، كما يتضمّن مواد عدّة تهدف الى حماية الودائع وتحسين الرقابة على المصارف.

كل ما سبق أعلاه، يُحفّز على البحث عما يطلبه الصندوق من هذا القانون، وما هو رأي جمعية المصارف، وكيف يستعيد القطاع ككل ثقة المودعين والمستثمرين العرب والأجانب به. بداية لا بد من الإشارة إلى أن طريق العقبات التي تمنع تحويله إلى قانون قابل للتنفيذ عديدة، أولها إرتباطه بقانون إسترداد الودائع والانتظام المالي (الفجوة المالية) الذي على الحكومة وضعه، تمهيداً لإحالته إلى مجلس النواب لدرسه وإقراره، وثانيها ملاحظات صندوق النقد الدولي على القانون التي بلغت 22 ملاحظة، مما يعني أنه قد لا يُوافق على توقيع إتفاق مع لبنان في حال لم تنفذ هذه الملاحظات على غرار ما حصل مع قانون السرية المصرفية، وثالثها الطعن الذي قرّره المجلس الدستوري لبعض مواده.

إذاً، وُلد قانون إصلاح المصارف يتيماً رغم خروجه من رحم لجنة المال والموازنة التي أشبعته درساً، فحتى النواب الذين صوّتوا لصالحه يُقرّون أنه غير مُكتمل الأوصاف، في ظل غياب قانون «الإنتظام المالي» أو إسترداد الودائع (الفجوة المالية)، لكن الجميع أرادوه «رسالة إصلاحية» للمجتمع الدولي (على حد تعبير وزير المال اللبناني ياسين جابر). ويرى البعض أن القانون قد يُمثل خطوة في الإتجاه الصحيح لإعادة تنظيم القطاع، لكنه يظل قاصراً عن معالجة جذور الأزمة، كما إنتقدت جهات أخرى القانون لأنه لم يعالج غياب المحاسبة وإختلال موازين القوى، ولأنه قد لا يؤدي إلى إصلاح حقيقي، من دون كسر الهيمنة السياسية على المصارف وإعادة توزيع الخسائر بشكل عادل.

الدكتورة جوديت التيني:
لقانون موحّد يُترجم الخطة الإصلاحية للحكومية

في الميزان القانوني، توضح **المحامية الدكتورة جوديت التيني** لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أنه «يجب إقرار قانون واحد موحّد يُترجم الخطة الإصلاحية ويُعالج كل هذه المواضيع، لا سيما إصلاح المصارف والفجوة المالية»، مشدّدة على أن «هذا القانون يجب أن يُلغي جميع الأحكام القانونية السابقة والمخالفة له، مثل المادة 38 من قانون موازنة العام 2020، التي يالأسف جرى تمريرها ضمن الموازنة من قبل الحكومة ومجلس النواب، خلافًا لأصول التشريع الدستورية، لأنها من فئة ما يُعرف بـ «فرسان الموازنة»، أي مواد لا علاقة لها بالموازنة، وكان على المجلس الدستوري إبطالها في حينه».

وتشرح التيني أن«هذه المادة تعدّل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسسة ضمان الودائع، بحيث تصبح لغاية 75 مليون ليرة لبنانية أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية (رأسمالاً وفائدة)، بالنسبة إلى مجموع حسابات الودائع العائدة لمودع واحد لدى أي مصرف، مع إعتبار أن مركز المصرف وفروعه مؤسسة واحدة. وطبعاً هذا المبلغ غير كافٍ، ويجب على القانون الجديد أن يعالج هذه النقطة».

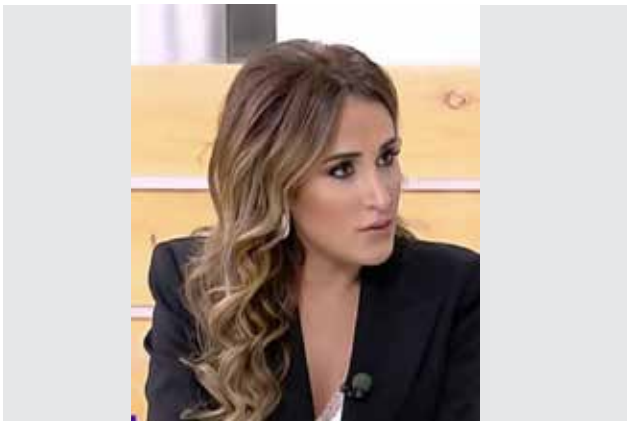

وتضيف التيني: «لا بد أن يتم تنفيذ أحكام هذا القانون بالتوازي، فتكون إعادة أموال المودعين أولوية. وكفى تأويلاً في تطبيق قانون رفع السرية المصرفية، فهذا التأويل بدأ منذ إقرار القانون العام 2022، بهدف عدم تطبيقه وتركه حبراً على ورق».

وتختم التيني بالقول: «إن إقرار رفع السرية المصرفية لعشر سنوات، كما هو مطروح اليوم، يجب أن يُحتسب من تاريخ إقرار القانون، وليس من تاريخ تقديم طلب رفع السرّية المصرفية عن الحساب. أما خلاف ذلك فيعني تضييع الوقت، والتهرّب، وعدم معالجة الملفات الكبيرة».

الدكتور وليد أبوسليمان: سيتكرر سيناريو قانون السرية المصرفية مع قانون إصلاح المصارف

يُسجل **الخبير الإقتصادي الدكتور وليد أبوسليمان** ملاحظات عدة على قانون «إصلاح المصارف»، ويقول: «إن أول ملاحظة يُمكن أن تُسجل هي أنه قانون مُعلّق، أي أنه غير ساري المفعول إلاّ بعد إقرار قانون الفجوة المالية، وعملياً كان يجب إقرار قانون الفجوة المالية لتحديد الخسائر في القطاع المصرفي، وبعدها يتم تحديد كيفية معالجة أوضاعها».

مشيراً إلى أن «الملاحظة الثانية هي ملاحظات صندوق النقد الدولي عليه، فأيّ مساعدة خارجية أو جسر للخروج من الأزمة نحو النظام المالي العالمي وإعادة ترميم الثقة معه، لا يُمكن أن يتم إلاّ عبر صندوق النقد الدولي، وبالأخص في موضوع إعادة هيكلة الدين العام وسندات اليوروبوندز، والصندوق لديه شروط أساسية منها تقييم أكبر 14 مصرفاً في لبنان، بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات مالية وإدارية في لبنان».

ويلفت إلى أن «الملاحظات الجوهرية التي قدمها الصندوق على القانون عشية إقراره، تطرح علامة إستفهام كبيرة حول كيف يُمكن إبرام إتفاق بينه وبين لبنان، في ظل الإختلاف في وجهات النظر

حول قانون إصلاح المصارف والملاحظات الكثيرة التي يسجّلها الصندوق عليه (22 ملاحظة)».

مؤكداً أن «جوهر هذه الملاحظات يكمن في رفض الصندوق سلطة المصارف على الهيئة المصرفية العليا (الغرفة الثانية المعنية بتقييم أوضاع المصارف)، والتي يُعطيها القانون الحق بالطعن بأيّ قرار تُصدره الهيئة، بالإضافة إلى مشاركة مؤسسة ضمان الودائع

فيها، والجميع يعلم أن أكثر أعضائها معيّنون من المصارف، وهذا هو الخلاف الكبير والجوهري بين ما أُقر في القانون وملاحظات الصندوق».

ويؤكد أبو سليمان أن «ملاحظات صندوق النقد الدولي تعني أن الخلاف أساسي بين ما يريده وبين ما أقرّه مجلس النواب»، معتبراً أن «الملاحظة الثالثة التي تُسجّل على القانون، هو إشراك المصرف المركزي في تطبيقه، والجميع يعلم أنه جزء من الأزمة، شئنا أم أبينا، لذلك ليس منطقياً إعطاؤه هامشاً واسعاً لفرض رؤيته على تنفيذ القانون (عضوية الحاكم والنائب الأول)، ومنحه صوتاً إضافياً لصالح «المركزي» الذي هو جزء من الأزمة والزلزال المالي بدأ من عنده».

ولا يستبعد أبو سليمان أن «يتكرر سيناريو قانون السرية المصرفية مع قانون إصلاح المصارف، لجهة عدم قبول الصندوق به حتى تعديله وفق الملاحظات التي أبداها»، آسفاً بأن «هذا الأمر قد تمّ في العام 2022 مع قانون السرية المصرفية إلى أن تمّ إقراره في العام 2025، أي أن مجلس النواب ماطل في إقرار القانون 3 سنوات على حساب المودعين وأموالهم».

ويختم أبو سليمان: «هل يُمكن أن ينتظر المودعون 5 سنوات أخرى للحصول على ودائعهم؟ وهل مَن يكترث للخسائر التي يتكبّدونها نتيجة التذويب الممنهج لودائعهم (رسوم باهظة/ تضخم...)، علماً أنه من شبه المؤكد بأن قانون الفجوة المالية، لن تجرؤ الطبقة السياسية على إقراره قبل الإنتخابات النيابية، لأنه سيحمّل المسؤولية للأطراف التي سبّبت هذه الازمة وهذا أمر غير شعبوي ولذلك من الصعب إقراره».

الدكتور سامي عطاالله: لا نص في القانون لحماية حقوق المودعين بعد تصفية المصارف

يقارب المدير المؤسس لمبادرة سياسات الغد **الدكتور سامي عطاالله**، قانون «إصلاح المصارف» من زاوية مدى قدرته على صون حقوق المودعين، موضحاً أن «أول ملاحظة على القانون تُسجل عليه، هي سيطرة المصرف المركزي على الغرفة الثانية للهيئة المصرفية العليا، وهذا أمر غير سليم وغير صحيح، لأنها يجب أن تكون مستقلة عنه»، لافتاً إلى أن «القانون لا يتضمّن نصّاً صريحاً حول حماية حقوق المودعين، ولا سيما بعد أن تتم إعادة هيكلة المصارف وتصفيتها وترتيب وضعها الداخلي، فهذا الأمر غائب، وعند إطلاعنا عليه تبيّن أنه يحتاج إلى تطبيقات محاسبية واسعة، أي فريق تدقيق كبير ولجنة مستقلّة وقوية لعرض نتائج التدقيق لدى الغرفة الثانية في الهيئة»، مؤكداً بأن «هذا مسار طويل وكبير وهناك خوف من «تلغيم» عمليات التدقيق، التي قد تحصل داخل المصارف، ولا ضمانات بأن يكون هذا المسار سالكاً، بمعنى أن عمليات التدقيق في حسابات المصارف وميزانياتها، ستكون محترفة وشاملة ودقيقة بما يُمكّن من إتخاذ القرار الصحيح والسليم».

قرار المجلس الدستوري

المحامية دينا أبو الزور:
المواد التي تصيب المودعين بالغبن مطعون بها

ماذا يعني أن يُصدر المجلس الدستوري قراراً بإبطال جزئي للقانون رقم 2025/23 المُتعلّق بإصلاح وضع المصارف، وإبقائه على جوهر القانون نافذاً مع بعض التعديلات؟

قبل الإجابة، لا بد من الإيضاح بأن البنود التي قد تم إبطالها وتهم المودعين، هي الفقرة التي كانت تسمح بتفضيل ودائع معينة مثل ودائع المؤسسات العامة على حساب ودائع أخرى، وقد تم إلغاء هذه المادة لأنها تخالف مبدأ المساواة في الدستور. كما تم تجميد البند الذي ينقل الدعاوى العالقة من المحاكم العادية، إلى المحكمة الخاصة بالمصارف لأنه يضرّ بحق المودعين باللجوء إلى القضاء. أما البنود التي بقيت فهي الهيئة المصرفية العليا، لأن وجودها ضروري لمتابعة الملفات، ولكن يحق للمودعين الطعن بقراراتها، كما ثبّت المجلس الدستوري تاريخ 17 تشرين الأول/ أوكتوبر 2019، حدّاً فاصلاً بين الودائع القديمة والجديدة، وقد تمّ ربط قانون إصلاح المصارف بقانون الإنتظام المالي، الذي لا يزال قيد التحضير في وزارة المال وبالمشاركة مع مصرف لبنان.

تشرح المحامية دينا أبو الزور (رابطة المودعين) أن «إبطال مواد من القانون لا يعني إبطاله بالكامل، وهذا يشير من الناحية القانونية إلى أن هناك جزءاً منه مُخالف للدستور، فيما طريقة التعاطي مع هذا الملف لم تكن منطقية»، معتبرة أنه «بعد صدور هذا الإبطال هناك خياران أمام مجلس النواب، إما مراجعة المواد المطعون بها وتعديلها بما يتناسب مع الدستور اللبناني، كي لا يتم الطعن فيها مرة جديدة، أو إيقاف العمل بالمواد المطعون بها، والسير بالمواد الباقية (هذا أمر غير منطقي) خصوصاً أن قانون إصلاح المصارف مرتبط بقانون الفجوة المالية الذي سيصدر لاحقاً».

تضيف أبو الزور: «بعد صدور الطعن، من المفروض أن يتم إرجاع القانون إلى مجلس النواب، ودراسة المواد التي تم إبطالها لتعديلها وفق ما ينص الدستور عليه، ولإعادة تكوين هذا القانون بكليته. هناك جزء أساسي يجب لفت النظر إليه، وهو أن هذا الطعن الذي قرّره المجلس الدستوري قد «نسف» سردية المصارف، معتبراً أنه ضروري في الموازنة أن تتضمّن حماية الودائع وإستعادة الانتظام المالي، وأن لا يتم تحقيق أي هدف من الهدفين على حساب الآخر، ولا إستعادة للإنتظام المالي على حساب الودائع، لأن ذلك جزء من الحقوق المكرّسة في الدستور»، مشدّدة على أنه «لا يُمكن المفاضلة بين حقين، وبالإضافة الى ذلك، فإن قرار المجلس الدستوري حوّل شعار «الودائع المقدسة» من مجرّد شعار سياسي إلى فعل، وفتح الباب أمام الإنتظام المصرفي من جهة، وأمام الودائع من جهة أخرى، وبين أن نقول إن الودائع مقدسة بطريقة علمية بالفعل وبحسب القانون من جهة ثالثة».

وتختم أبو الزور: «لا خوف على المودعين، لأن المواد التي تصيبهم بالغبن، مطعون بها دستورياً، لكن لا يُمكن الجزم بأن مجلس النواب سينفذ كل التعديلات المطلوبة على القانون والتي طلبها صندوق النقد الدولي»، متمنية «أن يحصل تعديل جوهري للقانون، لضمان حقوق المودعين ويُعالج الأزمة بشكل علمي ومنصف. علماً أننا مقبلون على إنتخابات نيابية، ولن تُقدم أي كتلة نيابية على طلب تعديلات أساسية تتعلق بالمودعين، سواء أكانت محقة أو لا. وأتمنى أن يعدّل المجلس النيابي القانون، ليصبح أكثر منطقياً وجدياً في معالجة الأزمة والمودعين».

موقف جمعية المصارف

عبّرت جمعية مصارف لبنان عن رفضها لصيغة قانون إصلاح المصارف، معتبرة أن «المصارف ليست بحاجة للإصلاح، بل لإستعادة أموال الدولة المودعة لديها. وقد وجهت إعتراضات عدة على مسوّدته الأولى تتعلق بمعالجة التعثُّر المصرفي ومسألة الدائنين، ورغم إعتراضات الجمعية، وافق مجلس النواب على القانون في تموز/ يوليو 2025، لكنه لاقى إنتقادات من جهات أخرى كونه لم يعالج جذور الأزمة. كما إعترضت الجمعية على تسمية القانون «إصلاح وضع المصارف»، لأنها ترى أن المشكلة ليست في القطاع المصرفي بحد ذاته بل في النظام.

باسمة عطوي

عرس وطني كبير
تحت سقف هنغارات «طيران الشرق الأوسط» في بيروت

رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام ورئيس «الميدل إيست» محمد الحوت يتوسطان المشاركين الرئيسيين في إحتفالية الذكرى الثمانين لتأسيس الشركة

«ثمانون عاماً مرّت على مغامرة ولدت في زمن كانت فيه المبادرة شجاعة، والريادة حلماً، والإنفتاح رؤية»، بهذه العبارة، حيّا رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام، شركة طيران الشرق الأوسط «الميدل إيست» في كلمة مؤثرة ألقاها في ذكرى تأسيسها الـ 80، في إحتفالية حملت شعار «من هالأرض لكل الأرض»، وذلك في هنغارات الشركة في مطار رفيق الحريري الدولي، بيروت، وشارك فيها بالإضافة إلى الرئيس سلام صاحب الرعاية، السيدة الأولى نعمت عون، ووزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني، وشخصيات رسمية ودبلوماسية وسياسية وعسكرية وأمنية وفاعليات. وخلال الحفل، منح رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، شركة طيران الشرق الأوسط، وسام الإستحقاق اللبناني المذهب. كما كرّمت الشركة الموسيقار الراحل زياد الرحباني تقديراً لإرثه الفني ومسيرته المضيئة التي شكّلت رمزاً للإبداع اللبناني، وذلك بإستذكار ما قاله عنها: «إذا راحت الميدل إيست بروح لبنان»، والإستماع الى مقطوعة موسيقية ألّفها الفنان الراحل زياد الرحباني وأطلق عليها إسم «MEA».

كما تخلّل الحفل الذي قدمه الإعلامي محمد قيس، عرض يوثّق مسيرة الشركة منذ إنطلاقتها في العام 1945، مسلّطاً الضوء على مراحل تطورها وتحدّياتها ونجاحاتها، فيما أضفى التكريم طابعاً إنسانياً وثقافياً على المناسبة التي جمعت بين الطيران والفنّ في مشهد يعكس وجه لبنان الحضاري.

وقدّم رئيس مجلس إدارة «الميدل إيست» محمد الحوت، رمز الشركة إلى الرئيس نواف سلام لمناسبة الذكرى 80 لتأسيسها، فيما إختتم الإحتفال بقطع قالب حلوى للمناسبة .

رئيس مجلس الوزراء اللبناني نواف سلام في الذكرى الـ80 لتأسيس «الميدل إيست»: هدفنا أن نعيد بناء الدولة اللبنانية على أساس الكفاءة والإنتاج وأن نُحفّز الإستثمار ونشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وقد جاءت كلمة صاحب الرعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام، معبّرة وحاسمة في لحظة تاريخية تمرُّ في لبنان والمنطقة، حين إستذكر المراحل التي عبرتها شركة «الميدل إيست» قائلاً: «لقد ولدت «الميدل إيست» في لحظة تاريخية مليئة بالتحوُّلات، وقد كانت سنوات الأربعينيات زمن تحوّل عالمي، وكانت منطقتنا الخارجة من الحرب تبحث عن ذاتها. في ذلك الوقت، لم يكن الطيران مجرّد وسيلة نقل، بل رمز للتقدُّم ومجال جديد لا يدخله إلاّ مَن يملك الرؤية وشجاعة المبادرة.

هذه هي بالضبط روح لبنان التي عبّرت عنها الشركة منذ لحظتها الأولى: بلد لا ينتظر الظروف، بل يخلقها، بلد يريد أن يكون رائداً في محيطه وحاضراً في العالم، لا هامشاً فيه».

ولم ينس الرئيس سلام مرحلة مهمّة في حياته طبعت في ذاكرته «صورة تلال الرمل التي كانت تحيط بالمطار بأضواء بيروت وبدايات الحلم اللبناني الحديث»، ذاكراً «في طفولتي، كنتُ أمرُّ قرب المطار وأرى الطائرات التي تحمل شارة الأرز، وأشعر بشيء من الفخر الغامض. لم أكن أُدرك السبب، لكنني كنتُ أفهم، بطريقة الأطفال، أن تلك الطائرات ليست مجرّد آلات، بل جزء من الحكاية التي كبرنا عليها، حكاية بلد عربي صغير يحلم بأن تكون له أجنحة»، مضيفاً: «كان عمّي صائب، صاحب المبادرة وأول رئيس لمجلس إدارة الشركة، في سنوات كان فيها تأسيس شركة طيران في لبنان مغامرة تُشبه تأسيس البلد نفسه: رؤية تتجاوز الممكن، وإيمان بأن لبنان قادر على أن يكون مركزاً للتواصل والإنفتاح في المنطقة.

وكان دائماً الحديث معه عن «الميدل إيست» يتداخل مع الحديث عن بيروت، عن دورها في العالم العربي، وعن الروابط التي جمعت العديد من أفراد أُسرتنا مع أشقائهم العرب من مصر الى الجزيرة العربية ومن بغداد الى الرباط».

وذكر الرئيس سلام تواريخ الحرب والعزلة، بدءاً من العام 1969 حين كانت الضربة الأولى الكبرى، خلال الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، والتي دمّرت أسطول الشركة بكامله تقريباً، ومن ثم كانت الحرب في العام 1975، وصولاً إلى الإجتياح الإسرائيلي في العام 1982، حيث توقف المطار مراراً، ومن ثم جاءت حرب العام 2006 لتُضيف إمتحاناً جديداً: «توقف المطار مجدّداً، وتضرّرت منشآت الشركة، فالحرب الأخيرة في العام 2024، حيث أثبتت «الميدل إيست» أن مؤسساتنا تستطيع أن تنجح حين تقوم على المهنية والمسؤولية فتتحرّر من منطق الزبائنية والولاءات الفئوية».

وشدّد سلام على أن «رؤية الحكومة التي أتشرّف برئاستها تقوم على ركائز شبيهة: فهدفنا هو أن نُعيد بناء الدولة اللبنانية على أساس الكفاءة والإنتاج، وأن نُحفّز الإستثمار ونشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن نفتح المجال أمام جيل جديد من الرياديين والمبدعين ليصنعوا قصص النجاح المقبلة. لذلك أطلقنا مبادرات لتحديث الإدارة ومكننتها، ولتأسيس وزارة للتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي، كما عملتُ مع فخامة رئيس الجمهورية على إعادة وصل لبنان بالعالم العربي بعد سنوات من الإنكفاء والعزلة. كذلك عملنا على إعادة بناء الثقة بالدولة عبر الإصلاح المؤسساتي، كما في إستعادة السيادة وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية».

وخلص الرئيس سلام إلى تحية عائلة طيران الشرق الأوسط، ولا سيما الطيارين والمضيفات والمضيفين، والفنيين والمهندسين، والموظفين المحليين، وكل العاملين في الخارج. كذلك «كل التحية إلى Chairman محمد الحوت الذي عرف كيف يُحلّق بأجنحة الأرز من عال إلى أعلى في أشدّ الأيام وأصعبها».

أما كلمة وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني، فحملت وعوداً بمطار عصري يُواكب التطوُّرات والمعايير العالمية قائلاً: «إن مطار بيروت الجديد سيكون مطاراً عصرياً، أنيقاً وفعّالاً في آن واحد، مطاراً بطابع «بوتيكي»، يجمع بين الفخامة والراحة والتقنيات الذكية، ليُقدم تجربة سفر راقية لا تنسى»، مضيفاً: «نستعد قريباً لإفتتاح الـ Fast Track لتسهيل حركة المسافرين وتسريع إجراءات العبور، وهذا المشروع، إلى جانب سائر أعمال التأهيل والتحديث، سيُتيح للمطار إستيعاباً إضافياً يقدر بنحو مليوني مسافر سنوياً. وقد بدأنا تأهيل منطقة المغادرة لتجسّد صورة لبنان الحديثة، وتجديد قاعة كبار الزوار (VIP Lounge)، وتحديث المرافق والخدمات، فيما ستتوزّع في أرجاء المطار تحف فنية تُضفي لمسة من الثقافة والجمال».

وزير الأشغال العامة فايز رسامني:
مطار بيروت الجديد سيكون عصرياً
وبطاقة إستيعابية لمليوني مسافر سنوياً

وأعلن الوزير رسامني: «نحن لا نُرمم مطاراً، بل نبني تجربة جديدة للسفر من لبنان وإليه، وخلال عام واحد، سنُقدم للعالم أحد أكثر المطارات تميُّزاً وأناقة. وبالتوازي، تعمل الوزارة على إعادة تفعيل مطار رينيه معوض، القليعات، كخطوة إستراتيجية لربط شمال لبنان بالعالم وتحفيز التنمية».

رئيس «الميدل إيست» محمد الحوت: المستقبل مزدهر وزاهر وأعددنا خططاً تبدأ بإعادة دور بيروت كمركز صيانة لطائرات الشركات الأجنبية

وتضمّنت كلمة رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط - «الميدل إيست» محمد الحوت، ذكره للعملية الإصلاحية «التي كان لا بد منها في الشركة بين أعوام 1998 و2001»، مذكّراً بـ «الدور الذي لعبته شخصيات كبيرة في دعم تلك العملية الإصلاحية، ساهموا فيها ولم يكن النجاح لولاهم، لا سيما رئيس مجلس الوزراء حينها رفيق الحريري، والرئيس نبيه بري الذي وضع شروطاً بتطبيق القواعد على الجميع من دون إستهداف جماعة معينة، إضافة إلى وضع حدّ أدنى للتعويضات لتأمين نوع من الإستقرار الإجتماعي، وهذا ما حصل»، مشيراً إلى أن «الرئيس نبيه بري هو مَن وافق وأشرف على بيع الشركة وإنتقالها إلى مصرف لبنان».

وبعدما ذكّر بدور النائب وليد جنبلاط «الذي تعني له الشركة كثيراً، ولولاه لم نكن لنستطيع تنفيذ تلك العملية، وهو من الأشخاص الأوائل الذين أيّدوا تلك العملية علناً»، تحدث الحوت عن «الخطوات اللاحقة للشركة لا سيما خلال العام 2006 حين وقع الإعتداء الإسرائيلي على المطار وقد تم إخراج الطائرات»، وقال: «لا بد من التنويه بدور رئيس مجلس الوزراء السابق فؤاد السنيورة والسفير الأميركي حينها جيفري فيلتمان، فلولا إنقاذ تلك الطائرات لم تستطع الشركة إستكمال أعمالها بسهولة بعد حرب تموز 2006».

كما تحدّث الحوت عن التحدّيات التي واجهت الشركة في أيام حكومة الرئيس حسان دياب لا سيما جائحة «كورونا»، لافتاً إلى أنه «مع الرئيس نجيب ميقاتي يوجد تاريخ طويل يبدأ مع العملية الإصلاحية التي كان ميؤوساً منها، حتى أنه كان يوجد تفكير بأن العملية الإصلاحية لن تنجح، وكان هناك تفكير بأن نؤسس لشركة جديدة، ولكننا مع الرئيسين ميقاتي والحريري حينها أكدنا أن شركة «طيران الشرق الأوسط» ستنجح وهذا ما حصل».

وعن مستقبل شركة «طيران الشرق الأوسط» قال الحوت: «مع إنتخاب الرئيس العماد جوزاف عون وتشكيل حكومة الرئيس نواف سلام، فإن المستقبل مزدهر وزاهر، ولقد أعددنا خططاً لذلك، تبدأ بإعادة دور بيروت كمركز صيانة لطائرات الشركات الأجنبية، وهذه الهنغارات كانت تستقطب أهم الشركات العالمية ولا سيما من أميركا، وإذا كنا سنستعيد هذا الدور فهو بفضل كفاءة العنصر البشري الموجود في لبنان والشركة، وهو ما يتطلّب إنشاءات جديدة، وقد تحدثت مع حاكم مصرف لبنان كريم سعيد الذي زار الشركة مؤخراً، وإطّلع على الأعمال التي نقوم بها وطلب منا البدء في هذا المشروع، قائلاً: «إذا كان هناك حاجة للأموال فلا توزعوا أرباحاً بل إستثمروها في الشركة لأننا نعمل سوياً لمصلحة الشركة».

وأعلن الحوت عن إطلاق «فلاي بيروت» لمن يفضّل السفر بتكلفة أقل، وهذه الطائرات تتضمّن السلامة نفسها كسلامة طائرات «الميدل ايست»، كاشفاً عن أن «العام المقبل ستتسلّم شركة «طيران الشرق الأوسط» 6 طائرات جديدة»، ولافتاً إلى أن «مجلس الإدارة إتخذ قراراً بتخصيص مساعدات لـ80 مدرسة رسمية في كل المناطق اللبنانية وقيمة المساعدة هي بمعدّل 10 آلاف دولار لكل مدرسة»، موجّهاً «تحية شكر الى مصرف لبنان»، قائلًا: «كل ما تحقق لم يكن ممكناً من دون دعم مصرف لبنان لنا ووقوفه الى جانبنا». كذلك وجّه الحوت تحيّة إلى كل من «وزير الاشغال العامة السابق غازي العريضي، وحاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة اللذين وقفا إلى جانب الشركة».

80
MEA

MEA
neo

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
11 مصرفاً سعودياً يستحوذون على ربع موجودات أكبر 100 مصرف عربي

شكلت موجودات 11 مصرفاً سعودياً مدرجة ضمن قائمة أكبر 100 مصرف عربي للعام الماضي 24.4 % إذ بلغت 1.1 تريليون دولار من أصل 4.5 تريليونات دولار تمثل مجموع موجودات المصارف العربية المدرجة في القائمة، وفق ما ذكره الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح لـ «الإقتصادية».

وأكد د. فتوح «أن نتائج الدراسة التحليلية التي أعدّها الإتحاد تُبرز قوة ومتانة القطاع المصرفي السعودي ومكانته في النظام المالي العربي، وتنامي محافظها الإئتمانية».

«الأهلي» يتصدّر المصارف السعودية

بحسب الدراسة، تصدّر البنك الأهلي السعودي ترتيب المصارف المحلية، وجاء في المرتبة الثالثة عربياً والـ106 عالمياً من حيث الموجودات، تلاه مصرف الراجحي في المرتبة الثانية محلياً، والخامسة عربياً، والـ114 عالمياً، وجاء بنك الرياض في المرتبة الثالثة محلياً، والتاسعة عربياً، والـ194 عالمياً، يليه البنك السعودي الأول في المرتبة الرابعة محلياً، والـ11عربياً، والـ214 عالمياً.

أما البنك السعودي الفرنسي فحلّ في المرتبة الخامسة محلياً، والـ13 عربياً، والـ280عالمياً، يليه مصرف الإنماء في المرتبة السادسة محلياً، والـ14 عربياً، والـ294 عالمياً، فيما جاء البنك العربي الوطني في المرتبة السابعة محلياً، والـ19 عربياً، والـ321 عالمياً، ثم البنك السعودي للإستثمار في المرتبة الثامنة محلياً، والـ30 عربياً، والـ443 عالمياً.

وجاء بنك البلاد في المرتبة التاسعة محلياً، والـ31 عربياً، والـ446 عالمياً، يليه بنك الجزيرة عاشراً محلياً، والـ32 عربياً، والـ457 عالمياً، وأخيراً بنك الخليج الدولي في المرتبة الـ11 محلياً، والـ59 عربياً، والـ753 عالمياً.

بنك قطر الوطني الأكبر عربياً

قائمة أكبر 10 مصارف عربية وفق إتحاد المصارف، تصدّرها بنك قطر الوطني، يليه بنك أبو ظبي الأول، البنك الأهلي السعودي، بنك الإمارات دبي الوطني، مصرف الراجحي، بنك أبو ظبي التجاري، بنك الأهلي المصري، بنك الكويت الوطني، بنك الرياض وبيت التمويل الكويتي.

وذكر د. فتوح «أن الإمارات سجّلت أكبر عدد من المصارف العربية ضمن القائمة بعدد 16 مصرفاً، تلتها السعودية 11 مصرفاً، الأردن 10 مصارف، المغرب ومصر 9 مصارف لكل منهما، الكويت والبحرين وقطر 8 مصارف لكل منها، عُمان 6 مصارف، الجزائر وتونس وليبيا 4 مصارف لكل منها، ومصرفان من لبنان، ومصرف واحد من فلسطين»، مشيراً إلى «أن 24 مصرفاً إسلامياً جاؤوا ضمن القائمة، حيث تدير موجودات تقدر بـ 991 مليار دولار، تمثل 22 % من إجمالي موجودات المصارف العربية، ما يعكس النمو المتسارع في الصيرفة الإسلامية ومكانتها المتقدمة في المنطقة».

إطلاق مبادرة «إفتح حسابك في مصر» للعاملين في الخارج

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله:
المبادرة ستُسهم في تشجيع تحويلات المصريين في الخارج إلى البنوك المصرية

توقيع البروتوكول في حضور معالي محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله وقيادات البنك المركزي ووزارة الخارجية وكل من البنك الأهلي وبنك مصر

تماشياً مع رؤية الدولة المصرية لتلبية إحتياجات المصريين العاملين في الخارج وتيسير كافة الخدمات المقدمة لهم، أطلق البنك المركزي المصري، ووزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، مبادرة «إفتح حسابك في مصر» بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر. وقد شارك حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، وبدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، في مقر البنك المركزي المصري، في مراسم توقيع بروتوكول تعاون مشترك لتنفيذ المبادرة، في حضور المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورامي أبو النجا نائب المحافظ للإستقرار النقدي، وطارق الخولي نائب المحافظ للإستقرار المصرفي، ومحمد أبو موسي مساعد المحافظ، والمستشار عمرو فاروق رئيس المكتب الفني بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ووقّع البروتوكول نبيل حبشي نائب وزير الخارجية للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، عن وزارة الخارجية، وكل من محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وفي حضور عدد واسع من قيادات البنك المركزي المصري ووزارة الخارجية وكل من البنك الأهلي وبنك مصر.

وتُتيح المبادرة للمصريين العاملين في الخارج إمكانية فتح حسابات مصرفية في البنك الأهلي المصري أو بنك مصر، من خلال التوجه إلى أقرب مقر بعثة دبلوماسية أو قنصلية مصرية في الخارج، لإستيفاء النموذج الخاص بفتح الحساب والتوقيع عليه ثم التصديق عليه من جانب السفارة أو القنصلية التي ستتولى إرساله إلى ديوان وزارة الخارجية لمتابعة توثيق الأوراق ثم تسليمها إلى البنكين.

وأكد حسن عبد الله محافظ «المركزي المصري»، أن «المبادرة ستُسهم في تشجيع تحويلات المصريين في الخارج إلى البنوك المصرية، وتعزيز إستثمارهم لمدّخراتهم في الأوعية الإدخارية المتاحة داخل مصر، فضلاً عن تيسير الخدمات المصرفية المقدمة لهم»، مشيداً بالدور الوطني «الذي يقوم به القطاع المصرفي لصالح الإقتصاد المصري، كذلك بالجهد الذي بُذل من أجل تحويل هذه المبادرة إلى واقع يستجيب لتطلُّعات كثير من المصريين في الخارج خصوصاً في ما يتعلق بتيسير المعاملات المصرفية في البنوك المصرية، بالإضافة إلى خفض تكلفة تحويل الأموال إلى داخل البلاد إلى أدنى حد ممكن».

تخرّج دفعات جديدة من برنامج «قيادات المستقبل» في المعهد المصرفي

من جهة أخرى، شهد المحافظ حسن عبد الله، ورئيس مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، حفل تخريج أربع دفعات جديدة من برنامج «قيادات المستقبل» في المعهد المصرفي، الذراع التدريبي للبنك المركزي، في حضور رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي للإستقرار النقدي، وطارق الخولي نائب محافظ البنك المركزي للإستقرار المصرفي وعضو مجلس إدارة المعهد، والدكتور عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد، إضافة إلى أعضاء مجلس إدارة المعهد، ولفيف من القيادات التنفيذية ومسؤولي الموارد البشرية والتدريب بالقطاع المصرفي. وأعرب المحافظ، في كلمته خلال الحفل، عن إعتزازه بالمشاركة في حفل تخرج دفعات جديدة من برنامج «قيادات المستقبل»، الذي يُعد أحد أعرق البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد المصرفي المصري، حيث إنطلق منذ 30 عاماً، ليواصل على مدار ثلاثة عقود دعم وتنمية الكفاءات الشابة داخل القطاع المصرفي»، مؤكداً «أن البنك المركزي يضع العنصر البشري في صدارة أولوياته، وذلك من منطلق إيمانه بأنه الركيزة التي يُبنى عليها مستقبل القطاع المصرفي وازدهاره». وشهد الحفل تخريج الدفعات 32 و33 و34 و35، بإجمالي 93 خريجاً من القيادات الشابة في البنوك المصرية، ممن إجتازوا هذا البرنامج التدريبي المكثف الذي صمّمه المعهد المصرفي المصري خصّيصاً لإعداد صفّ ثانٍ من القيادات المصرفية المؤهلة، وذلك في إطار جهوده المستمرة لإعداد وتطوير رأس المال البشري في القطاع المصرفي وفقًا لأحدث الممارسات والمعايير الدولية في تطوير الكوادر القيادية.

الإقتصاد المصري يتعافى وضغوط التضخُّم محدودة

على صعيد آخر، كشف تقرير حديث للبنك المركزي المصري، أن النشاط الإقتصادي واصل تعافيه خلال الربع الثاني من العام 2025، متوقعاً أن يستمر هذا التعافي خلال الربع الثالث بوتيرة أبطأ، مدفوعاً في الأساس بأداء إقتصادات الأسواق الناشئة. وتوقع «المركزي المصري» أن يُواصل التضخُّم العالمي تباطؤه مقترباً من مستهدفات البنوك المركزية، في حين تراجعت أسعار السلع الأساسية عالمياً خلال الربع الثالث من العام، متأثرة بإنخفاض أسعار الطاقة وتراجع تضخم

النسخة الثالثة من مسابقة FinTech Got Talent 2025

جانب من اللقاء

أسعار الغذاء للشهر الرابع تواليا حتى سبتمبر/ أيلول 2025. على صعيد غير متصل، وفي إطار جهود «المركزي المصري» لتمكين الشباب وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجال التكنولوجيا المالية، أطلقت مبادرة FinYology التابعة لـ «فينتك إيجبت»، تحت مظلة البنك المركزي وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر والمعهد المصرفي المصري، النسخة الثالثة من مسابقة FinTech Got Talent 2025، التي تُقام بين طلاب الجامعات بهدف اختيار أفضل المشروعات والأفكار الإبتكارية في هذا المجال. وإستضاف البنك المركزي، مؤخراً، فعّاليات إطلاق النسخة الجديدة من المسابقة، حيث ألقى رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري الكلمة الإفتتاحية، في حضور عدد واسع من قيادات البنك المركزي والقطاع المصرفي، وممثلين عن الجامعات المصرية. وتضمّنت المسابقة مراحل عدة، بدأت بتصفيات على مستوى الجامعات، وإنتهت بإختيار أفضل 11 مشروعاً لإحتضانهم ضمن برنامج متكامل لمدة شهر داخل حاضنة الأعمال DMZ Cairo، وذلك بهدف تطوير مشروعاتهم وتحويل أفكارهم الإبتكارية إلى حلول عملية قابلة للتطبيق في السوق، وقد إختُتمت الفعّاليات بالإعلان عن المشروعات الثلاثة الفائزة. وفي ختام المسابقة، قام المهندس أيمن حسين وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري بتسليم الجوائز للفرق الفائزة، حيث حصل فريق جامعة إسلسكا على المركز الأول في المسابقة عن مشروع تطبيق Tapay الذي يحوّل الهواتف الذكية إلى أجهزة دفع غير تلامسية، مما يسهّل قبول المدفوعات دون الحاجة إلى أجهزة تقليدية، فيما حل فريق الجامعة البريطانية في مصر في المركز الثاني عن تطبيق Money Adventure، وهو أول تطبيق يهدف إلى تثقيف الأطفال ماليًا من لعبة تفاعلية تجعل التعلم المالي ممتعاً، أما المركز الثالث، فكان من نصيب فريق جامعة القاهرة عن مشروع AgriDawar .

البنك الأهلي المصري: جائزة أفضل مجموعة قانونية في مجال البنوك والتمويل على مستوى الفرق القانونية العاملة في الشرق الأوسط

حصلت المجموعة القانونية في البنك الأهلي المصري على جائزة أفضل مجموعة قانونية في مجال البنوك والتمويل على مستوى الفرق القانونية العاملة في الشرق الأوسط، ضمن فعّاليات الحدث القانوني البارز Legal Era Middle East Awards 2025 الذي أقيم في دبي مؤخراً، إذ يُعد هذا الحدث ضمن أحد أهم الفاعليات المعنية في الشأن القانوني في الشرق الأوسط، والذي يتم خلاله تكريم ومنح الجوائز للفرق القانونية المميّزة على مستوى الفرق العاملة في الشرق الأوسط.

وأعرب محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن فخره بالإحتفاظ بجائزة أفضل مجموعة قانونية لعام 2025 في الشرق الأوسط في مجال البنوك والتمويل للعام الثالث توالياً، مما يعكس ريادة البنك وإضافة إنجاز جديد إلى سجل نجاحاته الإقليمية والدولية، مؤكداً أن هذه الجائزة «تُعد تقديراً للتميُّز والإحترافية العالية التي يتمتع بها الفريق القانوني في البنك الأهلي المصري، وللدور الحيوي الذي يقوم به في دعم أنشطة البنك، وتعزيز مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا إستناداً لجهود فرق العمل المتكاملة التي تجمع بين الكفاءة، والنزاهة، والرؤية الإستراتيجية في التعامل مع مختلف الملفات القانونية المعقّدة».

عقد تمويل إسلامي مشترك طويل الأجل بصيغة المضاربة لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية

نجح تحالف مصرفي يضم كلاً من بنك مصر وبنك القاهرة والبنك الأهلي المصري وبنك التعمير والإسكان وبنك قناة السويس، في إبرام عقد تمويل إسلامي مشترك طويل الأجل بصيغة المضاربة لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية، وتبلغ مدّة التمويل الممنوح بحد أقصى ست سنوات وبقيمة 5.2 مليار جنيه، لتمويل جزء من التكلفة الإستثمارية للمشروع. ويقع مشروع جيفيرا في منطقة رأس الحكمة في الساحل الشمالي. وقد تم توقيع عقد التمويل في حضور عدد كبير من قيادات البنوك المشاركة في التمويل والشركة.

يُعد مشروع جيفيرا مشروعاً عمرانياً متكاملاً في منطقة رأس الحكمة في الساحل الشمالي، على مساحة ما يقارب 2.7 مليون متر مربع ويتكوّن المشروع من 10 مراحل سكنية، يتم تطويره من قبل شركة «إنرشيا للتنمية العقارية».

ويضم التحالف كلاً من بنك مصر– بصفته المرتب الرئيسي الأصلي ومسوّق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمانات وبنك الحسابات، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأصلي ومسوق التمويل وبنك حساب رأس المال، والبنك الأهلي المصري بصفته المرتب الرئيسي الأصلي ومسوق التمويل،

وبنك التعمير والإسكان بصفته مرتبًا رئيسيًا والبنك التقني، وبنك قناة السويس بصفته مرتبًا رئيسيًا وبنك حساب استهلاك خدمة التمويل.

كما يتولى مكتب معتوق بسيوني وحناوي دور المستشار القانوني للتمويل، ومكتب جماعة المهندسين الإستشاريين ECG دور الاستشاري الهندسي المستقل للتمويل، ومكتب Bakertilly (وحيد عبد الغفار وشركاه) دور الإستشاري المالي للتمويل.

تحت شعار «إقتصاد ذكي...مستقبل آمن»
مؤتمر «الناس والبنوك 2025» في نسخته الـ 19 برعاية البنك المركزي المصري
التوازن بين النمو الإقتصادي والتحوُّل الرقمي والإستدامة المالية

جاء إنعقاد مؤتمر الناس والبنوك في دورته الـ 19، تحت رعاية البنك المركزي المصري، وتنظيم المركز الإعلامي العربي، وبمشاركة نخبة من قيادات البنوك المصرية وخبراء الإقتصاد الرقمي والإستدامة، تحت شعار «إقتصاد ذكي...مستقبل آمن»، حيث ناقش أهم القضايا الإقتصادية على الساحتين المصرية والعربية، تأكيداً لأهمية القطاع المصرفي المصري خلال المرحلة المقبلة، بغية تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي، والتحوُّل الرقمي، والإستدامة المالية، بما يواكب تطوّرات الإقتصاد العالمي ويُعزز قدرة مصر على بناء إقتصاد ذكي وآمن للمستقبل.

وقد ضمّ المؤتمر قائمة طويلة من المصرفيين والرؤساء التنفيذيين في البنوك المصرية، وفي مقدّمهم طارق الخولي نائب محافظ البنك المركزي المصري، ومحمد الأتربي رئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ورئيس إتحاد المصارف العربية، بالإضافة إلى هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر (رئيس المؤتمر)، ويحيي أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلي المصري (أمين عام المؤتمر).

كما شهد المؤتمر جلسات تحاور ضمّت كلاً من محمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر، وطارق فايد الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد، إلى جانب الدكتورة غادة توفيق وكيل محافظ البنك المركزي المصري، وأحمد جلال رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، وعاكف المغربي رئيس بنك قناة السويس.

وشارك في المؤتمر أيضاً سهى التركي نائب رئيس البنك الأهلي المصري، وحسام عبد الوهاب نائب رئيس بنك مصر، ومحمد على الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي، وعمرو الجنايني نائب رئيس البنك التجاري الدولي، والدكتور عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري.

وبعد عرض فيديو بعنوان «مستقبل البنوك 2035»، ألقى كلمة ترحيب الدكتور مصطفى الفقي، رئيس مجلس إدارة المركز الإعلامي العربي، المنظم للمؤتمر. كما تحدثت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتعاون الدولي (كلمة مسجلة من الخارج)، فيما تحدث كل من السادة: طارق الخولي، ومحمد الأتربي، وهشام عكاشة، ويحيى أبو الفتوح. وأخيراً كانت كلمة ختامية للكاتب الصحفي صبري غنيم العضو المنتدب للمركز الإعلامي العربي.

وإنعقدت خلال المؤتمر ثلاث جلسات:

الجلسة الأولى - بعنوان: «البنوك والإصلاح الإقتصادي.. شراكة من أجل الإستقرار».

الجلسة الثانية - بعنوان: «أمان البنوك في عالم ذكي»، حيث ناقشت التحدّيات الأمنية المصاحبة للتحوُّل الرقمي وإعتماد تقنيات الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي.

فيما **الجلسة الثالثة** ناقشت أهمية التمويل المستدام ودور البنوك في مواجهة تحدّيات المناخ.

وخلال **الجلسة الختامية**، أعلن المؤتمر مجموعة من التوصيات المهمة التي تستهدف دفع القطاع المصرفي المصري نحو مزيد من الإبتكار والإستدامة، وتعزيز قدرته على مواكبة التحوُّل الرقمي العالمي.

وقد إختتم المؤتمر بإعلان نتائج المسابقة البحثية التي نظمها المصرف المتحد حول «إستخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة».

الرئيس التنفيذي لبنك مصر هشام عكاشة:
حققنا معدّلات نمو تُراوح من 25 % إلى 30 % في قطاع التجزئة المصرفية

الأستاذ هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر

قال هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، إن البنك حقق معدلات نمو بنسبة 26 % إلى 27 % في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2025.
وأضاف عكاشة خلال كلمته في فعّاليات «مؤتمر الناس والبنوك 2025» الذي إنعقد تحت رعاية البنك المركزي المصري، «أن بنك مصر يولي إهتماماً كبيراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع تمويلات الأفراد خلال الفترة المقبلة»، مشيراً إلى «أن البنك حقّق معدّلات نمو تُراوح من 25 % إلى 30 % في قطاع التجزئة المصرفية»، موضحاً «ضرورة حرص العملاء من عمليات النصب والإحتيال وعدم الكشف عن البيانات الشخصية والحفاظ على سرية البيانات».

يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي:
القطاع المصرفي ركيزة أساسية في دعم خطط الدولة للإصلاح الاقتصادي والتنمية

الأستاذ يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري

قال يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن القطاع المصرفي المصري يمثل ركيزة أساسية في دعم خطط الدولة للإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة».

تحفيز النمو الإقتصادي

وأشار أبو الفتوح خلال مشاركته في «مؤتمر الناس والبنوك»، إلى «أن البنوك نجحت خلال السنوات الماضية في تنفيذ سياسات تمويلية ورقمية متطورة أسهمت في تعزيز الإستقرار المالي وتحفيز النمو الإقتصادي»، موضحاً «أن الإستراتيجيات المصرفية الحالية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها دعم جهود الإصلاح الإقتصادي عبر الشراكة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتمويل المشروعات الإنتاجية ودعم القطاعات الحيوية وتوسيع قاعدة الشمول المالي، بما يضمن استدامة النمو وزيادة فرص العمل».

التحوُّل الرقمي والأمن السيبراني

وأكد أبو الفتوح «أن البنك الأهلي المصري نفّذ خلال السنوات الأخيرة خطة طموحة للتحوُّل الرقمي والأمن السيبراني تضمّنت تطوير التطبيقات الذكية وتوسيع الخدمات الإلكترونية، إلى جانب الإستثمار في تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، إيمانًا بأن العنصر البشري هو الأساس الحقيقي لأي عملية تطوير ناجحة».
وأشار أبو الفتوح إلى «أن تنمية الكفاءات البشرية أصبحت أولوية إستراتيجية داخل القطاع المصرفي»، مشيداً بالتعاون الوثيق بين البنوك ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ برامج تدريب وتأهيل متخصّصة، مؤكداً «أن السوق المحلية يشهد طلباً متزايداً على الكفاءات التقنية المصرية التي أثبتت قدرتها على المنافسة إقليمياً ودولياً».
وختم أبو الفتوح قائلاً: «القطاع المصرفي المصري يسير بخطى ثابتة نحو بناء منظومة مالية رقمية أكثر مرونة وكفاءة، تعتمد على التكنولوجيا والإبتكار، وتستند إلى كفاءات بشرية قادرة على قيادة المستقبل بثقة»

توصيات مؤتمر «الناس والبنوك 2025»

ترسم خريطة التحوُّل الذكي في القطاع المصرفي المصري:
تعزيز البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وتطوير حلول دفع مبتكرة

إختُتمت فعاليات الدورة الـ 19 من مؤتمر «الناس والبنوك 2025»، بإعلان التوصيات النهائية، تلاها يحيى أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلي المصري وأمين عام المؤتمر، بمشاركة مقرّرة المؤتمر وفاء الغزالي، وهي كالتالي:

- ضخُّ إستثمارات جديدة وعقد شراكات لتمكين إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في كشف ومنع عمليات الإحتيال والهجمات السيبرانية بشكل إستباقي.

- تعزيز البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وتطوير حلول دفع مبتكرة وسهلة الإستخدام لترسيخ التحوُّل نحو مجتمع غير نقدي.

- تطوير منتجات مالية مخصصة للفئات الأقل تمثيلاً، مثل المرأة والشباب والمناطق النائية، لتوسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز التمكين الإقتصادي.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بإعتبارها قاطرة النمو الإقتصادي، مع توفير خدمات غير مالية لرفع كفاءتها وإستدامتها.

- توسيع نطاق التمويلات المستدامة للمشروعات الصديقة للبيئة، خصوصاً في مجالات النقل والبنية التحتية، مع رفع كفاءة إدارة المخاطر البيئية والإجتماعية.

- تعزيز التعاون مع الجامعات والشركات الناشئة لتطوير تطبيقات الذكاء الإصطناعي وتوطين التكنولوجيا داخل القطاع المصرفي.

- رفعُ الوعي بالأمن السيبراني والتدريب المستمر للعاملين في البنوك، مع حملات توعية للمواطنين بإعتبارهم خط الدفاع الأول ضد الإحتيال الإلكتروني.

«لأن بنك مصر يُعد أعرق وأقدم بنك في أفريقيا والوطن العربي»

إفتتاح بنك «مصر - جيبوتي» لدعم الشراكة الإقتصادية بين البلدين

فعاليات إفتتاح فرع بنك مصر - جيبوتي

إفتُتح بنك مصر – جيبوتي في العاصمة جيبوتي، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والإستثمارية بين مصر وجيبوتي، وتنفيذاً لمقررات الزيارة الرئاسية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى جيبوتي في أبريل/ نيسان 2025، والتي أكد خلالها الجانبان في البيان المشترك على تعزيز التعاون الإقتصادي والإستثماري بين البلدين والإسراع في الافتتاح الرسمي للبنك.

وأفادت وزارة الخارجية المصرية في بيان، أن الحدث جاء تأكيداً لعمق العلاقات الأخوية والإستراتيجية التي تربط بين البلدين، وتجسيداً للدور المصري المتنامي في دعم التنمية الإقتصادية والإستثمارية في جيبوتي ومنطقة القرن الأفريقي.

وأعرب السفير المصري في جيبوتي عبد الرحمن رأفت، في كلمته خلال حفل الإفتتاح، عن فخره وإعتزازه بتنفيذ أحد أبرز مقررات الزيارة الرئاسية، مشيراً إلى أن بنك مصر – جيبوتي ليس مجرد مؤسسة مالية، بل يمثل رمزاً للتنمية وجسراً للتكامل الإقتصادي والإستثماري بين البلدين.

وأكد السفير رأفت «أن بنك مصر – جيبوتي سيلعب دوراً محورياً في تعزيز تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة وتطوير آليات التمويل والخدمات المصرفية الحديثة، بما يُسهم في دعم سياسات البنك المركزي الجيبوتي وتعزيز جهود الشمول المالي والتنمية المستدامة».

وختم السفير رأفت مؤكداً «إلتزام مصر مواصلة دعمها لجيبوتي في تنفيذ مشروعات تنموية حيوية، ولا سيما في القطاع المالي والمصرفي، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية المصرية الرامية إلى تعميق التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة الإقتصادية بين البلدين».

وفي كلمته خلال الإفتتاح، أكّد هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، «أن تأسيس بنك مصر – جيبوتي يُجسّد الدور الوطني للبنك كإحدى ركائز المنظومة الإقتصادية المصرية»، مشيراً إلى «أن التواجد في جيبوتي لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل يهدف إلى تعزيز حركة التجارة والإستثمار والتنمية في شرق أفريقيا من خلال منظومة متكاملة من الحلول المالية والتمويلية»، موضحاً «أن تواجد بنك مصر في جيبوتي ودول المنطقة يُعزز العلاقات التجارية المتنامية بين جيبوتي ومصر وبقية الأسواق الأفريقية والعربية»، مضيفاً «أن هذه الخطوة تمثل منصّة واعدة للتكامل المصرفي والإقتصادي الإقليمي، وتفتح آفاقاً جديدة أمام نمو الإستثمارات في قطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والطاقة، بما يُعزّز مكانة بنك مصر كمؤسسة مالية رائدة ذات حضور إفريقي متنامٍ».

ومن جانبه، عبّر رئيس الوزراء الجيبوتي عن تقدير بلاده العميق لإفتتاح بنك مصر – جيبوتي، مشيراً إلى أن بنك مصر يُعد أعرق وأقدم بنك في أفريقيا والوطن العربي، وأن إفتتاح إمتداده في جيبوتي يعكس الثقة الدولية المتنامية في القطاع المصرفي الجيبوتي، معرباً عن شكر بلاده للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وللحكومة المصرية على دعمهم المستمر لجيبوتي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

بنك القاهرة يحصد جائزة «البنك الأكثر إستدامة في مصر لعام 2025» من World Economic Magazine

تتويجاً لجهوده المتواصلة في دعم مبادئ الإستدامة، حصل بنك القاهرة على جائزةMost Sustainable Bank – Egypt 2025 من مجلة World Economic Magazine العالمية، تقديراً لدوره الريادي في تبنّي أفضل الممارسات البيئية والإجتماعية ومعايير الحوكمة.

وتُعدُّ هذه الجائزة واحدة من أبرز الجوائز الدولية التي تُمنح للمؤسسات المالية التي تضع الإستدامة في صميم إستراتيجيتها المؤسسية، وتعمل على تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والمسؤولية البيئية والإجتماعية.

وقالت هايدي النحاس رئيس مجموعة إتصالات المؤسسة والإستدامة والتمويل المستدام في بنك القاهرة: «نعتز بحصول بنك القاهرة على هذه الجائزة المرموقة التي تعكس إلتزامنا في تطبيق مبادئ الإستدامة في مختلف مجالات عملنا، سواء من خلال تطوير منتجات تمويل مستدامة، أو دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تمكين المرأة والشباب. كما أن بنك القاهرة قد مهّد الطريق نحو تحوُّل مستدام سلس وفعّال من خلال دمج مبادئ الإستدامة في ممارسات الإقراض والتشغيل الخاصة في البنك، إلى جانب جهودنا في تقليل البصمة البيئية للبنك وتحقيق التحوُّل نحو ممارسات تشغيلية أكثر إستدامة».

أضافت النحاس: «أن بنك القاهرة تبنّى نهجاً يرتكز على أساس إستراتيجي قوي، حيث عكف البنك على تطوير إستراتيجية متكاملة في مجال الإستدامة وتمويل المناخ بالتعاون مع المؤسسة المالية الدوليةIFC ، مع التركيز على تنمية محفظة البنك البيئية والإجتماعية المسؤولة، والإستمرار في تطوير ثقافة قوية للاستدامة على المستوى الداخلي من خلال برامج رفع الوعي وبناء القدرات في مجال الإستدامة لموظفي البنك، مدركين أن نجاحنا سينبع من قدرتنا على التكيُّف مع التغيُّرات المتزايدة في هذا المجال».

ويأتي هذا التكريم ليؤكد المكانة الرائدة لبنك القاهرة كأحد أبرز البنوك المصرية التي تتبنّى نهجاً شاملاً نحو الإستدامة، ويُعزّز من دوره كشريك فاعل في دعم مسيرة التنمية الإقتصادية والمجتمعية في مصر.

حفل إفتتاح المتحف المصري الكبير
يسجل يوماً تاريخياً مجيداً وحفلاً مبهراً يليق بمكانة مصر

الرئيس عبد الفتاح السيسي يتوسط القادة المشاركين فى حفل افتتاح المتحف المصري الكبير

جاء إفتتاح مشروع المتحف المصري الكبير والذي تخطى بكثير نطاق علم المصريات وحفظ الآثار، والذي إستغرق العمل عليه أكثر من عشرين عاماً، ليُثبت الجهود الواضحة من الدولة المصرية للإحتفاء بالتراث الفرعوني، بإعتباره مكوّناً أساسياً من مكونات الهوية الثقافية والتاريخية لمصر، وترسيخاً لتفرّدها عن الثقافات الأخرى.

أهمية المتحف المصري الكبير

يقف المتحف المصري الكبير عند سفح الأهرامات، ويُعتبر أكبر متحف أثري في العالم مخصّص لحضارة واحدة، وهو ليس مجرّد مبنى يحتضن آلاف القطع الأثرية، بل مشروع يُحقق أهدافاً متعددة الأبعاد ويكرّس لمفاهيم تتفاعل مع معطيات الحاضر مختلطاً بالتاريخ والحضارة الفرعونية .

ويُعرف أن قدماء المصريين، الذين إمتد عهدهم لأكثر من 3200 عام، كانوا يشيدون صروحهم لتحمل معاني رمزية ترتبط بعقائدهم ورؤيتهم للكون، إلى جانب الغرض العملي الذي شُيّدت من أجله. على سبيل المثال، البناء الهرمي الذي تحدّى العصور بعبقريته الهندسية هو تجسيد للشكل الهرمي «بن بن»، وهو أول تل يبرز على صفحة الماء قبل بداية الخليقة، حسب عقيدة قدماء المصريين.

كما توجد نظرية مقبولة على نطاق واسع بين علماء المصريات أن شكل الأهرامات الملساء كان يهدف إلى محاكاة أشعة الشمس الهابطة، التي ستستخدمها روح الملك كدرج للصعود إلى السماء والإنضمام إلى إله الشمس، رع، في الحياة الآخرة.

ومن منطلق مشابه، راعى تصميم المتحف المصري الكبير عراقة الموقع، سفح الهرم الأكبر، فلم يدخل في مجابهة معه، بل تماهى مع البيئة الجبلية المحيطة، وتتبع الصعود التدريجي للهضبة الطبيعية بين وادي والنيل صعوداً إلى الأهرامات، دون أن يحجب رؤية الهرم من أية جهة.

وبحسب موقع «بي بي سي نيوز عربي»، يتميّز المتحف بواجهة تحمل فتحة مثلثة الشكل مصنوعة من حجر الألباستر المحلي المصدر، تخترقه أشعة الشمس بألوان تتغيّر حسب ساعات النهار، مثلما تتلوّن رمال الصحراء حسب تعامد الشمس عليها.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية
الدكتور وسام فتوح:
مصر قادرة على الإبهار دائماً

وفي هذا السياق، أكد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «أن إفتتاح المتحف المصري الكبير يُمثل الحدث الأهم والأضخم عالمياً»، مشيراً إلى أنه «يوم تاريخي مجيد وحفل مبهر يليق بمكانة مصر وتاريخها العريق».

وقال د. فتوح: «نتابع مثل الملايين حول العالم هذا الحدث الإستثنائي الذي يُضاف إلى سجل إنجازات مصر الحضارية، فبعد الحفل الأسطوري لموكب نقل المومياوات الملكية، وإفتتاح طريق الكباش في الأقصر، يأتي اليوم إفتتاح المتحف المصري الكبير ليؤكد أن الأحفاد يسيرون على خطى الأجداد، ويقدمون للعالم أضخم صرح ثقافي وأثري في تاريخ البشرية».

وأوضح د. فتوح «أن المتحف المصري الكبير، الذي يقع عند مشارف الأهرامات كأكبر متحف متخصّص للحضارة المصرية القديمة، يُعدّ أضخم متحف أثري وثقافي في العالم، ويضمّ عشرات الآلاف من القطع الأثرية النادرة، ليؤكد أن مصر قادرة على الإبهار منذ فجر التاريخ وحتى اليوم»، مشيراً إلى «أن هذا الصرح العملاق لا يمثل مجرّد حدث أثري، بل هو تجسيد لمعنى الإستمرارية الحضارية، وإعلان واضح بأن مصر لا تكتفي بالإحتفاء بأمجاد الماضي، بل تبني مجداً جديداً يُواكب العصر، ويعكس الدور التاريخي لمصر كحاضنة للثقافة والحضارة الإنسانية».

وأشار د. فتوح إلى «أن المتاحف اليوم أصبحت أحد أهم أدوات الثقافة والدبلوماسية الإنسانية، فهي تتيح للشعوب التعارف والتقارب وفهم بعضها البعض»، مؤكداً أن مصر، بحضارتها الممتدة ورؤيتها ، ستظل مهداً للسلام وبناء المستقبل»، مهنئاً مصر قيادةً وحكومةً وشعباً على هذا الصرح العظيم، ومتمنياً دوام التقدم والإزدهار لجمهورية مصر العربية.

على هامش حفل إفتتاح المتحف المصري الكبير

«الأهلي المصري»:
نهيمن على 48 % من السوق المصرفية في مصر

أكد الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، محمد الإتربي، «أن دعم البنك للمشروعات الثقافية الكبرى في مصر مثل المتحف المصري الكبير يأتي إنطلاقًا من إيمانه العميق بأهمية الثقافة في بناء الإنسان وتعزيز الهوية القومية»، مشيراً إلى «أن هذا الدعم ينعكس بشكل مباشر على تنشيط السياحة الثقافية، وبالتالي دعم الإقتصاد القومي».

وعلى هامش حفل إفتتاح المتحف المصري الكبير قال الإتربي في مقابلة مع «العربية Business» «نحن في البنك الأهلي نفخر بدعم هذا الصرح الثقافي الكبير، لأننا نؤمن بأن الثقافة هي أساس بناء الإنسان، وهي جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية. كما أن هذه المشروعات تساهم في تحفيز السياحة الثقافية، التي تُعد رافداً مهما للإقتصاد المصري».

وأشار الإتربي إلى «أن إفتتاح المتحف الكبير ساهم في رفع أسعار الغرف الفندقية إلى نحو 1000 دولار لليلة الواحدة»، موضحاً «أن هذا الإرتفاع لا يقتصر فقط على فترة إفتتاح المتحف، بل يعكس تحوُّلاً هيكلياً في الطلب السياحي على مصر، ما سيكون له أثر إيجابي مستدام على الإقتصاد».

وأضاف الإتربي: «التوقعات تشير إلى زيادة عدد السياح بنحو 5 ملايين زائر إضافي، ليصل الإجمالي إلى 20 أو 21 مليون سائح، ونحن نطمح إلى الوصول إلى 30 مليون سائح خلال السنوات المقبلة. لكن هذا الهدف يتطلّب توسعة البنية التحتية، وعلى رأسها زيادة عدد الغرف الفندقية»، موضحاً «أن «الأهلي المصري»، الذي يمتلك حصة سوقية تبلغ 48 % من إجمالي القطاع المصرفي المصري المكوّن من 36 بنكاً، يلعب دوراً محورياً في تمويل المشروعات السياحية، قائلاً: «نحن داعمون رئيسيون لقطاع السياحة، وجاهزون لتمويل أي مشروع سياحي واعد».

وفي رسالة موجّهة إلى المستثمرين الدوليين، قال الإتربي: «نحن ندعو العالم لزيارة مصر، لإكتشاف حضارتها العريقة، والإستثمار في إقتصادها الواعد، إذ إن الوضع الإقتصادي في مصر يشهد تحسُّناً ملحوظاً، والإستثمار بات أكثر جاذبية من أي وقت مضى».

وأشار الإتربي إلى «أن الإحتياطي النقدي الأجنبي في البنك المركزي المصري بلغ 49.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في تاريخ البلاد، كما إرتفع إحتياطي الأصول الأجنبية إلى 17.9 مليار دولار، في ظل سياسات نقدية فعّالة قادها البنك المركزي، وعلى رأسها تحرير سعر الصرف، الذي أسهم في القضاء على السوق الموازية للعملة»، لافتاً إلى «مؤشرات إيجابية أخرى، من بينها ارتفاع الصادرات، وزيادة إيرادات السياحة، وبلوغ تحويلات المصريين في الخارج نحو 36.5 مليار دولار»، مؤكداً «أن البنك الأهلي سيظل الشريك الموثوق للمستثمرين في تنفيذ رؤاهم داخل السوق المصرية».

QNB يقدّم لعملائه أفضل أسعار الفائدة على القروض الجديدة لمناسبة اليوم الوطني

أعلن QNB عن عرض خاص محدود بالتزامن مع اليوم الوطني لدولة قطر، والذي يُعد مناسبة فريدة للتعبير عن الفخر والإعتزاز بالانتماء لدولة قطر، يتيح لعملائه تحقيق طموحاتهم المالية بسهولة أكبر من أي وقت مضى.
ويقدم البنك سعر فائدة استثنائي يبلغ 3.45% سنوياً على القروض الشخصية وقروض السيارات والقروض العقارية الجديدة، وذلك حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025.

يأتي هذا العرض في إطار إلتزام البنك الدائم بمكافأة عملائه على ولائهم وتلبية تطلعاتهم المالية من خلال توفير حلول مصرفية تنافسية تُسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل بشروط ميسّرة. ويهدف البنك من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز تجربة عملائه المصرفية عبر تقديم عروض تجمع بين القيمة والراحة والتميُّز.

وتُعد مجموعة QNB إحدى المؤسسات المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وواحدة من العلامات التجارية المصرفية الأعلى قيمة في المنطقة، وهي تتواجد في أكثر من 28 دولة عبر آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتقدم منتجات وخدمات مصرفية ومالية متنوّعة مدعومة بالإبتكار، مع فريق عمل يضم أكثر من 31,000 متخصّص لقيادة التميُّز المصرفي في جميع أنحاء العالم.

QNB: الصين تعزز مكانتها العالمية عبر الصناعات عالية القيمة

من جهة أخرى، أكد بنك قطر الوطني QNB في تقرير أن الصين نجحت خلال السنوات الماضية في تحويل نظامها الإنتاجي نحو الأنشطة عالية القيمة، منتقّلة من تصدير السلع الإستهلاكية البسيطة إلى أنظمة الإنتاج المتقدّمة، ما عزّز موقعها في الطرف العلوي من سلاسل التوريد العالمية.

وتوقع البنك أن تكتسب النقاشات المتعلقة بالخطة الخمسية الجديدة للصين وسياساتها الصناعية زخماً إضافياً خلال الأشهر المقبلة، مع التركيز على القطاعات الرئيسية، خاصة الذكاء الإصطناعي وأشباه الموصلات، مشيراً إلى أهمية تقييم ما تم إنجازه حتى الآن مع إقتراب الصين من إتمام خطتها الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، وبعد مرور عقد على إطلاق إستراتيجية «صُنع في الصين 2025»، التي تستهدف نقل البلاد من لقب «مصنع العالم» إلى «دولة رائدة عالمياً في التصنيع المتقدم».

وتُظهر الأدلة، وفق التقرير، أن الإستراتيجية تؤتي ثمارها، فبحسب مؤشر تتبع التكنولوجيا الهامة الصادر عن معهد السياسات الإستراتيجية الأسترالي (ASPI)، إرتفعت ريادة الصين في التقنيات الإستراتيجية من 3 تقنيات فقط من أصل 64 في العام 2007 إلى 57 تقنية في العام 2023، متقدمة بذلك على معظم الاقتصادات المتقدمة في مجالات البحث والتطوير للتكنولوجيا ذات التطبيقات الإستراتيجية.

وأفاد التقرير أنه يُمكن ملاحظة هذا الأداء الإستثنائي بوضوح في قطاعات رئيسية، مثل الروبوتات والسيارات الكهربائية والطاقة الخضراء، مسلطاً الضوء في هذا السياق على الروبوتات، فبحسب الإتحاد الدولي للروبوتات، تم تركيب أكثر من 290,000 روبوت صناعي في الصين في عام 2024، وهو ما يمثل أكثر من نصف عمليات نشر هذا النوع من الروبوتات عالمياً.

818.1 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الثالث من العام 2025

حققت مجموعة البنك العربي نتائج مالية قوية في نهاية الربع الثالث من العام 2025، مدعومة بنمو مستدام في مختلف القطاعات البنكية التي تعمل بها، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 818.1 مليون دولار كما في 30 أيلول/ سبتمبر 2025، مقارنة بـ 748.6 مليون دولار في الفترة عينها من العام الماضي، وبزيادة بلغت 9.3 % مدفوعةً بزيادة النشاط في الأعمال المصرفية الأساسية وتوسيع قاعدة العملاء في الأسواق الرئيسية للمجموعة.

وقد إرتفعت أصول المجموعة لتصل الى 76.8 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025 بنسبة نمو بلغت 8.9% مقارنة بالربع الثالث من العام السابق، في حين بلغ صافي محفظة التسهيلات الإئتمانية 37 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025 مقارنة بـ 34.1 مليار دولار في الربع الثالث من العام السابق وبنسبة نمو بلغت 8.6 %.

كما وإرتفعت ودائع العملاء بنسبة 8% لتصل الى 55.8 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025 مقارنة بـ 51.9 مليار دولار في الربع الثالث من العام السابق، مما يعكس ثقة العملاء المتزايدة في مجموعة البنك العربي والخدمات المتميّزة التي تقدمها. كما ارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى 12.9 مليار دولار، مما يُعزّز من قدرة المجموعة على دعم خططها الإستثمارية المستقبلية.

ويوضح السيد صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي، «أن الأداء القوي الذي حققته المجموعة بنهاية الربع الثالث من العام 2025 يجسّد إلتزام مجموعة البنك العربي الراسخ في تنفيذ إستراتيجيتها بعيدة المدى، والتي ترتكز على تحقيق نمو مستدام وتعزيز الكفاءة في إدارة السيولة ورأس المال والمخاطر»، مشيراً إلى «أن هذه النتائج تعكس قدرة مجموعة البنك العربي على التكيُّف مع المتغيّرات الإقتصادية وتجاوز التحدّيات، مع الإستمرار في تقديم حلول وخدمات مصرفية متطورة تلبي تطلُّعات وإحتياجات العملاء في مختلف الأسواق والظروف التشغيلية».

وإستكمالاً لإستراتيجية البنك في التوسع والنمو، أشار المصري إلى «أن مجموعة البنك العربي باشرت العمل في السوق العراقية من خلال المصرف العربي - العراق، منذ بداية العام الحالي والذي يقدّم الحلول والخدمات المصرفية لعملائه من خلال فروعه العاملة بالعراق، بالإضافة الى تنفيذ إستراتيجيتها الرامية الى تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة من خلال إندماج «بنك غونيه»، المملوك من البنك العربي سويسرا، مع بنكONE السويسري».

من جهتها، أكدت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، «أن الإنتشار الواسع للمجموعة وتعدد مصادر الإيرادات كان لهما دور محوري في دعم الأداء التشغيلي وتحقيق نتائج قوية في ظل التحديات التي تفرضها البيئة الإقتصادية، حيث إستمرت مجموعة البنك العربي في الحفاظ على مستويات سيولة جيدة، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع 73.2 %، بالإضافة إلى تبنّي المجموعة نهجاً حصيفاً في السياسة الإئتمانية والإحتفاظ بنسبة تغطية القروض غير العاملة تتجاوز 100 %، مما يدل على جودة ومتانة المحفظة الإئتمانية وفعالية إدارة المخاطر».

وفي ما يتعلق برأس المال أشارت الصادق إلى «أن المجموعة تحتفظ برأس مال قوي معظمه ضمن رأس المال الأساسي مما يُعزّز من قدرة المجموعة على مواجهة المتغيّرات الإقتصادية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.2 %، وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني»، مشيرة إلى «أن مجموعة البنك العربي تولي أهمية كبيرة للإستثمار في التقنيات الرقمية وتطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، بما يضمن تقديم تجربة متميّزة للعملاء ويُعزّز قدرة المجموعة على تحقيق نمو مستدام في ظلّ التحوُّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي».

«الكويت الدولي» KIB
يُطلق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخّراً عن إطلاق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى، بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية، إحدى أبرز المؤسسات العالمية في التعليم التنفيذي خلال حفل خاص أقيم في مقرّ البنك الرئيسي. ويأتي هذا البرنامج في إطار الشراكة الإستراتيجية التي وقّعها البنك مع الجامعة في وقت سابق من هذا العام، ليشكّل محطة محورية في مسيرة البنك لتطوير الكفاءات الكويتية وتمكين الجيل المقبل من القادة، بما يعكس إلتزامه الراسخ بالإستثمار في الطاقات البشرية الكويتية وتعزيز مساهمتها في تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035».

ويستمر هذا البرنامج على مدى 9 أشهر، ويتوزّع على ثلاث دورات تعلمية مكثّفة صُمّمت خصيصاً لتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد للبنك في الإستثمار برأسماله البشري. ويجمع البرنامج بين الجانب النظري والتطبيقي، لتزويد المشاركين بمجموعة متكاملة من المعارف والمهارات في مجالات القيادة الذاتية، القيادة داخل المنظمة والقيادة الممتدة لما بعد المنظمة، بما يهيّئهم للإضطلاع بأدوار قيادية مستقبلية ومواكبة التحوّلات المتسارعة في القطاع المصرفي والمالي محلياً وعالمياً.

وتقول مدير أول التعليم والتطوير بإدارة الموارد البشرية في KIB سهام الخريف: «إن إطلاق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى في البنك بالتعاون مع جامعة IE يمثّل خطوة جوهرية نحو بناء جيل جديد من القيادات الوطنية المؤهلة لتولّي أدوار مستقبلية أكثر تأثيراً داخل البنك وخارجه. نحن نؤمن بأن الإستثمار في موظفينا هو أساس إستدامة نجاحنا وضمان قدرتنا على المنافسة»، مشيرة إلى «أن برنامج واعد يُجسّد إلتزام البنك المتواصل بالإستثمار في مستقبل القطاع المصرفي الكويتي، ويُعزّز مكانة KIB كـ «بنك للحياة».

وأضافت الخريف: «من خلال تطوير الكفاءات الكويتية، يسعى KIB لضمان أن تكون كوادره قادرة على تلبية المتطلّبات الحالية للقطاع المصرفي، والإسهام بفعّالية في تحقيق الرؤية الإقتصادية الأوسع للكويت. إننا نهدف إلى كفاءات كويتية تمتلك مهارات عالية قادرة على الإبتكار والتطلّع للمستقبل، لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية في البلاد».

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 4442541 21 218+ ,3334031/35 21 218+ Phone:
فاكس: 4442476 21 218+ ,3332505 21 218+ Fax:
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx Swift code:

الخطة الإستراتيجية الجديدة لمصرف الجمهورية الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات

إجتمع رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية د.علي أبوصلاح أمريغة، ونائبه خالد المبروك عبد الله، ومدير عام المصرف سليمان عيسى العزابي ونائبه، مع محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي عيسى وعدد من المسؤولين في مصرف ليبيا المركزي.

وقد ناقش المجتمعون نتائج الجولات الميدانية على فروع مصرف الجمهورية، والملاحظات الواردة من فرق المتابعة بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، إلى جانب الإجراءات التي إتخذها المصرف لمعالجة تلك الملاحظات وفق المعايير الرقابية المعتمدة.

كما عرض مصرف الجمهورية خطته الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات، وتطوير منظومات الدفع الإلكتروني، وتعزيز إلتزامه بمتطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دعماً للتحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي الليبي.

وأشاد محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي عيسى بجهود مصرف الجمهورية في تنفيذ برامجه التطويرية وتحسين جودة الخدمة، مؤكداً أهمية مواصلة العمل بما يُعزّز دور المصارف الوطنية في دعم الاستقرار المالي والإقتصادي.

كما أطلق مصرف الجمهورية منتج شهادات الإيداع الاستثمارية الجديدة القائمة على المضاربة الإسلامية وعوائد مجزية في ظل إستثمار آمن، هذا المنتج القائم على ثقة مصرف الجمهورية الرائد في السوق، والإلتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، والمرونة في إختيار المُدد الإستثمارية، والعوائد التنافسية والمجزية.

أما ميزات المنتج فهي: عوائد إستثمارية مجزية، وإستثمار آمن ومضمون بالكامل، ومتوافق تماماً مع الضوابط الشرعية، ومُدد إستثمارية مرنة تناسب جميع الإحتياجات ومحفظة إستثمارية قائمة على مبدأ المضاربة الشرعية.

أكبر إستثمار أجنبي مباشر وزيادة في الأسهم في القطاع المصرفي الهندي

بنك الإمارات دبي الوطني يستحوذ على حصة الأغلبية في بنك «آر بي إل» RBL من خلال ضخ رأس مال أولي بنحو 3 مليارات دولار

وافق مجلسا إدارة بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) («بنك الإمارات دبي الوطني») وبنك «آر بي إل» RBL المحدود («بنك آر بي إل» RBL)، على إبرام إتفاقيات نهائية لإستحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على حصة مسيطرة في بنك «آر بي إل" RBL من خلال ضخ رأس مال أولي بما يقارب 3 مليارات دولار (أي ما يعادل 26,850 كرور روبية هندية). وتؤكد الصفقة المقترحة إلتزام بنك الإمارات دبي الوطني طويل الأمد تجاه السوق الهندية، وهي صفقة تُعد الأولى من نوعها في قطاع الخدمات المالية الهندية بإعتبارها: أكبر إستثمار أجنبي مباشر على الإطلاق في قطاع الخدمات المالية الهندية، وأكبر جمع للأموال السهمية على الإطلاق في القطاع المصرفي الهندي، وأكبر جمع للأموال من خلال الإصدار التفضيلي من قبل شركة مدرجة في الهند وأول إستحواذ على حصة الأغلبية في بنك هندي مربح من قبل مصرف أجنبي.

وسيتم الإستثمار المقترح من خلال إصدار تفضيلي يصل إلى 60 % وسيخضع للموافقات التنظيمية وشروط الإغلاق المعتادة الأخرى. وكجزء من هذه الصفقة، سيقدم بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً عرض إكتتاب إلزامي مفتوح لشراء حصة تصل إلى 26 % من المساهمين العامين في بنك «آر بي إل» RBL ، وفق أنظمة الإستحواذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات الهندية.

كما وافق مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني وبنك «آر بي إل» RBL على دمج فروع بنك الإمارات دبي الوطني في الهند مع بنك «آر بي إل» RBL وفق إرشادات بنك الإحتياطي الهندي. ويُتوقع أن يكتمل هذا الإندماج بعد تنفيذ الإصدار التفضيلي في بنك «آر بي إل» RBL.

ويعكس هذا الإستثمار ثقة بنك الإمارات دبي الوطني في القطاع المالي سريع النمو في الهند، مما يعزّز الأهمية الإستراتيجية للهند ضمن الممر الإقتصادي الهندي والشرق الأوسط وأوروبا ويمثل فصلاً مهماً في الشراكة الإقتصادية بين الهند ودولة الإمارات.

مصرف الإمارات للتنمية يختتم الدورة التاسعة من «ملتقى التواصل والشراكة» في الشارقة

مصرف الإمارات للتنمية يختتم الدورة التاسعة من الملتقى في الشارقة

أعلن **مصرف الإمارات للتنمية**، المحرّك المالي الرئيسي لأجندة التنويع الإقتصادي والتحوُّل الصناعي في الدولة، وذلك بالشراكة مع **وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة** ضمن مبادرة «إصنع في الإمارات»، عن ختام فعّاليات الدورة التاسعة من ملتقى التواصل والشراكة، الذي أقيم تحت شعار «تمكين اقتصاد الشارقة من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال»، وذلك في إطار الحملة الوطنية «الإمارات: عاصمة رواد الأعمال في العالم». وقد جمع الحدث نخبة من رواد الأعمال الصناعيين، والخبراء، والمستثمرين، والحاضنات، ومنصّات الدعم، حيث شكّل منصة مباشرة للتواصل مع صنّاع القرار المعنيين بالتمويل والتنظيم وتمكين النمو.

وقال **أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية**: «لا يأتي روّاد الأعمال إلى ملتقى التواصل والشراكة بحثاً عن الإلهام، بل عن الوضوح. سواء إحتاجوا إلى توجيه تمويلي، أو دعم تنظيمي، أو آليات للدخول إلى السوق، فقد حصلوا خلال الملتقى على إجابات مباشرة من الجهات التي تمتلك صلاحية إتخاذ القرار».

وقال **محمد جمعة المشرخ، المدير التنفيذي لمكتب الشارقة للإستثمار الأجنبي المباشر** (إستثمر في الشارقة): «تقوم شراكتنا مع مصرف الإمارات للتنمية على رؤية مشتركة تهدف إلى تمكين روّاد الأعمال وتعزيز نمو الصناعات المستدامة. إن الأداء الإقتصادي القوي لإمارة الشارقة في النصف الأول من هذا العام يعكس بوضوح كيف يُمكن للتعاون المستمر بين المؤسسات المالية والإستثمارية أن يُحوّل الإستراتيجية إلى نتائج واقعية وملموسة. ومن خلال مبادرات مثل ملتقى التواصل والشراكة، نُتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة فرصة الحصول على وضوح الرؤية، وإمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية، والثقة اللازمة لتوسيع أعمالها. إن هذه الشراكات المتينة تساهم في بناء بيئة اقتصادية مستدامة، تُمكّن الشركات من النمو والمساهمة بفاعلية في رسم مستقبل مزدهر للإمارة».

وإستضافت هذه النسخة منصّة مخصّصة للتعريف بالحملة الوطنية «الإمارات: عاصمة رواد الأعمال في العالم»، التي أطلقتها وزارة الاقتصاد بهدف إستقطاب وتمكين رواد الأعمال ذوي الإمكانات العالية للإنطلاق من دولة الإمارات.

وكانت قد إنطلقت أعمال الملتقى بكلمةٍ لأحمد محمد النقبي أكّد فيها إلتزام المصرف بأولويات النمو الصناعي في إمارة الشارقة. تلتها كلمةٌ لأسامة أمير فضل، وكيل الوزارة المساعد لقطاع المسرعات الصناعية في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، التي تناول فيها دور الشارقة ضمن الإستراتيجية الصناعية الوطنية. كما قدّم حسين محمد المحمودي، الرئيس التنفيذي لمجمّع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والإبتكار، ومحمد جمعة المشرّخ، كلمتين رئيسيتين تناولتا آفاق الإستثمار في الإمارة ودورها في تعزيز التنمية الإقتصادية.

البنك الإسلامي الأردني
يرعى الملتقى الإقتصادي الرابع الخاص

شارك البنك الإسلامي الأردني برعاية الملتقى الإقتصادي الرابع الخاص بعنوان «التكامل الاقتصادي الوطني – الواقع والطموح» تحت رعاية رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي، بتنظيم من مؤسسة الياسمين لعقد الدورات التدريبية، وبمشاركة عدد من الوزراء والإقتصاديين ورجال الأعمال المتخصّصين وصنّاع القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات والمنظمات والنقابات والهيئات والجهات ذات الإختصاص في القطاعين العام والخاص.

وقد سلّم الصفدي درعاً تكريمياً للدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني تقديراً لرعاية البنك للملتقى وذلك خلال حفل إفتتاح الملتقى.

دولة رئيس مجلس النواب – الأردن أحمد الصفدي يسلّم الدرع التكريمية إلى الدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني

... إحتفالية يوم الصناعة الاردنية في دورتها الثالثة

دولة الدكتور جعفر حسان، يسلّم درعاً تكريمية للدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني

من جهة أخرى، إنطلاقاً من إستراتيجية البنك الإسلامي الأردني في دعم الإقتصاد الوطني، وإنسجاماً مع رؤية التحديث الإقتصادي والمبادرات الوطنية بدعم الصناعة الوطنية، واصل البنك رعايته لإحتفالية «يوم الصناعة» في دورتها الثالثة، والتي إفتتحها مندوباً عن جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، وبتنظيم من غرفة صناعة عمّان، وبمشاركة مختلف الشركات الصناعية الوطنية والمؤسسات ذات العلاقة، حيث تم إبراز أهم الإنجازات الصناعية التي تحققت خلال العام 2024، بالإضافة الى تكريم 100 شركة صناعية حققت قفزة نوعية في صادراتها أو تمكنت من فتح أسواق جديدة للصادرات الصناعية الأردنية.

وخلال الإحتفالية، سلّم دولة الدكتور جعفر حسان، درعاً تكريمياً للدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني، وذلك تقديراً لرعاية البنك ودعمه للإحتفالية.

... «التنمية المستدامة من منظور شرعي»

على صعيد آخر، إنطلاقاً من حرص البنك الإسلامي الأردني على تطبيق إستراتيجيته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وليكون جزءاً فاعلاً في بيئة أكثر مرونة وشمولاً وعدالة، قدم البنك الرعاية الحصرية للمؤتمر الدولي العلمي المُحكّم بعنوان «التنمية المستدامة وتطبيقاتها من منظور شرعي» بتنظيم من رابطة علماء الأردن وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك، وذلك تحت رعاية الدكتور مالك الشرايري رئيس جامعة اليرموك وبمشاركة وحضور علماء وأساتذة جامعات وباحثين من مختلف التخصصات الشرعية والأكاديمية من داخل الأردن وخارجه، وذلك في جامعة اليرموك.

وتأتي رعاية «الإسلامي الأردني» للمؤتمر إنطلاقاً من إلتزام البنك طويل الأمد في الإستدامة، وبإعتباره جزءاً لا يتجزأ من رسالته نحو تنمية مستدامة وشاملة تراعي الإنسان والبيئة، مما يعزّز الشمول المالي ويترك أثراً إيجابياً في المجتمع، وذلك من خلال المشاركة وتقديم الدعم والرعاية للأنشطة والمؤتمرات والندوات في مختلف مواضيعها التي تعزّز من هذا المفهوم ولها تأثير ملموس على التنمية المجتمعية والإقتصادية.

... ودروع تكريمية لكل من الأستاذ الدكتور مالك الشرايري رئيس جامعة اليرموك ومعالي الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل رئيس رابطة علماء الأردن، الدكتور محمد الدقامسة مدير البنك الإسلامي الأردني فرع اربد شارع بغداد

...نهائي بطولة كرة القدم لموظفي مركز الحسين للسرطان

وعلى صعيد غير متصل، وتنفيذاً للأهداف الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية والإستدامة للبنك الإسلامي الأردني في المجال الصحي المستدام، ونشر الوعي بالمفاهيم الصحية بين أفراد المجتمع ودعم المبادرات التي تُسهم في بناء مجتمع أكثر صحة وتفاعل، قدم البنك الرعاية لنهائي بطولة كرة القدم لعدد من الكوادر الطبية والصحية في مركز الحسين للسرطان، بتنظيم اللجنة الاجتماعية في المركز، وذلك في ملعب6Yards في شارع المدينة المنورة.

وجاء هذا الدعم من البنك تعزيزاً للعلاقة التشاركية ما بين البنك والمركز والتي تعدّدت صورها من تقديم الدعم والمساندة لنشاطات المركز المختلفة ومنها هذه المباراة الهادفة الى تشجيع النشاط البدني، والتأكيد على أهمية الرياضة كأسلوب حياة صحي، إلى جانب تعزيز أواصر التعاون والعمل الجماعي بين موظفي مركز الحسين للسرطان، لتساهم في الجمع ما بين روح الرياضة والرسالة الإنسانية التي يؤديها جميع العاملين في المركز.

أحمد عبد الكريم مدير الإتصال المؤسسي يسلم درعاً تكريمية للدكتور عاصم منصور مدير عام مركز الحسين للسرطان

البنك الإسلامي الأردني ينفذ مبادرة لزراعة الأشجار بمناسبة يوم البركة دعماً للإستدامة وهدف «الحياة في البر»

تماشياً مع الجهود الوطنية الهادفة الى تعزيز الاستدامة البيئية وزيادة المساحة الخضراء وتأكيداً على أهداف البنك الإسلامي الأردني المؤسسية ومواءمتها لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، نظم البنك مبادرة غرس أشجار في حديقة الإستقلال في منطقة شفا بدران لتحقيق الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة «الحياة في البر» وبالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية وأمانة عمان الكبرى، وبمشاركة مجموعة من موظفي البنك وحوالي 120 طالباً من مدارس مختلفة.

وتأتي هذه المبادرة بالتزامن مع يوم البركة الخيري الرابع الذي تنظمه سنوياً مجموعة البركة ووحداتها في جميع البلدان التي تتواجد فيها والذي يصادف في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، وذلك بقيام موظفي وحدات المجموعة حول العالم بمبادرات وأنشطة تتمحور حول خدمة مجتمعاتهم المحلية والتي تم توجيهها لهذا العام لدعم البيئة البرية وتوسيع الغطاء الأخضر وتعزيز الحوكمة البيئية والتشجير وتخضير المناطق والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث أثّرت هذه المبادرات ايجاباً على أجندات التنمية الوطنية في الدول التي تعمل فيها المجموعة.

مبادرة غرس أشجار تحقيقاً للهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة

إجتماع تعاوني لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المصرف الإسلامي الليبي

في إطار مساعي المصرف الإسلامي الليبي المستمرة لتطوير خدماته الرقمية وتعزيز بنيته التقنية، عُقد إجتماعٌ في مقر الإدارة العامة للمصرف مع شركة خطوط التقنية، وذلك في إطار التعاون المشترك لتطوير خدمات وأنظمة الدفع الإلكتروني.

وقد ناقش المجتمعون سُبل إعداد الخطة الإستراتيجية لتطوير نظام المدفوعات الإلكترونية في المصرف، إلى جانب بحث فرص الشراكة مع عددٍ من الشركات الأجنبية المتخصّصة في مجال أجهزة وأنظمة الدفع الإلكتروني، بما يضمن الإرتقاء بمستوى الخدمات الرقمية وتوسيع نطاق الحلول التقنية المقدمة للزبائن.

ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود المصرف الهادفة إلى تعزيز التحوُّل الرقمي ومواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، بما يُسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتقديم تجربة مصرفية متطوّرة تلبي تطلُّعات زبائنه.

المستشار أحمد خليل: مصر حريصة على التعاون الدولي وتعزيز التكنولوجيا لدعم مكافحة الفساد والإرهاب

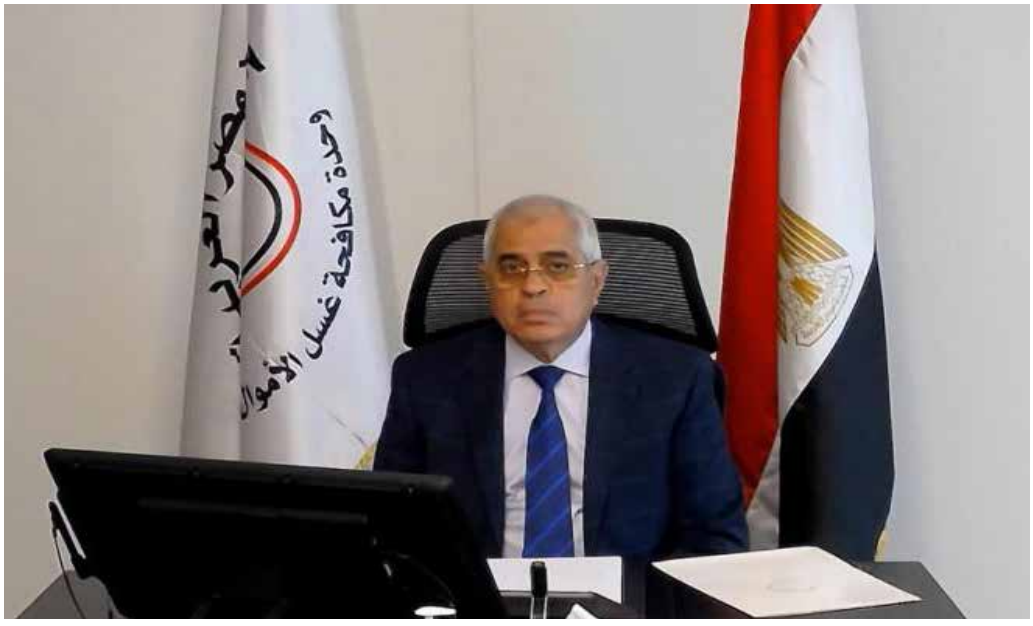

المستشار أحمد خليل

أكد المستشار أحمد سعيد خليل رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حرص مصر على الإستفادة من مزايا التكنولوجيا، لا سيما «الذكاء الإصطناعي»، وتوظيفها في دعم جهود الدولة لمكافحة جرائم الفساد وتمويل الإرهاب، إلى جانب العمل على توثيق التعاون المؤسسي المُنظم بين الأجهزة المختصة بالرقابة على المال العام، وذلك لدعم الشفافية وحماية الموارد الوطنية وتعزيز الحوكمة والنزاهة والاستخدام الرشيد للموارد.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها المستشار أحمد سعيد خليل، خلال الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الـ 25 للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي) والذي عقد في مدينة شرم الشيخ تحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبإستضافة من الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو المؤتمر الذي يجمع القيادات والخبراء في مجال الرقابة المالية من مختلف دول العالم، بهدف تعزيز الجهود الدولية لمكافحة جرائم الفساد، وإرساء مبادئ الحوكمة والإستدامة في إدارة المال العام.

وأشار رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى «أن اختيار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، لمصر من أجل إستضافة هذا الحدث العالمي، يؤكد المكانة المرموقة التي تحظى بها المؤسسات المصرية الرقابية والمالية، كما يعكس الدور الرائد للدولة المصرية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي».

وشدّد المستشار خليل على دعم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأعمال المنظمة وتعزيز أوجه التعاون المشترك، بما يُسهم في تحقيق أهدافها الرامية إلى رفع كفاءة العمل الرقابي وتعزيز النزاهة والحوكمة على المستوى الدولي، مؤكداً أن الأجهزة الرقابية على مستوى العالم، تضطلع بدور حيوي ومهم في مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية.

وأكد خليل دور التكنولوجيا الكبير في أعمال مكافحة الجرائم المالية والمساهمة في أعمال التدقيق والمراجعة، مشيراً إلى الدور المحوري للذكاء الإصطناعي في دعم جهود مكافحة جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، بما يشمل جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تعزيز نظم العدالة الجنائية، وذلك في ضوء دوره الفعّال في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر تلك الجرائم بوتيرة أسرع وبصورة أكثر ديناميكية ودقة، بما يتماشى مع طبيعة تلك الجرائم.

وأضاف خليل أن الدولة المصرية تمضي بخطى سريعة ومؤسسية، في مجال دعم الشفافية وحماية الموارد الوطنية والتصدي الحاسم لجرائم الفساد والإعتداء على المال العام، مشيراً في هذا الصدد إلى أهمية دور «التحريات المالية» في التصدّي لجرائم الفساد والإعتداء على المال العام وغسل المتحصّلات المتولدة عنها.

تعكس السياسة السورية الجديدة إلتزاماً بإقتصاد موجّه نحو السوق الحرة وتحرير القطاع المالي.. خطة سورية طموحة

أعلن محافظ البنك المركزي السوري عبد القادر الحصرية عن خطة إستراتيجية طويلة الأجل تستهدف مضاعفة عدد البنوك العاملة في سوريا من 16 بنكاً حالياً إلى 30 بنكاً في حلول العام 2030، في إطار جهود شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي المتضرر من سنوات الحرب الأهلية والعقوبات الإقتصادية الدولية.

وتأتي هذه الخطة كجزء من رؤية حكومية نحو تحوُّل إقتصادي جذري بعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، حيث تعكس السياسة الجديدة إلتزاماً بـ «إقتصاد موجّه نحو السوق الحرة وتحرير القطاع المالي»، مع إعطاء الأولوية لتطوير الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

محاور الخطة والإجراءات التنفيذية

وفق تصريحات الحصرية لموقع «أسواق العربية»، فإن البنك المركزي يُنفّذ خطة ثلاثية الأضلاع لإعادة الهيكلة حتى العام 2030. وتشمل هذه الخطة عدة محاور أساسية:

أولاً: وضعُ إطار تشريعي حديث يتعلق بترخيص المؤسسات الإستثمارية والبنوك الجديدة. وقد أنهى البنك المركزي السوري مؤخراً تحضير تعليمات تنفيذية لقانون البنوك الإستثمارية رقم 56 لسنة 2010، والذي وصفه الحصرية بأنه «قفزة نوعية نحو تطوير النظام المالي والمصرفي في سوريا». ويتواصل البنك المركزي حالياً مع عدد من المؤسسات المالية والإستثمارية المحتملة الراغبة في الحصول على رخص العمل في السوق السورية.

ثانياً: إنشاء مركز تميُّز متخصّص في الخدمات المصرفية الإسلامية، يستهدف تطوير حلول تمويلية للبنية التحتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والإسكان، بما يتناسب مع إحتياجات إقتصاد ما بعد الحرب.

ثالثاً: تطوير أدوات مالية حديثة تشمل إصدار سندات إسلامية صكوك لتمويل الميزانية وتلبية إحتياجات السيولة المحلية، بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والسلطات المسؤولة عن الأسواق المالية.

توسع الخدمات الإسلامية كأولوية إستراتيجية

تعكس الإهتمامات البنكية الجديدة إدراكاً بأن التمويل الإسلامي قد يشكل بوابة لتحقيق أهداف إقتصادية وسياسية متعدّدة. في الوقت الحالي، تضم السوق السورية 14 بنكاً خاصاً بينها ثلاث

محافظ البنك المركزي السوري عبد القادر الحصرية

وحدات إسلامية متوافقة مع الشريعة، إضافة إلى البنك التجاري السوري المملوك للدولة ومؤسسات حكومية صغيرة أخرى.

يقول الحصرية بأن «الهدف هو تحويل سوريا إلى مركز إقليمي لتمويل إسلامي متكامل مع دول الخليج وماليزيا». وتشير التطورات الأخيرة إلى أن البنك المركزي حقق بالفعل خطوة مهمة عندما وافقت السلطات على تفعيل «النوافذ الإسلامية»، مما يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة.

قضية الديون اللبنانية

غير أن هذه الطموحات تُواجه عقبات حقيقية وملموسة. فقد أصدر البنك المركزي في 22 أيلول/ سبتمبر 2025 تعميماً إلزامياً يطالب البنوك التجارية بمعالجة خسائرها المتراكمة المتعلقة بالأزمة المالية اللبنانية، حيث يُقدّر التعرض المالي للبنوك السورية بـ 1,6 مليار دولار. وقد أُعطيت البنوك موعداً نهائياً مدته 6 أشهر لتقديم خطط إعادة هيكلة موثوقة أو زيادة رأس مالها لتغطية الخسائر المتوقعة.

تمثل هذه المبالغ أكثر من ثلث إجمالي أصول القطاع المصرفي الخاص السوري، الذي يُقدّر بنحو 4,9 مليارات دولار. وأشار المحافظ إلى أن بعض البنوك بدأت بالفعل في استكشاف خيارات متنوعة، بما في ذلك البحث عن شركاء استثمار جدد أو استحواذات خارجية من بنوك عربية في الأردن والمملكة العربية السعودية وقطر.

التجارة العربية البينية في السلع ترتفع 16.6 % خلال العام 2024 لتتجاوز 250 مليار دولار

كشفت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان)»، عن أن التجارة العربية البينية في السلع (متوسط الصادرات والواردات) إرتفعت بمعدل 16.6 %، لتتجاوز 250 مليار دولار، بحصة بلغت 9 % من إجمالي التجارة العربية السلعية خلال العام 2024، مع تركزها جغرافياً في دول الخليج ومصر والعراق، بحصة تجاوزت 88 % من الإجمالي.

وأعلنت «ضمان»، في بيان صحافي لمناسبة إصدار النشرة الفصلية الثانية «ضمان الإستثمار» لعام 2025، عن إرتفاع قيمة التجارة العربية في السلع والخدمات بمعدل 4.5 %، لتتجاوز 3.6 تريليونات دولار خلال العام 2024، بوصفها محصّلة لإرتفاع الصادرات بمعدّل 1.7 %، لتبلغ 1.9 تريليون دولار، والواردات بمعدل 7.8 % إلى أكثر من 1.7 تريليون دولار.

وأشارت المؤسسة إلى نمو التجارة العربية في السلع بمعدل تجاوز 5 % إلى 2.8 تريليون دولار؛ حيث جاء ذلك مدفوعاً بارتفاع الصادرات السلعية في المنطقة بمعدّل 0.3 %، لتبلغ 1.5 تريليون دولار، في حين إرتفعت الواردات بمعدّل 11 %، لتتجاوز قيمتها 1.3 تريليون دولار، ومحصّلة لذلك تراجع فائض الميزان التجاري السلعي بمعدل 43 %، ليبلغ 167 مليار دولار خلال العام 2024.

وأضافت المؤسسة أن حصّة التجارة السلعية العربية ارتفعت إلى 5.6 % من الإجمالي العالمي، ونحو 13.1 % من مجمل تجارة السلع في الدول النامية، أما على صعيد التوزيع السلعي فلا تزال المواد الأولية بأنواعها تُمثل الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية بنسبة 73 %؛ حيث إستحوذت صادرات الوقود وحدها على نحو 54 % من إجمالي الصادرات السلعية، وفي المقابل لا تزال السلع المُصنّعة تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الواردات السلعية العربية، بحصّة 64 % خلال العام 2024.

وأشارت المؤسسة إلى إستمرار التركز الجغرافي لتجارة السلع العربية خلال العام 2024؛ حيث إستحوذت 3 دول خليجية ومصر والعراق على حصة 76 % منها، إذ تجاوزت حصّة الإمارات وحدها 40 % من الإجمالي.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، كشفت البيانات عن إستحواذ أهم 10 دول مصدرة إلى المنطقة على نحو 56 % من مجمل الواردات السلعية العربية، في مقابل إستحواذ أهم 10 دول مستوردة من المنطقة على أكثر من 57 % من الصادرات السلعية العربية، وواصلت الصين تصدّرها المقدمة بوصفها أكبر شريك تجاري للمنطقة بحصّة 16 % من مجمل التجارة السلعية العربية.

تواجه أزمة مالية خانقة وتشهد نمواً ضعيفاً ودينا عاماً عالياً
وصعوبة الحصول على تمويلات خارجية
تونس تعتزم الإستعانة مجدّداً بالبنك المركزي لسدّ العجز المالي في الخزينة

أظهرت وثيقة مشروع ميزانية، أن الحكومة التونسية ستطلب مجدّداً في العام 2026 تمويلاً مباشراً إستثنائياً من البنك المركزي يصل إلى 3.7 مليارات دولار، في خطوة تهدف إلى سدّ العجز المالي الناجم عن الصعوبات التي تواجهها المالية العامة في ظلّ شح التمويل الخارجي.

وينص الفصل الـ12 من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 على الترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية في حدود مبلغ أقصاه 3.7 مليارات دولار تمنح هذه التسهيلات دون فائدة موظفة وتسدد على 15 سنة منها 3 سنوات إمهال. ويعدّ هذا المبلغ المقترح تصعيداً كبيراً مقارنة بالاقتراض الذي لجأت إليه الحكومة في العام الحالي. علماً أن تونس تواجه أزمة مالية خانقة وتشهد نمواً ضعيفاً ودينا عاماً عالياً وصعوبة الحصول على تمويلات خارجية خاصة.

ويضع هذا الضغط الإقتصادي الهائل الحكومة أمام تحدّي إيجاد حلول عاجلة ليس فقط لإستقرار المالية العامة بل وللحفاظ على الخدمات العامة الأساسية التي يعتمد عليها المواطنون.

وتكرّر الحكومة بهذا الطلب نهجها المتبع في العام 2025، حيث إضطرت سابقاً إلى اللجوء للإقتراض المباشر من البنك المركزي، وسحبت مبلغاً وصل إلى 2.3 مليار دولار لسداد ديون مستحقة وعاجلة.

وقد أثارت هذه الخطوة تحذيرات واسعة من الخبراء الإقتصاديين، الذين أشاروا إلى أن تمويل عجز الموازنة عبر طباعة النقود قد يدفع بالبلاد إلى دوامة تضخم يصعب السيطرة عليها، مما يزيد العبء على المواطن التونسي.

وتُقدّر إحتياجات تونس الإجمالية للتمويلات، الداخلية والخارجية، في العام 2026 بما يقارب 27 مليار دينار تونسي، وهو ما يماثل تقريباً حجم التمويلات المطلوبة في العام الحالي، مما يشير إلى إستمرار الضغط المالي.

ولتغطية هذا الفارق، تُخطّط الحكومة إصدار صكوك بقيمة سبعة مليارات دينار (أي ما يعادل 2.3 مليار دولار) في العام المقبل (2026)، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد.

ويُتوقع أن يرتفع حجم الميزانية الكلي في العام 2026 ليصل إلى 63.5 مليار دينار (أي ما يعادل 21.75 مليار دولار)، صعوداً من 59.8

مليار دينار (ما يعادل 20.48 مليار دولار) في العام الحالي (2025).

ويحذّر الخبراء من تداعيات الإعتماد المتجدّد على الإقتراض المحلي بكثافة، حيث يرون أن هذا التوجُّه قد يؤدي إلى إستنزاف الموارد المالية المتاحة في السوق المصرفية، وربما يغيّر بوصلة القطاع المصرفي من تمويل المشاريع الاستثمارية وتحفيز الإقتصاد الحقيقي، ليُصبح دوره الرئيسي هو تغطية العجز المزمن في ميزانية الدولة. وتفصح خطة الميزانية الجديدة عن حزمة من الإصلاحات تهدف إلى زيادة الإيرادات وتخفيف الأعباء الاجتماعية.

وتخطّط الحكومة لرفع أجور القطاعين العام والخاص على مدار السنوات الثلاث المقبلة، وفرض ضريبة ثروة بنسبة 1 % على الممتلكات التي تزيد قيمتها على خمسة ملايين دينار، مما يمثل خطوة نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة الجبائية.

وتخطط تونس لجذب إستثمارات خارجية بقيمة 3400 مليون دينار مع نهاية العام 2025، وتستهدف بلوغ 4 مليارات دينار في العام 2026، الذي يمثل العام الأول لتنفيذ مخطط التنمية الجديد 2026/2023.

بقيادة الخليج.. صناديق المنطقة السيادية تقفز إلى 8.8 تريليونات دولار في حلول العام 2030

تضخ الصناديق السيادية الخليجية مليارات الدولارات في مشاريع في قطاعات متنوّعة سعياً للتنويع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على إيرادات النفط. وفي أحدث الصفقات، يشارك صندوق الإستثمارات العامة السعودي في تحالف يجري محادثات بهدف الإستحواذ على أسهم شركة «إلكترونيك آرتس» (Electronic Arts) التي تبلغ قيمتها السوقية 48 مليار دولار، بحسب ما نقلته «بلومبرغ» عن أشخاص مطلعين، متوقعةً أن تصنف الصفقة بين أكبر الصفقات المعلنة حتى تاريخه في العام 2025، وربما كأكبر صفقة إستحواذ مموّل بالإقتراض في التاريخ.

كما أعلن جهاز قطر للإستثمار عن مشروع مشترك في مجال مراكز البيانات مع شركة «بلو آول كابيتال» (Blue Owl Capital) بقيمة نحو ثلاثة مليارات دولار.

صفقات المؤسسات السيادية

أشارت «غلوبال إس دبليو إف» إلى أن مؤسسات الإستثمار المملوكة للدولة في المنطقة ضخّت 56.3 مليار دولار في 97 صفقة خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (2025)، لتواصل بذلك إستحواذها على 40 % من صفقات المؤسسات السيادية عالمياً. وإلى جانب الصناديق السيادية، تضم هذه المؤسسات كلاً من البنوك المركزية وصناديق التقاعد.

وقد كانت الصناديق الأكثر نشاطاً هي «مبادلة للإستثمار» يليها «جهاز أبوظبي للإستثمار» و«جهاز قطر للإستثمار» و«صندوق الإستثمارات العامة» السعودي و«القابضة إيه دي كيو».

وقد تصدّرت الولايات المتحدة الوجهات الإستثمارية لتلك الصناديق، إذ إستقبلت أكثر من ثلث الأموال المستثمرة، تليها أوروبا بما في ذلك المملكة المتحدة، بينما إستحوذت الأسواق المحلية على نحو 16 %.

الإستثمارات الواردة محدودة

لكن الإستثمارات السيادية الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال محدودة، رغم جهود الحكومات، لا سيما في الخليج، لإجتذاب مديري الأصول مثل «بنك الإستثمار الصيني الدولي» التابع للصندوق السيادي الصيني و«سيفوريا» (Sevoria) التابع لـ «تيماسك» (Temasek) السنغافورية.

وتشير قاعدة بيانات «غلوبال إس دبليو إف» إلى أن مؤسسات الإستثمار المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إستثمرت ما إجماليه 1.1 تريليون دولار في الخارج، لكن الإستثمارات السيادية العالمية في أسواق المنطقة لا تتجاوز ثلث هذا المبلغ فحسب.

وبالنسبة إلى الصناديق السيادية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، أشار التقرير إلى أنها توجه ربع إستثماراتها إلى الأسواق الداخلية، بينما يتجه ما يقارب نصف المبلغ المتبقي إلى الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، في حين تزداد شعبية أسواق مثل الصين (بما فيها هونغ كونغ) والهند ومصر.

وعلى مستوى القطاعات، يتجه نحو 40 % من الإستثمارات إلى العقارات والبنية التحتية، و22 % إلى القطاع المالي و12 % إلى قطاع التكنولوجيا.

الذكاء الإصطناعي والرقمنة لمكافحة التهرّب الضريبي: أين يقف النموذج المالي اللبناني؟

لا يحتاج الفرد في لبنان إلى تحليل معمّق ليُدرك حجم التهرّب الضريبي القائم. هذه الظاهرة تشبه مرضاً له أعراض عدّة، تبدأ من الصفحات الإلكترونية التي تبيع منتجاتها عبر الإنترنت دون تسجيل رسمي أو رقم مالي، ولا تنتهي بـ «الفاليه باركينغ» الذي يطلب مبالغ نقدية دون إصدار فواتير صحيحة. ولا يُمكن تجاهل تداول العملات الرقمية وبثوث تطبيقات التواصل الاجتماعي، التي لا تعرف أرباحها طريقاً إلى الدولة.

مع ظهور مصادر دخل جديدة، طوّرت دول عدّة طرق رصد متقدّمة تواكب العصر، من بينها فرنسا وبريطانيا والهند وباكستان وإيطاليا، حيث إعتمدت حلولاً مبتكرة مستخدمةً الذكاء الإصطناعي لمكافحة التهرب الضريبي، وقد أثبتت هذه الآليات فعّاليتها في كشف عمليات التهرُّب وتحقيق إيرادات إضافية لخزائن الدولة.

أما لبنان، وبحسب صحيفة «النهار» اللبنانية، فقد خطا أولى خطواته نحو الرقمنة من خلال إستراتيجية التحوّل الرقمي 2020-2030، وهي خطوة تهدف إلى تحديث القطاعات العامة والخاصة بإستخدام التكنولوجيا، وفي مطلع أيلول/سبتمبر من العام الحالي (2025)، دشّنت وزارة المالية خارطة التحوّل

الرقمي في الإدارة الضريبية بالتعاون مع دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي (FAD) خلال إجتماع ترأسه وزير المالية ياسين جابر.

وفي الشهر التالي، أطلقت وزارتا المالية والعمل، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، «بوابة الدفع الإلكتروني». وأكد الوزير جابر «أن خطة الوزارة تشمل تقديم المعاملات الضريبية إلكترونياً، وإعتماد التبليغ عبر البريد الإلكتروني، وإطلاق خدمة القيمة التأجيرية إلكترونياً، إضافة إلى منصّة للشكاوى وتطبيق للهواتف الذكيّة قريباً».

الذكاء الإصطناعي يُهدّد البنوك بخسارة 170 مليار دولار من أرباحها

تواجه البنوك خطر خسارة أرباح تصل إلى 170 مليار دولار بسبب تحول العملاء لإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الوكيل، مما يُقلّص أرباحها من الحسابات ذات الفائدة المنخفضة. رغم وفورات التكاليف المتوقعة، قد تتآكل المكاسب بسبب المنافسة، ما يدفع البنوك لتعديل نماذج أعمالها لتجنب تراجع العائدات والحفاظ على ميزتها التنافسية.

تُواجه البنوك خطر تراجع أرباحها بما يصل إلى 170 مليار دولار ما لم تُعدّل نماذج أعمالها لمواكبة تحوُّل إعتماد العملاء نحو تقنيات الذكاء الإصطناعي لتحسين أوضاعهم المالية.

وقد توقعت شركة الإستشارات «ماكنزي» (McKinsey)، في تقرير، أن يُؤدي إقبال العملاء على الذكاء الإصطناعي الوكيل (agentic AI)، وهي روبوتات مستقلّة، إلى تقليص الأرباح التي تحققها البنوك من أموال العملاء المودعة في الحسابات ذات الفائدة المنخفضة.

وقال براديب باتياث، الشريك البارز في «ماكنزي»: «تخيّل أن لديك وكيلاً ذكياً يقول لك: «مرحباً، يمكنك توفير 2000 دولار سنوياً إذا نقلت أموالك»، فهذا النوع من الأتمتة يزيل الجمود المتأصل في النظام الحالي».

تأثير إستخدام الذكاء الإصطناعي

أظهر البحث أن المستهلكين يحتفظون بنحو 23 تريليون دولار من أصل 70 تريليون دولار في حسابات ذات أسعار فائدة شبه معدومة، فيما تُودع بقية الأموال في حسابات غالباً ما تمنحهم أسعار فائدة منخفضة نسبياً.

ويُمكن أن يؤدي إستخدام العملاء لتقنيات الذكاء الإصطناعي الوكيل إلى إنخفاض أرباح البنوك بنسبة 9 %، أي ما يُعادل نحو 170 مليار دولار، إذا لم تُعدّل نماذج أعمالها. وأوضحت شركة الإستشارات أن هذا الأمر قد يدفع متوسط العائد على رأس المال لدى البنوك إلى ما دون تكلفته الفعلية.

وفي حين يُتوقع أن يحقق القطاع المصرفي وفورات في التكاليف تُراوح بين 15 % و20 % بفضل تبنّي حلول الذكاء الإصطناعي، إلاّ أن هذه المكاسب قد تتلاشى بمرور الوقت.

لبنان يُحرز تقدّماً في ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة

صنّفت مؤسسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دبي، بالتعاون مع شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، لبنان في المرتبة الحادية عشرة من بين 21 دولة عربية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2025. ويهدف هذا المؤشر بحسب صحيفة «النهار» اللبنانية إلى قياس التقدُّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود، ومعالجة الفجوات في البيانات. ويتضمّن التقرير 115 مؤشراً تغطي 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، حيث يُمنح كل هدف درجة من صفر إلى 100 لتحديد أداء بلد في تحقيقه.

وحصل لبنان على 61.5 نقطة على المؤشر، وهو أعلى من متوسط الدول العربية البالغ 60.5 نقطة. وجاء ترتيب لبنان أقل من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 63.2 نقطة، وأعلى من متوسط الدول العربية غير الخليجية البالغ 59.4 نقطة. ووفق نتائج التصنيف التي وردت في تقرير لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon This Week، فإن لبنان لا يزال يواجه تحدّيات في تحقيق الأهداف المتعلقة بالصناعة والإبتكار والبُنى التحتية، كذلك تقليص الفوارق، بينما يُواجه تحدّيات كبيرة في تحقيق هدف التعليم الجيد، موضحاً أن السلطات اللبنانية تُواجه تحدّيات كبيرة في تحقيق أهداف مثل القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحّي، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق والنموّ الإقتصادي، المدن والمجتمعات المستدامة، الإستهلاك والإنتاج المسؤول، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة على الأرض، السلام والعدل والمؤسسات القويّة، والشراكات من أجل الأهداف.

وأظهر التقرير أيضاً أن لبنان «راكِد» في تسعة أهداف للتنمية المستدامة وهي القضاء على الفقر، الصحّة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق والنموّ الإقتصادي، الحياة تحت الماء، السلام والعدل والمؤسسات القوية، والشراكات من أجل الأهداف.

وأضاف التقرير أن لبنان يشهد «إتجاهاً تنازلياً» في أربعة أهداف وهي القضاء على الجوع، المدن والمجتمعات المستدامة، الإستهلاك والإنتاج المسؤول، والعمل المناخي، مشيراً إلى «أن لبنان يشهد «تحسُّناً متوسطاً» في ثلاثة أهداف وهي المياه النظيفة والصرف الصحي، الصناعة والابتكار والبنى التحتية، والحياة على الأرض؛ بينما صنف هدف تقليص الفوارق ضمن فئة البيانات غير متوافرة».

كما لفت التقرير إلى أن لبنان يشهد «تحسُّناً متوسطاً» في هدف «المياه النظيفة والصرف الصحي»، إلى جانب البحرين، العراق، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السعودية، سوريا، تونس، والإمارات، مشيراً إلى أن لبنان يشهد «تحسُّناً متوسطاً» في هدف «الصناعة والإبتكار والبنى التحتية»، إلى جانب البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، السودان، وتونس. وذكر أن لبنان يشهد «تحسُّناً متوسطاً» في هدف «الحياة على الأرض»، إلى جانب فلسطين وسوريا.

وأشار التقرير إلى أن لبنان، إلى جانب البحرين، جزر القمر، الأردن، ليبيا، والمغرب، من بين الإقتصادات العربية الوحيدة التي تشهد «إتجاهاً تنازلياً» في هدف «القضاء على الجوع». وأشار إلى أن لبنان يشهد «اتجاهاً تنازلياً» في هدف «المدن والمجتمعات المستدامة»، إلى جانب الجزائر، البحرين، جزر القمر، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، فلسطين، قطر، السعودية، وسوريا، موضحاً أن لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي تشهد «إتجاهاً تنازلياً» في هدف «الإستهلاك والإنتاج المسؤول»، وأنه يشهد «إتجاهاً تنازلياً» في هدف «العمل المناخي»، إلى جانب موريتانيا والمغرب.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية